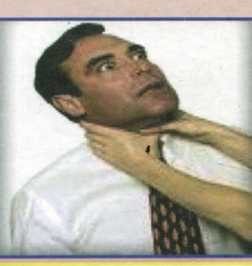
العنف الأسرى









الأستاذ الدكتور

محمد سيد فهمى

أستاذ بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية

بالأسكندرية



العنف الأسري

الأستاذ الدكتور

محمد سيد فهمي

أستاذ بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية

بالإسكندرية

2012



دار الكتب والوثائق القومية
عنوان المصنف: العنف الأسري.
اسم المؤلف : محمد سيد فهمي.
اسم الناشر : المكتب الجامعي الحديث .
رقم الايداع : 2012/1982.
الترقيم الدولي : 978-977-438-280-4.
الطبعة الأولى: يناير 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ ٱجۡعَلۡنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِيۚ رَبَّنَا وَتَقَبَّلۡ دُعَآءِ ٤٠﴾

صدق الله العظيم

(سورة إبراهيم الآية 40)

إهــــداء

إلى .... من كانت سنداً لى فى أوقات المحن والشدائد،

وكانت الشمعة التى أضاءت وقت أن حلك الظلام

إلى ..... زوجتى

الدكتورة / أمل سلامة غبارى

مقدمة الكتاب

إن العنف الأسرى وإن كان يبدو أقل حدة عن غيره من أشكال العنف السائدة إلا أنه أكثر خطورة على الفرد والمجتمع، وتكمن خطورة العنف الأسرى فى أنه ليس كغيره من أشكال العنف ذا نتائج سريعة تظهر فى إطار العلاقات الصراعية بين السلطة وبعض التنظيمات السياسية والدينية، بل أن نتائجه غير المباشرة المترتبة على استخدام القوة غير المتكافئة داخل الأسرة وفى المجتمع بصفة عامة، فقد تحدث خللاً فى نسق القيم، واهتزازاً فى نمط الشخصية عند الأطفال مما يؤدى فى النهاية وعلى المدى البعيد، إلى أشكال مشوهة من العلاقات والسلوك وأنماط من الشخصية المريضة نفسياً وعصبياً.

إذن العنف العائلى يعتبر مسألة اجتماعية مقلقة فى المجتمعات العربية والغربية على السواء، ويجب التعامل معها باعتبارها جزء من كل أعم وأشمل من حدود الأسرة وعلاقاتها حيث أنها باتت تهدد الأمن والسلام الاجتماعيين للأسرة والمجتمع على السواء.

والعنف الأسرى هو أحد أنماط السلوك العدوانى الذى ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة فى إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة، وما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة، وفقاً لما يمليه النظام الاقتصادى والاجتماعى السائد فى المجتمع.

والعنف الأسرى فى نظر علم الاجتماع ضريبة الحضارة والتنمية الحديثة جاءت نتيجة للحياة العصرية، إذ أن من ضرائب التنمية والتحضر ظهور مشاكل اجتماعة لم تكن موجودة فى المجتمعات التقليدية. ويشير إلى أنه فى مرحلة ما قبل التنمية كانت قضايا العنف الأسرى أقل بسبب نمط الأسرة الممتدة التى يوجد فيها الأب والأم والأبناء وأبناء الأبناء وزوجات الأبناء.

وهذا هو النمط الذى كان سائداً فى ذلك الوقت، وفى ظل هذه الأسـرة، تكون السلطة الأسرية موزعة على الأفراد بطريقة شبه متساوية، الأمر الـذى يشكل حماية لأفراد من تسلط شخص واحد، وإذا حصل اعتداء من شخص مـن أفراد الأسرة على آخر، فسوف يجد المعتدى عليـه مصـادر عديـدة للـدعم والمساندة الاجتماعية فيسهم ذلك فى تخفيف مصابه. ويعتقد أن تعـاون أفـراد الأسرة البالغين فى تحمل الإعالة، يخفف من عوامل الضغط النفسى والإحباط، وهى من العوامل الأولية لمشكلة العنف الأسرى.

إن الحياة فى زحام المدينة واشتداد المنافسة على فرص العمل وازديـاد الاستهلاك مع ضعف الموارد وانخفاض الدخول وتراكم الديون علـى الأفـراد وعجزهم عن تلبية متطلباتهم الأساسية وضعف الروابط الأسرية، كلها مجتمعـة تعد المنبع الذى ينبع منه نهر العنف الأسرى. والعنف داخل الأسرة هو واحد من أشكال العنف التى توجه نحو واحد من أفراد الأسرة وإيقاع الأذى عليه بطريقة غير شرعية. ويتباين العنف الأسرى فى درجة الإيذاء النفسى والبدنى ويتراوح ما بين البسيط الذى يؤدى إلى غضب الضحية والشديد الذى قد يؤدى بها.

ويرجع العنف الأسرى من الناحية النظرية إلى سببين رئيسين هما التعلم والإحباط، حيث أن العنف والاستجابة بطريقة عنيفة يعتبر فى بعض الأحيـان سلوكاً مكتسباً يتعلمه الفرد خلال أطوار حياتـه الاجتماعيـة. وتشـير بعـض الدراسات أن الأفراد الذين يكونون عرضه للعنف فى صغرهم، يمارسون العنف على أفراد أسرهم فى المستقبل. ويعتقد أن القيم الثقافية والمعـايير الاجتماعيـة تلعب دوراً كبيراً ومهماً فى تبرير العنف، إذ أن قيم الشرف والمكانة الاجتماعية تحددها معايير معينة تستخدم العنف أحياناً كواجب وأمر حتمى.

وكذلك يتعلم الأفراد المكانات الاجتماعية وأشكال التبجيل المصاحبة لها والتى تعطى القوى الحقوق والامتيازات التعسفية أكثر من الضعيف فى الأسرة،

إذ أن القوى فى الأسرة سواء كان أباً أو زوجاً أو زوجة أو أخاً أكبر يتمتع بكل الحقوق والامتيازات التى تضمن له أن يطيعه الآخرون وإلا تعرضوا للأذى.

وقد تبين من غالبية الدراسات التى أجرتها الدول العربية والأوربية على ظاهرة العنف الأسرى فى مجتمعاتها أن الزوجة هى الضحية الأولى وأن الزوج بالتالى هو المعتدى الأول. وإن ظهر حديثاً فى بعض المجتمعات أن تبدلت القاعدة السابقة أو بالأحرى أن الطرف الضعيف فى الأسرة هو الضحية.

ونظراً لما يمثله هذا الموضوع من أهمية فقد تضمن هذا الكتاب ستة فصول رئيسية يتناول **الفصل الأول** الأسرة كنظام اجتماعى ومقوماتها والعوامل التى تؤدى إلى الخلافات الأسرية، ويعرض **الفصل الثانى** مفهوم العنف الأسرى ومظاهره ومؤشراته والنظريات المفسرة له، ويعالج **الفصل الثالث** موضوع العنف ضد الزوجة وحجم انتشاره والعوامل المسببه له وأنواعه وموقف الشريعة والقانون تجاهه، ويتناول **الفصل الرابع** العنف ضد الزوج وحجم انتشاره وأسبابه والدراسات التى تناولته، بينما يعرض **الفصل الخامس** العنف ضد الأطفال من حيث حجم انتشاره وأشكاله والعوامل المؤدية إليه ودور الإرشاد الأسرى والقطاع الصحى والإعلامى فى مواجهته، ويعالج **الفصل السادس** موضوع العنف ضد كبار السن وأشكال الإساءة التى يواجهها كبار السن من أفراد الأسرة أو المحيطين بهم، ويختتم الكتاب بعرض الجهود التى بذلتها بعض الهيئات الحكومية والمنظمات الأهلية لمواجهة العنف الأسرى وآلية مقترحة للحد من هذه الظاهرة.

وأرجو من المولى عز وجل أن يكون هذا الكتاب إضافة جديدة فى هذا الموضوع الحيوى الذى يزداد انتشاراً فى مجتمعنا العربى بصفة عامة والمصرى بصفة خاصة وأن يستفيد منه الأبناء والزملاء والباحثين.

والحمد لله الذى هدانا إلى هذا وما كنا لنهتدى لو لا أن هدانا الله.

الاسكندرية فى 1/ 1/ 2012

أ.د./ محمد سيد فهمى

الفصل الأول

الأسرة كنظام اجتماعى

أولا : مفهوم الأسرة .

ثانيا : المقومات الأساسية لبناء الأسرة .

ثالثا : العوامل المؤدية للخلافات الأسرية .

تعتبر الأسرة هى اللبنة الأساسية فى تكوين المجتمع، بل هى الأساس فى ظهور الحياة الاجتماعية والإنسانية بين أفراد الجنس البشرى، وهى أول وسط يوجد فيه الطفل وتحتضنه فور أن يرى نور الحياة، وهى أول مؤثر يخضع له الوليد، وعلى أساسه تتكون شخصيته ومواقفه تجاه المجتمع، ولذلك فإن أى مجتمع تتمثل صورته وتبدو حقيقته من واقع الكيان الأسرى ومدى ما تتمتع به الأسرة من قوة وتماسك، وما تقوم عليه علاقاتهم من استقرار وتكيف وما يتوفر لأفرادها من زوج وزوجة وأبناء من وعى وادراك لمسئولياتهم ووظائفهم سواء تجاه أنفسهم بعضهم البعض أو تجاه مجتمعهم الخارجى .

أولا - مفهوم الأسرة :

1- تفهم الأسرة فى ضوء نظرية التبادل على أنها مجموعة من الفاعلين يعيشون حياة مشتركة لأنها تحقق لهم أعلى درجة من الفائدة وأقل درجة من الخسارة.

2- يُعرّف كونت الأسرة بأنها الخلية الأولى فى جسم المجتمع، وأنها النقطة الأولى التى يبدأ منها التطور وأنها الوسط الطبيعى الاجتماعى الذى يترعرع فيه الفرد، وأشار هربرت سبنسر بأن الأسرة هى الوحدة البيولوجية والاجتماعية .

3- ويرى يحيى درويش أن الأسرة هى الجماعة الأولية التى ينشأ فيها الفرد نتيجة الزواج أو التبنى أو صلة الدم، وتكون المسئولية الأولى لهذه الجماعة هى التنشئة الاجتماعية، وتشغل عادة مسكناً واحداً .

4- وضع عبد الخالق عفيفى تعريفاً اجرائية للأسرة حدده فى النقاط الآتية:-

أ- هى الخلية الأولى لتكوين المجتمع وأول جماعة أولية وأكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وجبرية وانتشار وهى أساس استقرار للمجتمع البشرى .

ب- تتكون من أشخاص تربطهم روابط الزواج أو الدم أو النسب .

جـ- يحدد الأسرة من حيث البناء والوظائف مجموعة قواعد تنظيمية تحدد دور كل فرد فى الأسرة وتحدد العلاقات بين أفرادها وحقوق وواجبات كل منهم .

د- تعتبر الأسرة الجماعة المرجعية التى تحدد تصرفات أفرادها وتشكل حياتهم .

هـ- تمثل الأسرة المصدر الأول لتوفير الاحتياجات الأساسية للفرد .

و- تعتبر الأسرة الوحدة الأساسية للبناء الاجتماعى فهى النظام الأول فى المجتمع من حيث النشأة والتأثير والعمومية ولها تأثيرها فى النظم الاجتماعية الأخرى.

ز- غالبا ما ينتظم أفرادها فى مكان واحد للمعيشة .

ح- تعتبر وحدة التفاعل الاجتماعى بين أفرادها وبين بقية أفراد المجتمع.

ط- تلقى الأسرة مسئوليات مستمرة على أعضاءها أكثر من أى جماعة أخرى.

ك- تمتاز الأسرة بأنها تمارس أساليب وقواعد الضبط الاجتماعى الرسمى وغير الرسمى على أفرادها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية .

ثانيا - مراحل تكوين الأسرة : -

تختلف مراحل الأسرة من مجتمع إلى آخر ، ومع ذلك فهناك مراحل أساسية وهى:-

1- **المرحلة الأولى:** مرحلة التمهيد للزواج وهى التى تسبق الزواج مباشرة، وتتسم بأنها مشحونة بالعاطفة .

2- **المرحلة الثانية:** مرحلة الزواج قبل الإنجاب، وهى المرحلة التى تجمع كل من الزوج والزوجة فى مسكن واحد ، ويترتب على ذلك نوعاً جديداً من الحياة ويتحمل كل منهما مسئولية الأسرة وحياتها .

3- **المرحلة الثالثة**: مرحلة الإنجاب وهى التى ينجب فيها الأطفال ويتولى الآباء رعايتهم والعناية بهم وتنشئتهم صالحة وفقاً للمعايير والقيم السائدة فى المجتمع .

4- **المرحلة الرابعة**: مرحلة اكتمال نمو الأبناء وهى المرحلة التى ينضج فيها الأبناء ويستطيع كل منهم أن يعتمد على نفسه ويستقل مكوناً أسرة جديدة.

- **وظائف الأسرة** :

فالوظيفة تعنى الأدوار والمسئوليات التى تقوم بها الأسرة لصالح أفرادها ولصالح المجتمع العام، وبنفس الطريقة نجد أن الوظائف تتدرج من الإتساع إلى التقلص، فمثلا كانت الأسرة قديماً تقوم بجميع الوظائف الاقتصادية والدينية والتربوية بجانب الدفاع والأمن، ولكن اختلفت وتقلصت هذه الوظائف إلى ما يأتى:-

1- ***إرضاء الدافع الجنسى***

تعتبر هذه الوظيفة من الدوافع الملحة، ولا تقف عند مجرد معاشرة الزوجين كل منهما للآخر، بل أنها تفوق تنظيم علاقاتهما الاجتماعية، وتهدأ هذه الدوافع عندما تتحقق وتشبع، وتحدث صراعات فردية واجتماعية إذا لم يتوفر لها الإشباع .

ويكون للزوجة الفرصة والحق المشروع للأتصال الجنسى فى حدود الشرائع السماوية، وتميل المجتمعات حتى البدائية منها لأن تجعل هذا الاتصال من الناحية التقليدية أو القانونية وقفاً عليهما، ويعمل هذا الحق على تقوية الروابط بين الزوجين واستمرارهما .

2- ***الوظيفة الاقتصادية***

لا تكفى الجاذبية الجنسية لأن تجعل الرباط بين الذكر والأنثى مستديماً، إذا لابد من حافز لذلك، ويكمن هذا الحافز فى الناحية الاقتصبادية التى يتوقف

عليها الحصول على مطالبهما فى الحياة، وتزيد من فرصهما فى البقاء، وبما أن الجنسين يكملان أحدهما الآخر من حيث قدراتهم الطبيعية فأنهما يستطيعان عندما يعيشان سوياً ويعملان معاً، أن يحددا فيما بينهما المسئوليات التى يقومان بها على أساس من توزيع العمل بينهما، وبذلك يؤديان معاً واجباتهما بكفاءة أكثر مما لو جاهد كل منهما الحياة وحده، إن هذا التعاون لا يعود بالفائدة عليهما فحسب، بل ينعكس على المجتمع كله ويعمل على تطوره وتقدمه.

3- مواجهة الحاجات البيولوجية للنسل

ولا تقتصر وظائف الأسرة الرئيسية على تحقيق حاجيات الزوجين الجنسية والاقتصادية، ولكنها تمتد فتشمل سد حاجات النسل الذى بدونه لايمكن أن نسمى الحياة الزوجية حياة أسرية حقه .

فعند الولادة وإلى سنوات غير قليلة يكون الطفل عاجزاً على أن يعنى باحتياجاته ومطالبه، وإنما يعتمد فى ذلك على الراشدين وإلا انقطع ما بينه وبين الحياة، ويستلزم هذا قيام صلة بينه وبين الراشدين فترة من حياته إلى أن يتضح ويستطيع أن يكفل نفسه بنفسه، ومن ثم كان وجود الأسرة أمرا حيويا وضروريا للصغار .

وتميل جميع المجتمعات لأن تجعل التناسل ورعاية الأطفال مقصورين على الذين يتزاوجون زواجاً شرعياً. وأطفال هؤلاء هم فقط الذى يعدهم المجتمع أطفالاً شرعيين، لأن تواجد النسل دون أسرة ترعاه تشكل خطراً على الأمن بل على النظام الاجتماعى كله، لذلك فإن جميع المجتمعات تقف فى وجه التناسل غير الشرعى .

4- التربية

لا تقف وظيفة الآباء والأمهات عند سد الحاجيات الطبيعية للصغار ولكنهم يقومون بإعدادهم للمجتمع والحضارة التى ينشئون فيها، ويأخذ الأطفال

مكانتهم فى الأسرة، كما يأخذون عنها أسماءهم وصلات القربى أثناء نموهم وتطورهم، فأنهم يتعلمون عن أسرهم والمجتمع بعد ذلك أساليب العيش والحياة، ويتمرسون على أساسيات السلوك والأخلاق السائدة حتى يستطيعون العيش فى مجتمعهم ومعه فى توافق وراحة ورضاً .

5- *الوظيفة العاطفية*

فى ظل الأسرة الطبيعية تتكون عواطف الحب بين الوالدين والأطفال عندما يسهمون فى الخدمات الأساسية للحياة الأسرية، ويشعرون جميعاً أنهم يكونون أسرة لها كيانها، متميزة عن غيرها من الأسر وعليهم أن يحافظوا على كيانها وترابطها ووحدتها، ويدافعون عنها .

وفى أثناء تحقيق الأسرة للوظائف الجنسية والاقتصادية والتربوية والعاطفية فأنها لا تحتفظ فقط بأعضائها، ولكنها توكد الاستمرار البيولوجى والحضارى للمجتمع كله، إنها تعد الأعضاء الجدد الذين سيحلون محل من يموتون، وتجعلهم يواصلون استمرار الأجيال والحياة .

وتتصل الأسرة اتصالاً وثيقاً بجميع المؤسسات الاجتماعية مثل المدرسة إذ أن أنشطتها وفاعلياتها تتداخل بعضها فى البعض، وتتشابك وتترابط، وبذلك تكون الأسرة عاملاً أساسياً فى استقرار المجتمع ودوامه، ويعمل المجتمع بدوره على استقرار الأسرة، ومساعدتها على القيام بوظائفها فيضع لها الأنظمة والتشريعات حفاظاً على كيانها وبقائها وتقاليدها، ويحدد الحقوق والواجبات لكل من الزوجين والعلاقات الأسرية بالمجتمع .

6- *المكانة الاجتماعية*

تمد الأسرة أعضائها بالمكانة الاجتماعية ويرتبطون بمكانة أسرهم، ونحن نعلم أن هناك ما يسمى بالمكانة الموروثة التى ترتبط بدور الأسرة ومكانتها الاجتماعية والاقتصادية .. الخ وغالباً ما يكون ذلك فى المجتمعات

المتخلفة أو المجتمعات الريفية، والمكانات المكتسبة التى يكتسبها الفرد نتيجة علمه وحلفه وعطائه وغالبا ما تكون هذه المكانات فى المجتمعات المتقدمة والحضرية .

7- وظيفة الحماية والأمن

توفر الأسرة لأفرادها الحماية والأمن فالأب لايمنح الأسرة الحماية الجسمانية فقط وإنما يمنحهم أيضا الحماية الاقتصادية والنفسية، وكذلك يقوم بهذا الدور الأبناء لآبائهم عندما يتقدم بهم العمر .

والمتأمل لوظائف الأسرة فى المجتمع الحديث يرى أنها فقدت الكثير من وظائفها ويرى، "وليم أوجبرن" أن الاسرة أصبحت مفككة والدليل على ذلك هو زيادة عدد الأسر المنهارة بسبب الطلاق، ورغم الإنتقادات التى وجهت لهذا الرأى الآن فالأسرة الحديثة فقدت العديد من وظائفها التقليدية، الا أن هذا الفقدان ينطوى على تغيير فى الشكل والمضمون، ومثال ذلك أن الأسرة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة أصبحت لم تعدو وحدة اقتصادية منتجة فى المحل الأول، ولكنها أصبحت وحدة اقتصادية مستهلكة فهل استهلاك الوحدة الأسرية أقل أهمية كوظيفة اقتصادية فى المجتمع الحديث عما كان عليه فى الماضى كوحدة منتجة؟ وإلى أى مدى يستطيع الاقتصاد الحالى أن يستمر إذا لم يعتمد على الأسر من حيث هى كذلك فى "استهلاك الملابس والمنازل والعربات أو المنتجات الغذائية والأثاث ... الخ .

ملامح وسمات الاسرة المصرية المعاصرة :

1- الأسرة المصرية المعاصرة أسرة كبيرة الحجم أى تتكون من الأب والأم، والأبناء والأجداد، وإن كان هذا الحجم أخذ فى الأنخفاض فى القرية أكثر منه فى المدينة مما يجعلنا نرى أن الأسرة النووية هى من سمات المجتمع المصرى المعاصر .

2- الأسرة المصرية أسرة أبوية تتسم بسلطة الأب فهو له حق الولاية على الأبناء وتربيتهم وله حق الولاية على الزوجة وتوجيهها .

3- تتسم الأسرة المصرية بكثرة التناسل ويرى الريفيون أن كثرة الأبناء تعبر عن القوة الاقتصادية المنتجة ويزداد متوسط حجم الأسرة فى الريف عنه فى المدينة مما يؤدى إلى إجهاض برامج تنظيم الأسرة وتردى معدلات التنمية فى المجتمع.

4- تتسم الأسرة المصرية بعدم الاستقرار وزيادة معدلات الطلاق وخاصة فى المجتمع الريفى، وهذا يؤثر على استقرار الأسرة وتعرض الأبناء للانحراف وزيادة المشكلات وظهور الأمراض الاجتماعية فى المجتمع.

5- ما زالت وفيات الأطفال مرتفعة نسبياً فى المجتمع المصرى بالرغم من توفير فرص الرعاية الصحية والطبية المجانية لأبناء المجتمع ، وقد يرجع ذلك لأن المجتمع الريفى يشكل الغالبية العظمى للسكان وما يرتبط به من ثقافات شعبية تؤمن بالوصفات البلدية والخرافات فى علاج الأمراض .

6- مازالت مكانة المرأة المصرية أقل من الرجل ، وإن فسر بعض الباحثين ذلك بسبب القيم السائدة فى المجتمع وارتفاع مكانة الرجل بوصفه عائل الأسرة والمسئول عن رعايتها اقتصاديا واجتماعياً ... الخ .

7- المرأة المصرية أمرأة عاملة منذ الأزل وإن كانت لم تعرف العمل بمفهومه الصناعى إلا حديثاً ، وهذا الوضع الأخير عرض الأسرة الحديثة للكثير من المشكلات كنقص رعاية الأطفال وعدم وفائها باحتياجات زوجها وأبنائها إلى غير ذلك من المشكلات .

ثانيا - المقومات الأساسية لبناء الأسرة

تعتمد الأسرة فى حياتها على مجموعة من المقومات الأساسية حتى تتمكن من القيام بوظائفها الاجتماعية ، ويتوقف نجاح الأسرة وتوافقها على تكامل هذه المقومات ، وفيما يلى موجز لأهم هذه المقومات :

أ - المقومات الاجتماعية

لا يمكن أن تؤدى الأسرة وظائفها المتعددة إلا إذا شعر الزوجان بأهمية العلاقات الاجتماعية التى ينسجان خيوطها معاً، والرغبة فى استمرار هذه العلاقات والروابط تعنى الاستقرار والاطمئنان فى الجو الأسرى .

وتقوم الحياة الاسرية على التكيف المتبادل بين الأدوار الزوجية من ناحية الاشباعات الجنسية والعواطف الودية، والصداقة والمشاركة فى السلطة، وتقسيم العمل، وعندما يتحول الزوجان نحو الأبوية تبدأ المسئوليات المشتركة نحو الأبناء، وتسمو العلاقات التى كانت قائمة من قبل بين الزوجين، وهنا نقصد أن الأسرة يجب أن تتكامل فى كيانها وبنائها ووظائفها .

2- المقومات النفسية

يقوم الزواج فى بدايته على عملية القبول والإيجاب إلا أن البناء الحقيقى للأسرة يتم فى مرحلة لاحقة ويحتاج إلى طاقة ومهارة ورغبة فى الاستقرار بدعم تلك العمليات من أخذ وعطاء وفهم مشترك لحاجات الطرفين والعمل على إشباعها .

ويمكن القول أن الإختلاف فى الرأى يعد ظاهرة مقبولة على ألا يصل ذلك إلى درجة التشاجر الحاد الذى يمكن أن يهز كيان الأسرة ومن ثم فإن التوافق بين الزوجين قادر على مواجهة هذه الصعوبات والعقبات، ولقد أوضحت الدراسات فى مجال الأسرة أن التوافق بين الزوجين يكون أكثر نجاحا فى الحاجات الآتية :

1- انتماء الزوجين إلى ثقافة اجتماعية متماثلة أو متقاربة .
2- الخبرات النفسية للزوجين بمعنى الجو النفسى وخبرات الطفولة التى عاشها الزوجين إن كانت سيئة كان لها آثارها الضارة والعكس صحيح .
3- النضج الأنفعالى لدى الزوجين مما يؤكد التوازن وتنال الأمور بالصبر والحكمة.

4- اشتراك الزوجين فى أهداف عامة وهذا لايعنى بتماثل الأهداف ،ولكنه المقصود وجود حد مناسب من وحدة الأهداف والآمال والاهتمامات .

5- التعارف العميق بين الزوجين، وهذا يحتاج إلى قدرة ليست بالقصيرة لمعرفة كل منهما الأخر من حيث الميول والذوق، والاهتمامات، والعادات والقيم والسلوك والأفكار .

3- المقومات الاقتصادية

ونقصد هنا بالمقومات الاقتصادية وجود حد أدنى أو حد مناسب من الدخل لقيام الأسرة بوظائفها المتعددة . فلكل أسرة فى المجتمع دخل ولكن هذا الدخل هل هو ثابت أم متغير ، هل هو كاف للالتزامات الأسرية أم غير كاف ، وهذا الدخل هل هو أسبوعيا أو شهرياً أو موسمياً ... الخ . وتقع الأسرة فى المشكلات الاقتصادية للعوامل الآتية : إما لانخفاض الدخل ؟ أو لانعدام الدخل؟ أو لسوء التصرف فى الدخل ولذا تظهر المشكلات والأعباء المختلفة .

ومن هنا يفضل أن يكون هناك حد مناسب من الدخول والمستوى الاقتصادى لبناء الأسرة ، ولذا فإن المقومات الاقتصادية للأسرة تستوجب بعض المسئوليات من قبل الزوج والتى من أهمها .

1- الصراحة التامة فى الادلاء بالبيانات .

2- الإتفاق على تكاليف الخطبة ، والشبكة والاحتفال الخاص بذلك .

3- التوضيح منذ البداية على الكماليات دون إرهاق أو ديون .

4- اختيار المسكن المناسب واللائق يرضى عنه الزوجين .

5- اختيار الأثاث المناسب .

6- التخطيط وتوزيع الدخل على الأبواب الثابتة والمتغيرة ، وهنا يجب الاهتمام بهذه النقطة والخاصة بتوزيع الدخل على أساس ما يلى :

أ- مراعاة العدالة فى مطالب الأسرة .

ب- التخطيط بعيد المدى الذى يراعى فترة الإحالة على المعاش .

جـ- الاستهلاك الرشيد فى السكن والملبس والمأكل .

4- المقومات الصحية

يؤثر المرض تأثيراً بالغاً فى حياة الأسرة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، أو الجو النفسى المحيط بها .

فعندما يتعرض أحد أعضاء الأسرة للمرض يفرض ذلك أعباء ومسئوليات إضافية تقع على عاتق الأسرة وأعضائها، وفى حالة مرض عائل الأسرة يتوقف الدخل أو ينخفض مما يضطر الأسرة معه إلى الإستدانة أو خروج الأم أو أحد الأبناء للعمل ويترك تعليمهم، وتظهر المشكلات الأسرية لخروج الزوجة للعمل وتدهور مستويات رعاية الأسرة .

كما يسبب مرض الأم فوضى فى المنزل نتيجة لعدم قدرتها على القيام بمسئولياتها مما يستوجب معه قيام الأب بما لم يتعود القيام به، وقد تضطر الأبنة الكبرى القيام بأعمال الأم مما يجعلها تتغيب عن المدرسة أو تتركها مما يترك أثراً نفسيا على الأسرة والأم بوجه خاص .

كما يقرر العلماء أن ضعف النسل وانخفاض مستواه العقلى قد يرجع فى أحيان كثيرة إلى عوامل وراثية ، ولهذا ينصحون بعدم زواج الأقارب، وهذا ما أوضحته الشريعة الاسلامية والأحاديث النبوية .

5- المقومات الدينية

يَعد الدين من أهم النظم الاجتماعية فى كافة المجتمعات، والتى يمتثل لها الأفراد فى تصرفاتهم وسلوكهم فعندما يولد الفرد يجد نفسه محاطاً بأسرة يعتبر الدين فيها أحد العناصر بل أهمها والذى يكتسبه من خلال أساليب التنشئة الاجتماعية .

ولكى تقوم الأسرة بدورها باعتبارها أول المؤسسات التربوية وأهمها فى نمو خلق الفرد، فإن ذلك يستلزم توافر قيامها على أسس دينية وأخلاقية، وقد حدد الأمام أبو حامد الغزالى الخصال المطلوبة فى الزوجة فى ثمانية نقاط هى: الدين، والخُلق، والحسن، وخفة المهر، والولادة، والبكارة، والنسب، وألا تكون قرابة قريبة.

وقال رسول الله (ﷺ) "تنكح المرأة لأربع لمالها وجمالها وحسبها ودينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك" .

وقال رسول الله (ﷺ) "خير نسائكم إذا نظر إليها زوجها سرته وإذا أمرها أطاعته، وإذا غاب عنها حفظته فى عرضها وماله".

وقال (ﷺ) "اياكم وخضراء الدمن فقيل وما خضراء الدمن يارسول الله قال المرأة الحسناء فى المنبت السوء".

وقال بعض العرب لا تنكحوا من النساء ستة: لا أنانة ولا منانة ولا حنانة ولا حداقة، ولا شداقة ولا براقة .

ومن أهم الوسائل التى تؤدى إلى زيادة التكامل بين أعضاء الأسرة ممارسة الشعائر بطريقة جماعية فمثل هذه الممارسات الدينية ترفع شأن الأسرة روحياً ومعنويا وفكرياً بل تقيها وتحميها من الانحراف، كما أن سلوك الوالدين الدينى هو الذى يؤكد هذه الفضائل ويشجع على التمسك بالقيم الروحية بالفعل لا بالقول .

ولقد جاء فى الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية عام 1971 فى مادته 19: أن التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم العام" .

كذلك أكد الدستور فى مادته رقم 12 أن المجتمع يلتزم برعاية الأخلاق وحمايتها والتمكين للتقاليد المصرية الأصلية وعليه مراعاة المستوى الرفيع

للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية ... الخ .

وعموما يمكن القول بأن الحياة الأسرية تكون متوافقة إذا توفرت فيها بعض العوامل المساعدة الآتية :

1- وجود أهداف مشتركة للأسرة .
2- تفاهم واتفاق الوالدين حول علاقتهما ودورهما مع الأبناء ورعاية الأسرة.
3- مشاركة الأبناء فى إدراك إحتياجاتهم والعمل على أشباعها .
4- الإكتفاء والإستقرار الاقتصادى وتقدير كل فرد لما يبذله الآخرين فى سبيل اسعاد الأسرة .
5- التجارب الناجحة فى مواجهة الصعوبات التى تعترض الأسرة .
6- توفر الصحة والقدرة الجسمية التى تهيئ لكل أفراد الأسرة من القيام بمسئولياتهم واشباعات العلاقات الأسرية .
7- السلوك الدينى والتمسك بالفضائل والقيم الدينية تقى الأسرة وأفرادها من المشكلات والإنحراف .

ثالثا - *العوامل التى تؤدى إلى الخلافات الأسرية* :

إن الخلاف الزوجي عبارة عن تركيبة معقدة من العوامل الخارجية والداخلية المختلفة المؤثرة على المشكلة الزوجية . فالخلافات الزوجية لاتظهر فجأة فى الأسرة، لكنها تبرز كنتيجة لمشكلات سابقة متراكمة تعرضت لها الأسرة فى حياتها. لذلك سنتطرق إلى العوامل المساعدة لنشوء خلاف فى الأسرة وكيفية تطوره .

أولاً - *العوامل الخارجية* :

نقصد بالعوامل الخارجية المساهمة في نشوء خلاف زوجي، العوامل الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية الخارجة عن إرادة الزوجين وقرارهما .

أ- *العوامل الاقتصادية والاجتماعية*

أن المتتبع لتاريخ الأمم وحضارتها يلاحظ نمو تحولات جوهرية في حياتها وبروز تغيرات اجتماعية واقتصادية تضفي عليها صفات جديدة، وتنتج عنها نسيجاً آخر يميزها عن الحضارات الأخرى أما أبرز ما يميز العصر الحالي فهو سرعة التحولات والتغيرات المجتمعية فيه من جهة وتداخل الحضارات والثقافات المختلفة في المجتمع الواحد من جهة أخرى ، بحيث يصعب على الإنسان تحديد هوية واحدة أو شخصية منفردة لكل حضارة أو ثقافة في مجتمع ما، إن هذا الخيط من الثقافات نتج عن عدة عوامل مختلفة متفاعلة، منها: العولمة. فما هي التأثيرات التي خضعت لها الأسرة العربية في ظل هذه التحديات الجمة ؟ .

1- تأثيرات المستجدات الحديثة على الأنماط الأسرية والخلافات الزوجية:

يمكن دراسة هذه التأثيرات من خلال معرفة الأنماط الأسرية وما طرأ عليها من تعديل في سلوكها .

ويحدد النمط الأسري نتيجة تشابك ثلاثة عناصر وتفاعلها فيما بينها وهي: العنصر الاقتصادي، والعنصر الاجتماعي، والعنصر الثقافي العقائدي. إن شبكة العلاقات التي تنسج فيما بينها تحدد طبيعة بنية الأسرة والطابع الغالب عليها. فهناك بنية أسرية تقليدية متجددة ، وأخرى متحولة وثالثة زوجية نواتية .

تتميز الأسرة التقليدية المتجددة باتساع قاعدتها وتضمنها للعنصر الثقافي – العقائدي المشتمل على الإيمان الراسخ بالأفكار الدينية والاستعداد المطلق للألتزام بنظمه والدفاع عنه . وأفراد هذه الأسرة يؤمنون بالقيم التراثية والتسليم المطلق والتضامن، كما يسلمون بوجود فروقات بين الجنسين تبرر القوامة والسيادة للرجل وتفرض على المرأة الطاعة والتبعية .

على هذه القاعدة القيمية يكتسب العنصر المادى الاقتصادى أبعاده فى نمط الأسرة التقليدية حيث تنهض على قاعدة ملكية صغيرة أصابها التشقق فى مثل هذه التحديات وأفرزت نزاعات داخل العائلة الأصلية نتيجة خلافات على توزيع مدخولها بين أفرادها .

كما أدت هذه التحديات المستجدة إلى انخفاض مردودية زراعة الأرض لارتفاع المنافسة الحرة بين المزارعين ، وعدم حماية السوق للإنتاج المحلى ، وبالتالى اجتذاب المدينة لتيارات هجرة أسرية ريفية واسعة حيث حملت هذه الأسر معتقداتها وتقاليدها وعلاقاتها وانتقلت للسكن فى ضواحى المدن ، وهكذا تخلت عن العمل الزراعى كأسلوب لحياتها ، ولم يتوفر لبعض أفرادها بالمقابل سوى أعمال هامشية أو حرفية لا يكفى مردودها لتأمين عيش الأسرة .

إن تغيير طرق كسب العيش ومكان السكن يصحبه تقلبات مزاجية صعبة يعيشها كل من الزوج والزوجة بالدرجة الأولى ، مذبذبين بين الحنين إلى الماضى والتكيف مع الوضع الراهن، وهذه التقلبات المزاجية تخلق خلافات زوجية على شكل غضب وعنف بين الزوجين لعدم استطاعتهما تحمل الأعباء الجديدة بأنفسهما، ولبعدهما النسبى عن إطار العائلة أو الأسرة الممتدة .

كما أن السكن فى ضواحى المدن يعنى الإنفتاح على بيئات اجتماعية جديدة وأنماط أسرية مختلفة، والتعرف إلى عادات وتقاليد أخرى، مما يجعل الأسرة التقليدية تتمسك بتقاليدها وتعتبر أن كل ما يخرج عنها مرفوض اجتماعيا، فتنحصر علاقاتهم الاجتماعية فى محيطهم السكنى الجديد وتنغلق هذه الأسر على ذاتها .

وقد يتأثر الزوجان أو أحدهما بسلوك المحيط الاجتماعى الجديد مما يشكل نزاعات زوجية بين قبول هذا السلوك فى الأسرة وبين محاربته. ولعل الأكثر تأثراً فى هذه التغيرات المجتمعية للأسرة التقليدية هم الأولاد الصغار،

حيث ينشأون فى بيئة مختلطة الثقافات مما يدفعهم إلى الخروج عن بعض التقاليد والموروثات مشكلين نزاعات وخلافات أسرية حادة بين الآباء والأبناء .

بينما تتميز الأسرة المتحولة، وهى أسر جديدة تقلص حجمها عن الأسر التقليدية والواسعة، ونشأت مستقلة عن أسرة المنشأ من حيث السكن والكسب المادى، بالخضوع لتداعيات العولمة وسياساتها، وتبين ذلك من خلال بروز عدد من الظاهرات الاجتماعية أهمها تقلص نطاق القرابة وبروز البعد والوظيفة التبادلية النفعية فى العلاقات الاجتماعية .

إن نمط الحياة فى المجتمع العربى المعاصر فى ظل ثقافة العولمة يدفع بالأسر المتحولة نحو الاستهلاك وشراء البضائع والسلع المرتفعة الأثمان كالمنازل والسيارات والألبسة الفخمة. مما يستدعى الاستدانة وتزايد عدد ساعات العمل على حساب العلاقات الحميمة داخل العائلة بين الأصدقاء. كل ذلك فى سبيل إثبات الذات ومواكبة المستجدات الحديثة.

فترى الزوج يحصر اهتمامه فى السعى نحو تحسين مستوى معيشته مما يجعله فى أغلب الأوقات غائبا عن المنزل، وهذا يؤدى بالتالى إلى إضعاف سلطته فى المنزل وعدم مشاركته فى اتخاذ القرارات والمواقف التى تعترض حياة الأسرة. وهذا الانشغال الدائم للزوج عن العمل يؤثر بالدرجة الأولى على العلاقة الزوجية. حيث يضعف اهتمامه بزوجته ومشاطرته إياها الهموم والأعباء المستجدة عليها مما يولد فجوة عاطفية وحواجز نفسية تهدد متانة العلاقة الزوجية بينهما .

وفى حال كانت المرأة عاملة منتجة تساهم فى رفع مستوى المعيشة فى حياة الأسرة، فإن المشاكل ستتضاعف بين الزوجين، حيث تشعر المرأة بالاستقلالية الذاتية وبقوة الذاتية وبقوة الشخصية والقدرة على التحصيل المادى واحتلال مكانة اجتماعية مهمة خارج إطار الزواج، ويتسع إطار علاقاتها

الاجتماعية المهنية،وتحتك ببيئات اجتماعية متنوعة مما يجعلها تستغنى عن الحياة الزوجية بسهولة إن لم يتحقق لها الإشباع النفسى والعاطفى المطلوب، والسعادة الزوجية المرتجاه .

وقد ساهمت الثورة التكنولوجية والعلمية والمعلوماتية والإعلامية (بخاصة عبر أجهزة التلفزيون والأقمار الفضائية وشبكات الأنترنت والحاسوب) فى ادخال مفاهيم جديدة إلى ثقافة الأسرة المحولة ، وشاركتهافى عملية التنشئة الاجتماعية لأفرادها .

وهذه المفاهيم الجديدة تربك الأسرة المتحولة ، فهى لم تحسم أمرها بعد لجهة ممارسة استقلاليتها الكاملة ، ولم تصل إلى حد اتخاذ مواقعها على ضوء مصالحها الذاتية وقدراتها وقناعاتها وهو ما يميزالأسرة النواتية عن الأسرة المتحولة. فتتجاذب وتتخابط بين المحافظة على التقاليد والعادات أو الإندماج فى المستجدات الحديثة من القيم والعادات المختلفة . لهذا التردد وعدم التكيف مع الواقع يتعب الزوجين ويعرضهما لخلافات زوجية مستمرة متقلبة مع أمواج التقاليد والإندماج مع الآخر .

إن الثورة التكنولوجية ساعدت علىانحسار العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة ، الأسرة المتحولة والنواتية ، حيث أصبح الفرد ينشى علاقة حميمة مع الحاسوب مثلا بدلا من علاقته مع أبويه ، وبمضى الساعات الطويلة أمام شاشات التكنولوجية بعيدا عن جو أسرته ومعاناتها ويختلف من حيث التفكير والهوايات والطموح عن أهله ويحتفظ بها لنفسه دون طرحها على الأسرة نتيجة الإنشقاقات الحادة فى العلاقات الحميمة بين أفراد الأسرة .

هذا الانغلاق على الذات وضعف دائرة العلاقات الاجتماعية فى الأسرة المتحولة والنواتية، يؤديان إلى خلافات زوجية خصوصا إن كان عمل الزوج فى مجال التكنولوجيا، فإن الوجود الجسدى فى المنزل لايكفى إن لم يرافقه

وجود فعلى يتمثل فى الحوار والتعاون والمشاركة الاجتماعية والنفسية بين الزوجين .

والواقع أن نجاح الرباط الزوجى أصبح يتطلب درجة عالية من الاستقلالية والرشد والمسؤولية فى عصر يتسارع فيه التغيير الاجتماعى وتنفجر الأطر الاجتماعية التقليدية التى كانت تضبط السلوكيات والعلاقات والخيارات، فهذا العصر يحتاج إلى قوة الشخصية والمتانة النفسية والثقة بالذات وامكاناتها، والقدرة على المفاضلة بين الخيارات واتخاذ القرارات. كما أنه يحتاج إلى القدرة على تحمل الضغوطات وحل المشكلات، ومقاومة الإغراءات كى تحصل إدارة حياة زوجية ناجحة يتوفر لها شرط الاستقرار والاستمرار والنماء .

وبالرغم من أن الأسرة الزوجية النواتية تقوم على قاعدة مادية اقتصادية قوية ومستقلة بفضل إنتاجية الزوجين الشابين وعدم انتظارهما تلقى المساعدة، فقد تأثرت بالنتائج السلبية للإجراءات المتخذة فى إطار عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة وألغاء ديمومة العمل وانتظام الأجر، خاصة بعد أن عزفت الدول والحكومات عن توفير وسائل الدعم الكافية لتمكين الأسر من استمرارها فى القيام بوظيفتها .

ولقد تراجعت فعليا مستويات المعيشة بالنسبة لفئات واسعة من هذه الأسر وتفاقمت أوضاعها الصحية والاجتماعية بسبب تقلص ما تقدمه أنظمة الضمان والتأمينات الاجتماعية وخصخصة الخدمات العامة الأساسية، مما جعل الأسر النواتية والمتحولة متعددة وحساسة إزاء التقلبات الاقتصادية، فالأزمة الاقتصادية والمعيشة التى تعترض الأسرة تؤدى إلى علاقات متوترة بين الزوجين، وانفجارات علائقية، وفشل فى التكيف وانهيار الأسرة فى ظل تراجع مستوى معيشتها وتقدم معدلات البطالة فيها .

2- تأثير البطالة على الحياة الزوجية :

لقد تناولت "إحدى الدراسات أثر تدهور الدخل بصورة فادحة خلال فترات الكساد أو فى حالة البطالة على العلاقات الأسرية. وقد تبين أن قـدرة الأسـرة على القيام بالتوافق ضرورى دون حدوث أضرار كبيرة للعلاقـات الشخصـية المتبادلة يتوقف على درجة ارتباط أعضاء الأسرة بمستوى معين من المعيشة .

ويرى بعض علماء النفس والاجتماع أن قدرة الرجل وحقه فى مباشـرة دوره كزوج قد يتوقف على نجاحه فى القيام بدوره كعائل للأسرة. لذلك تـؤدى البطالة إلى تقويض سلطة الزوج والأب لفشله فى إعالة الأسرة. إذ يعتبر النجاح الاقتصادى من أهم الركائز التى تحدد مكانة الإنسان فى المجتمع .

فالبطالة تؤدى إلى عدم الاحترام الضمنى للزوج ،أو زيـادة العـدوان الموجه نحوه، وتظهر هذه التغيرات على شاكلة تزايد الصراعات بين الزوجين وتوجيه اللوم إلى الزوج باعتباره مسئولا عن بطالته أو انكار وجوده، واغفـال خدماته اليومية وعدم مبالاة رغباته، وتوجيه النقد الجارح له أمـام الأطفـال، والانفعال الحاد إزاء السلوك العادى، كما أن الزوج يعانى فى هذه الحالة مـن تشويه صورته فى الأسرة ومن عدم قدرته على كسب الثقة والمرجعيـة فيهـا، إضافة لمعاناته النفسية المرتبطة بعدم قدرته على أثبات دوره الكامل كرجل .

كما تؤدى البطالة إلى تحرر الزوجة جزئيا أو كليا من سلطة الـزوج، وفى بعض الحالات تتحول العلاقة إلى النقيض تماماً ، وتتغير سيطرة الـزوج إلى خضوع كامل للمرأة العاملة والمثقفة على المنزل .

وهذه العوامل كلها تنذر بنشوء خلافات زوجية حادة تهدد استمرار رابطتها.

3- تأثير الفقر على الحياة الزوجية :

إن عامل الفقر ليس بعيدا عن تـأثيرات البطالـة فـى حيـاة الأسـرة واستقرارها ، فهو يحرم أفراد الأسرة من التمتع بمستوى معيشى مقبول وبالتالى

بمنعها من امكانية التحصيل العلمى والثقافى، والمشاركة فى الحياة الاجتماعية العامة .

إن شعور الزوج بعجزه عن تأمين متطلبات حاجات الأسرة يجعله يعيش بتحد مستمر ، وإن عدم تفهم الزوجة أو أفراد الأسرة لهذه الأزمة التى تمر بها يزيد من حجم التحدى والصراعات بين الزوج وأسرته ، فتصبح الزوجة غير راضية عنه ، دائمة الشكوى ، تتمنى لو لم تتزوج منه ، تلجأ لطلب المساعدة من الآخرين مما يحجم من دور الزوج فى الأسرة ويهمشه . وهذه التصرفات المستحكمة فى حياة الأسرة الفقيرة تقضى على الانسجام بين الزوجين وقدرتهما على التعاون والدعم لاستمرار الحياة الزوجية، ويصبح وجود الزوج وعدمه سواءاً بالنسبة للأسرة مما يسئ لعلاقة الآباء والأبناء . وهذا ما يفسر تصاعد المشاكل الأسرية والخلافات الزوجية فى الأسر الفقيرة .

ومما لاشك فيه أن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التى يعيشها المجتمع تنعكس آثارها على الأنظمة الاجتماعية فيه ، وخصوصًا على النظام الأسرى ، فلا يمكن دراسة الخلافات الزوجية دون اللجوء إلى دراسة العوامل الخارجية والأزمات المجتمعية.

4- تأثير تطور عمل المرأة على الحياة الزوجية :

يتضمن الزواج وكذلك العلاقات الأسرية كغيرها من العلاقات الجماعية، القيام بأدوار معينة، ويعتبر الشعور بالأحباط والصراع الذى يدور حول القيام بالأدوار المختلفة فى حياة الأسرة من العوامل الأساسية فى تصدع هذه العلاقات، وقد ينشأ الصراع نتيجة اختلاف النظرة إلى الزواج أو إلى الأدوار الزوجية والأسرية بين الزوجين فقد كان دور المرأة – الزوجة يقتصر على الأعمال المنزلية، وتربية الأبناء، والطاعة للزوج، حيث كانت السلطة فى المنزل هى لرب العائلة، وكان هو المسؤول عن الإنفاق عليهم. وهذا الدور

مازال يمارس فى بعض الأسر الريفية، وفى ضواحى المدن، والتى تنتمى إلى العائلة التقليدية، فهى تتمتع بوضوح الأدوار وتحديدها بين الطرفين مما يخفف من حدوث الخلافات حول مفهوم الدور الزوجى وممارسات السلطة.

وكان من نتائج توفر فرص العمل، والتطور الاعلامى الذى بات يوفر ثقافة مختلفة لعامة الناس، إضافة إلى انتشار التحصيل العلمى بين النساء وانخراطهن فى ميدان العمل فى مختلف مجالاته، أن حققت المرأة استقلالا اقتصاديا نسبيا. وهكذا اختلف دور المرأة فى الأسرة، حيث بدأت تشارك الزوج مسؤولية الأنفاق على المنزل، واتخاذ القرارات المصيرية للأسرة وإدارة المنزل. لكن هذا الدور مازال غير واضح المعالم فى الأسرة الممتدة المتحولة، مما جعل التعددية فى المواقف نابعة من تراكم صورتين متناقضتين للمرأة: صورتها التقليدية كسيدة بيت. والثانية التى تظهر ككائن حر منافس للرجل. وتتضمن هذه الحالة بالطبع العديد من أوجه الصراع الذى يؤثر على استقرار الرباط الزوجى ونموه. فالإزدواجية الداخلية عند كل من الزوجين وما تولده من صراع بين نزوع الحداثة وقوة جذبها، وبين الارتياح الدفين لمميزات ومغانم الأدوار التقليدية، لابد أن تنشط فى العلاقة الزوجية مؤدية إلى العديد من حالات التذبذب فى جولات من المجابهات فيها لقاء وتوافق أو فصال وتناقض، تبعا لموازين القوى فى كل مرحلة وما تتأثر به من متغيرات خارجية ومن جدليات ذاتية.

ولاشك أن الاسرة الزوجية النواتية المستقلة قد حسمت الأدوار بين الزوجين وجعلتهما على قدم المساواة بينهما، حيث يتمتع كل من الرجل والمرأة بالتعاون والمشاركة فى القرارات والتخطيط لحياة الأسرة، إضافة إلى المشاركة فى مسئولية الإنفاق والرعاية. رغم ذلك، يشوب هذا النمط خلافات زوجية مختلفة بين الانشغال عن المنزل لتحقيق الرغبات الشخصية، إضافة إلى اختلاف

الأولويات بين الزوجين وتطلعاتهما لحياة الأسرة ، وغيرها من المشاكل التى تهدد استقرار هذه الأسرة .

إن صراع الأدوار والاتجاهات بين الزوجين يعد من الأسباب الرئيسية للخلافات الزوجية وفى حال لم يحسم هذا الصراع بالاتفاق بين الزوجين علىتكامل الأدوار بينهما فإن كيان الأسرة مهدد بالانهيار حتماً .

5- اختلاف البيئة الثقافية بين الطرفين :

عندما ينتمى الزوجان إلى أصول ثقافية متباينة ويخضعان فى حياتهما لمعايير وقيم اجتماعية مختلفة ، يصبح هذا الاختلاف أو التباين مصدرا لكثير من الصراعات والتوتر. فى المجتمع الريفى ، كمثال ، يسود التجانس بين الأهالى لأن الفرد عادة يتزوج من فتاة منتمية للمنطقة نفسها وربما للعائلة نفسها ، ومن ثم فإن الموقف الزواجى لايسمح بنمو صراعات حادة بين المعايير والقيم الأساسية للحياة الزوجية.

على عكس الزواج بين طرفين ذوى ثقافات اجتماعية متباينة ، حيث يظهر التناقض على شكل خلافات زوجية حادة ، ولو كان الزواج مبنيا على الحب المتبادل بين الزوجين ، فإن هذه الفروقات الثقافية والاجتماعية سرعان ما تبرز فى تصرفات الزوجين وسلوكهما مشكلة فجوة بين الطرفين وخلافات زوجية دائمة بدوام هذه الفروق.

ب- *العوامل الطبيعية* :

يرى بعض علماء النفس أن السنوات الخمس الأولى من الزواج تتخللها مشاكل زوجية وأسرية بين الطرفين، ويعد ذلك أمراً غير مستغرب، نظرا لوجود الفروق والاختلافات البيئية، والاجتماعية والنفسية بينهما، ولتباين أو توافق الأهداف والتوقعات بين الزوجين، ومدى الإشباع الذى حققه كل من الطرفين، وقد تترافق هذه السنوات مع بعض التغيرات الاجتماعية كإنجاب ولد

مثلاً، وتزايد صعوبات الحياة اليومية ومشاكلها كتغيير مهنة وتقلب الوضع الاقتصادى، أو الإنتقال من بلد إلى آخر أو غيرها من الأمور التى تساعد على اظهار اختلاف التقديرات للمواقف والأعمال المختلفة من قبل الطرفين. وأن هذا العدد من السنوات كفيل بأن يحقق تكيف مع الحياة الأسرية الجديدة فى حال تمتع الزوجين بنضج عقلى، وعاطفى ونفسى، والتحلى بقدر كبير من التقييم والتقبل المتبادل .

وقد استخدمت الباحثة: "أفلين دوفال" مصطلح "دورة حياة الأسرة" لتعبر فيها عن النظرة التنموية لحياة الأسرة ومتطلباتها، وتفترض أن الأسرة تتميز فى كل مرحلة من دورة حالتها بمهام وواجبات معينة يكون من المحتم عليها أن تقوم بها. وتعرف النظرية التنموية الواجبات النامية للأسرة بأنها: "تعاظم أو نمو المسئولية التى تظهر فى حياة الأسرة وعليها أن تواجهها فى مرحلة محددة، ولهذا يؤدى الإنجاز الناجح لهذه المسؤوليات فى ميدان الأسرة إلى الرضا فى الأعمال التالية. كما يؤدى الفشل إلى تعاستها وامتعاض المجتمع منها، الأمر الذى يؤدى إلى احتمال وقوف مجموعة من الصعوبات أمام واجباتها أو مهامها التنموية التالية .

وهذه المتغيرات فى حياة الأسرة تحمل فى طياتها مظاهر مختلفة صريحة أو خفية لخلافات زوجية ومشاكل أسرية. تبرز هذه الخلافات على شكل أضطراب عام فى الأسرة نتيجة لعدم تحقيق توازن متبادل بين إشباع الحاجات ومتطلبات الحياة الجديدة من جهة. وبين تأدية الواجبات والقيام بالأدوار الاجتماعية على نحو مقبول اجتماعيا وسليم من جهة أخرى .

وقد درس بعض العلماء الخلافات الزوجية كظواهر للضغوطات الاجتماعية على الأسرة، فصنّف "هيل" أزمات الأسرة إلى ثلاث فئات:-

* التمزق أى فقدان أحد أعضاء الأسرة .

* التكاثر أى إضافة عضو جديد للأسرة دون استعداد مسبق .
* الانهيار الخُلقى ويشير إلى فقدان الوحدة الأسرية والأخلاقية من فقد العائل أو الخيانة الزوجية ، أو الانحراف أو الإدمان ...

وتؤدى هذه الأحداث المسببة للأزمة إلى نتائج عديدة مثل العنف الزوجى، الإصابة بأمراض جسدية ونفسية، الانتحار، الهجر، الطلاق.

كما حدد "هل" العوامل التى تؤدى إلى الخضوع للأزمة، وهى: مدى إمكان الأسرة تحمل الحادث، وكيف تعرف الأسرة الحدث كأزمة، وما هى الوسائل التى تتخذها الأسرة لمواجهة هذه الأزمة أو الاستسلام لها.

ويرى كل من " جلاسر وجلاسر " أنه توجد ثلاثة أشكال تعبر عن نجاح الأسرة وتكيفها فى التعامل مع الأحداث الضاغطة هى : الاحتواء أى الاندماج والمشاركة فى الحياة الأسرية عن طريق أعضاء الجماعة ، والتكامل المتمثل فى الدور التساندى والعاطفى الاجتماعى للأفراد فى الجماعة ، أما الثالثة فهو التكيف ، ويشير إلى قابلية الجماعة الأسرية على تعبير استجابتها حسبما يقتضيه الموقف، فالأسر التى لاتتمتع بهذه القدرات الثلاثة لمواجهة الضغوطات الاجتماعية. تصبح مهددة ببروز خلافات زوجية ونزاعات أسرية متحولة كما تواجه انهيارات فى بنيتها وعناصرها .

ثانيا - *العوامل الداخلية* :

المقصود بالعوامل الداخلية المؤثرةعلى نشوء خلافات زوجية ، مجموعة من المكونات الخاصة بالحياة الزوجية التى لها علاقة مباشرة ببناء الحياة الزوجية وتطورها. وتشمل هذه المكونات : شخصية الزوج والزوجة ، بيئة كل من الزوجين ، أدوار ووظائف الزوجين ... وسنفصل العوامل الداخلية المؤدية إلى الخلافات الزوجية وفق مراحل الحياة الزوجية :

ا- **مشكلات قبل الزواج**

عدم التكافؤ بين الزوجين من جهة الشخصية، العمر، المستوى التعليمى، المستوى المهنى، المستوى البيئى الاجتماعى، والتفاوت الاقتصادى، إضافة إلى قصور الثقافة الأسرية، عدم الاستعداد للزواج من ناحية النضوج العقلي والنفسى والسلوكى.

ب- مشكلات اثناء الزواج

سوء التوافق العاطفى والجنسى، الغيرة، الخيانة الزوجية، الصراع على السلطة فى المنزل، مشكلات المرأة العاملة، تنافر الثقافة والقيم والميول بين الزوجين، اضطرابات سلوكية متبادلة بين الطرفين (مثل عدم الإحترام والثقة، ممارسة سلوك تحقيرى أو تهميشى للطرف الآخر، التهكم واللوم وسوء الإنتقاد الجسدى والمعنوى) الإصابة بأمراض اجتماعية جسدية مثل الادمان على الخمر والمخدرات والمقامرة، الأسراف أو البخل .

ومن المشاكل أيضا، الفشل فى تكوين علاقة مرضية مع الأبناء أو الأولاد أو الأصدقاء، المرض المزمن والعقم، اضطرابات نفسية يصاب بها أحد الطرفين، عدم تواجد الزوجين فى محل إقامة واحد، الهجر، السجن تدخل الأهل فى الحياة الزوجية .

ج- مشكلات بعد زواج الاولاد وتقاعد رب الاسرة :

الشعور بالوحدة، قصور المعاش، اختلاف الحاجات العاطفية والجسدية بين الزوجين، أمراض الشيخوخة، واهمال الأولاد المتزوجون لآبائهم .

أن المشكلة الزوجية مشكلة معقدة متكونة من عناصر مختلفة متشابكة تبين مدى تداخل العوامل الخارجية والداخلية وتفعيلها فى حياة الأسرة واستمرارها.

ويمكن عرض العناصر المجتمعية والمتفاعلة التى تؤدى إلى خلاف زوجى وأزمة أسرية كما يلى :

(1) الضغوط لعائلية من جانب أسرتى الزوجين .

(2) الاضطرابات النفسية التى يعانى منها أى طرف أو كليهما .

(3) مشكلات الأولاد المادية والاجتماعية .

(4) الأزمات الاجتماعية التى تمر بها الأسرة .

(5) الاختلاف الثقافى بين الزوجين ودرجة التعليم .

(6) صراع الأدوار بين الزوجين .

(7) تباين الأهداف والتوقعات والأولويات من الزواج .

(8) الاضطرابات السلوكية لدى أى طرف أو كليهما .

(9) الإضطرابات المجتمعية وتأثيرها على معاناة الحياة الخاصة للزوجين.

(10) الضغوط الاقتصادية بين محدودية الموارد وتعدد الرغبات والاحتياجات.

(11) التفاوت الاجتماعى الطبقى بين الزوجين أو أسرتيهما.

(12) اختلاف الانتماء الطائفى لكل من الزوجين .

(13) الأمراض الصحية التى يعانى منها أى من الزوجين أو كليهما .

(14) التدخل الخارجى فى شئون الأسرة سواء من الأصدقاء أو الزملاء أو الجيران أو الأقارب .

(15) اختلاف الطبائع والتنشئة الاجتماعية والبيئية للمتزوجين.

ثالثا - تصنيف أسباب الخلافات الزوجية :

1- **أسباب شرعية :**

- غياب الروابط الدينية .
- البُعد عن الدين ويتجلى فى : الخيانة الزوجية ،النشوز ، الردة .
- قلة الوعى بالحقوق الشرعية .
- الصراعات حول الاختلافات الدينية .

2- اسباب اقتصادية

- تردى الحالة الاقتصادية أو تحسنها .
- التغير المفاجيء للوضع المادى .
- عدم توفر المقومات الأساسية .
- تغير الحالة السكنية .

3- اسباب قانونية

- الملاحقة القانونية لأحد الطرفين. - حكم السجن .
- لإمكان التجنيس . - جهل بالحقوق .

4- اسباب صحية

- مرض مزمن . - العقم .
- الشذوذ الجنسى . - برودة جنسية أو عجز جنسى .
- تدهور الحالة الصحية . - إصابة بمرض معدى .

5- اسباب نفسية :

- العنف . - عدم الاحترام.
- الأنانية والفردية . - كراهية وعدوانية ..
- تعدى للمساحة النفسية للشريك . - التعنت والعناد .
- القوة وغياب المرونة . - فقدان روح الدعاية .
- عدم ايثار الشريك والتنازل .
- الفراغ الذهنى (انحصاردائرة التفكير واتساع دائرة التفكير واتساع دائرة الوهم والخيال .
- ضعف الشخصية . - اعتياد الكذب .
- الغيرة والتشكيك . - الشعور بالملل .
- النقص والحرمان العاطفى . - مشاكل نفسية منذ الصغر .
- التناقض فى المواقف . - اختلاف الميول والعواطف .

- المبالغة فى المسئولية .
- طغيان شخصية أحد الزوجين بشكل تسلطى .
- عدم التكيف مع الوضع الجديد .

6- **اسباب اجتماعية**

- فروقات اجتماعية .
- تفاوت كبير أو صغر فى السن .
- تدخل الأهل والمحيطين .
- اهتمام الزوجة المبالغ فيه بالأولاد .
- الغياب عن المنزل .
- سوء المعاملة .
- الهروب إلى نشاط خارج الأسرة .
- الاختلاف البيئى.
- الاختلاف والتباعد الثقافى.
- الخلل فى الأدوار الاجتماعية .
- العادات الضارة .

7- **اسباب شرعية نفسية - اجتماعية**

- سوء اختيار الشريك .
- ضعف الرابطة الروحية .
- انحراف سلوكى .
- عدم الوعى للحقوق والواجبات والمسؤوليات .
- الاهمال .

8- **اسباب صحية نفسية اجتماعية**

- الزواج فى سن مبكر وعدم تحمل المسئولية .
- عدم الانسجام فى الحياة الجنسية .
- تعاطى الكحول، المخدرات.
- أمراض عقلية .
- انهيار عصبى .

9- **اسباب اقتصادية - نفسية - اجتماعية** :

- البخل .
- حب الاستقلال المادى لدى الزوجة .
- عمل الزوجة وغياب حسن الادارة المنزلية .
- اسراف وتبذير فى الأسرة .
- الخلفية الاقتصادية لعائلة الزوجين .
- عدم القناعة الذاتية فى المعيشة الحالية للأسرة .

10- **اسباب نفسية - اجتماعية**

- عدم تحمل المسئولية .
- الاغتراب .
- سوء المعاشرة .
- سوء الطباع .
- الصراع بين الأدوار الأسرية والأدوار الخارجية .
- تبادل الأدوار بين الزوجين .

الفصل الثانى
العنف الأسرى

- مقدمة :

أولاً : مفهوم العنف كمصطلح وظاهرة.

ثانيا : مظاهر العنف فى الحياة اليومية.

ثالثا : مفهوم العنف الأسرى.

رابعا : المفاهيم الأخرى المرتبطة بالعنف .

خامسا : مؤشرات العنف الأسرى.

سادسا : مبررات دراسة العنف الأسرى.

سابعا : النظريات المفسرة لسلوك العنف الأسرى .

مقدمة :

إن العنف قضية تاريخية، فهى قديمة قدم البشرية ذاتها عندما حدث خلاف بين قابيل وهابيل انتهى بأن قتل أحدهما الآخر. وبعد أن تطورت المجتمعات والثقافات تطورت معها الأسباب المؤدية إلى العنف، وكذلك تغيرت أشكال العنف تبعاً لتغير وتطور وسائل العدوان، لأن من كانوا يقتلون بالسيوف والرماح فى سنوات عديدة أصبحوا الآن ملايين يمكن حصدهم فى دقائق قليلة بالسلاح النووى أو الكيميائى، وانتشرت الحروب والنزاعات الأهلية فى مناطق متفرقة من الأرض، وأصبحت قضيية العنف من أهم القضايا المطروحة على الساحة العالمية والمحلية، وظهرت المحاولات العديدة لتفسير هذه الظاهرة ومعالجة أسبابها.

ومن المعروف أن الأسرة ومنذ فجر التاريخ تتبوأ مكانة هامة على صعيد حماية أفرادها وتربيتهم ونشئتهم، بل أن الأسرة فى الماضى كانت هى المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التى تؤدى هذه الوظائف، وذلك قبل أن تنتزع المجتمعات المعاصرة منها هذه الوظائف شيئاً فشيئاً. ومع ذلك، فمازالت الأسرة تلعب دوراً حاسماً فى تشكيل شخصية الفرد فى المراحل العمرية المختلفة، فهى بطريقة استجابتها لسلوكه وبالخبرات التى توفرها له - وبخاصة فى مرحلتى الطفولة والمراهقة - تحدد مستوى ثقته بذاته واستقلاليته، بل ونموه وتكيفه السيكولوجى العام، سواء للأحسن أو للأسوأ، حيث إن قدرات الأفراد وخصائصهم تعكس تأثيرات الوالدين، فهما يتوليان الطفل منذ نعومة أظافره حيث تكون فاعلياته للنمو والتعلم فى ذروتها، ويمارسان أدوارهما ولفترة طويلة فى الحياة.

ويعد العنف أحد المشكلات الخطيرة التى تعانى منها الأسرة المصرية التى أصبحت تتسم بالتناقض الظاهرى؛ لأن العنف أصبح أمراً شائعاً داخل تلك

الجماعة الاجتماعية التى من المفترض أنها مبنية على الحب والمودة والتراحم، والتى تعد من أهم الجماعات الاجتماعية التى تساعد على اكتساب الأفراد قيم الحق والعدل والخير والمساواة والفضيلة والصدق والتقدير الاجتماعى، والطاعة واحترام كبار السن، وغيرها من القيم التى تعكسها المعايير الاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمع.

وفى الوقت الراهن لا يمر يوم دون أن تطالعنا الصحافة بأخبار الحوادث من قتل وضرب وانتقام داخل الأسرة الواحدة، لقد أصبح العنف متبادلاً بين الأزواج والزوجات وبين الآباء والأبناء، وبين الأخوة والأخوات، وبين الأبناء وكبار السن. لقد بدأت قيم التراحم تنحسر فى بعض الأسر، وهى ظاهرة منتشرة بين المتعلمين وغير المتعلمين، وعلى جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية، والأمثلة كثيرة نجدها فى الصحف ووسائل الإعلام المختلفة، علماً بأن ما بنشر فى وسائل الإعلام يغطى 10% فقط من أحداث العنف الأسرى وخاصة التى تدخل فى إطار التجريم (جناية – جنحة).

كما أن الإحصاءات والبيانات الرسمية عن حوادث العنف الأسرى لا تمثل الحقيقة بكاملها، إذ أنها تعتمد على البلاغات التى تسجل بدفاتر أحوال أقسام الشرطة، علماً بأنه فى أغلبب الأحيان يتم التنازل عن البلاغ، حماية لمكانة الأسرة وسمعة أفرادها، ومن ناحية أخرى نجد أن المستشفيات والعيادات الخاصة والمدارس لا تقوم بتسجيل حالات الإساءة او الإهمال أو الإيذاء الموجه من قبل الآباء والأمهات تجاه أطفالهم.

وحيث إن العنف الأسرى يحدث داخل سياق اجتماعى؛ لذلك لا يمكن التقليل من شأن الظروف المجتمعية التى يمر بها المجتمع المصرى، والتى يمكن أن تشجع أو لا تشجع التعبير عن نوع معين من أنواع السلوك العنيف.

فالمجتمع المصرى يشهد تحولات اقتصادية واجتماعية سريعة أدت إلى تحولات فى طبيعة العلاقات الاجتماعية، حيث أصبحت القيم المادية تمثل القيمة الأساسية، فالأفراد يتعاملون مع معطيات الحياة، ومع الآخرين من منظور مادى بحت، ومن هنا كان التكالب على الحصول على المادة والتغاضى عن القيم والأخلاقيات التى تعود عليها الأفراد.

ويعانى المجتمع المصرى من الزيادة السكانية الرهيبة التى لا يقابلها توفير للمتطلبات الأساسية للأفراد من مساكن ومدارس ومستشفيات ووسائل مواصلات وضآلة الدخول وارتفاع الأسعار، كل ذلك يزيد من إحساس الأفراد بالعجز ويدفعهم إلى المزيد من التكالب على اكتساب الأموال، وينعكس ذلك على توتر الأفراد وقلقهم داخل الأسرة، حيث يصبح سلوك العنف رد فعل لهذا القلق والتوتر والإحباط.

كما أن طول مدد التقاضى بين الناس أدى إلى تراجع الإحساس العام باحترام القانون، وساد نمط الاستهانة بالتشريعات، فقد يؤدى البطء فى حسم المنازعات إلى يأس الأفراد من الحصول على حقوقهم عن الطريق المشروع، فيلجأ البعض إلى العنف كوسيلة للحصول على حقوقهم، ويكمن وراء هذا السبب تفسير العديد من سلوكيات العنف بين الزوجين فى محيط الأسرة.

وأيضاً تفشى الجهل والأمية فى محيط الأسرة من شأنه المساهمة فى ظهور أنماط العنف، وخاصة بين الطبقات الدنيا فى المجتمع، كما أن وسائل الإعلام، وخاصة التليفزيون والسينما لها تأثير ملموس فى زيادة حجم واتجاه العنف الأسرى، نظراً لما تقدمه من أعمال درامية تعلى من العنف والقوة، وقد يؤدى ذلك بالبعض إلى تقليد ومحاكاة هذه النماذج العنيفة مما يؤدى إلى سلوك العنف فى محيط الأسرة.

اولا - مفهوم العنف كمصطلح وظاهرة

ا- مفهوم العنف فى اللغة

جاء فى المعاجم العربية المختلفة أن العنف بالضم ضد الرفـق، وهـو الشدة، القوة، الفسوة، اعتنف الأمر أى أخذه بشدة وبقوة وقسوة، لامـه: عتـب عليه، عنف به أو عليه، اعتنف الشىء أى كرهه والتعنيف هو التعبير عن اللوم والتوبيخ.

ويشتق مفهوم العنف فى الإنجليزية من المصدر "to violate" بمعنـى ينتهك أو يعتدى، وهى تعنى القوة والصرامة والإكراه، وجاءت كلمة العنف فى القاموس الفرنسى تحت مصطلح Force وهى تعنى القوة، الطاقـة، العنـف، الصرامة، القسوة وهى مرادفة للمصطلح Violnce .

وإذا بحثنا فى أصل كلمة العنف violence من الناحية التاريخية فسنجد أنها مشتقة من الكلمة اللاتينية violoentia وتعنى إظهاراً عفوياً وغير مراقب للقوة كرد على استخدام القوة المتعمد.

ويحدد قاموس وبستر Webester (1979) سبعة معان علـى الأقـل لاصطلاح العنف، تتراوح بين المعنى الدقيق نسبياً والذى يشير إلـى اسـتخدام القوة الجسدية بقصد الإيذاء أو الإضرار، والمعنى العام المرتبط بالحرمان مـن الحقوق عن طريق الاستخدام غير العادل للسلطة أو القوة، مروراً بمعان أخرى تشير جميعاً إلى الهجوم والعدوان واستخدام الطاقة الجسدية ورفض الآخـرين بصور مختلفة.

فالعنف من حيث الجذر اللغوى يعنى "ممارسة للقوة على شىء مـا أو شخص ما"، وثمة طرق لا نهاية لها لممارسة القوة؛ لذا فلن تتحقق فائدة من هذا المفهوم اللغوى إلا إذا عرفناه على نحو أكثر تحديداً، فالاستخدام القاموسى لكلمة

العنف قد لا يقدم تعريفات تلم بالنطاق الواسع للاستخدامات الحديثة للعنف الذى أصبح يشير إلى صور متعددة: كالعنف الفردى والعنف الجماعى.

ب- مفهوم العنف فى العلوم الإنسانية

قدم الباحثون فى مجالات العلوم الإنسانية المختلفة عدداً كبيراً من التعريفات لتحديد ماهية العنف، ونستعرض فيما يلى أهم اتجاهات تعريف العنف التى أوردتها الدراسات الأجنبية والعربية.

ثمة ميل إلى تعريف العنف على نحو عام، مثل التعريف الذى ورد فى موسوعة الجريمة والعدالة، والتى عرفت العنف بأنه مفهوم عام يشير إلى كل أشكال السلوك – سواء كانت واقعية أم مرتبطة بالتهديد – التى يترتب عليها تحطيم وتدمير للملكية أو إلحاق الأذى أو الموت بفرد أو النية بفعل ذلك.

ويتجه البعض فى تعريف العنف إلى التركيز على آثاره، فيركز البعض على الآثار المادية الجسدية مثل تعريف كلابر klapper (1986) للعنف بأنه: أى جرح أو إيذاء جسدى، أو أى جرح أو قتل للأحياء بشكل عام، وتعريف بتز Betz للعنف بأنه: الإيذاء بطريق استخدام القوة المادية الشديدة.

ويركز البعض الآخر على الجانب النفسى مثل تعريف بدوى للعنف بأنه:

"استخدام الضغط والقوة استخداماً غير مشروع وغير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما".

بينما يقترح بعض العلماء تفسيراً موسعاً لمعنى العنف يشمل الأفعال ذات الطبيعة والآثار المادية ووسائل الضغط المعنوية والأخلاقية. فنجد باندورا Bandura يعرف العنف "بأنه سلوك يعبر عن حالة انفعالية تنتهى بإيقاع الأذى أو الضرر بالآخر. سواء كان هذا الآخر فرداً أم شيئاً. فهو يتضمن الإيذاء

البدنى، والهجوم اللفظى وتحطيم الممتلكات، وقد يصل إلى حد التهديد بالقتل أو القتل"، ويعرف أوبرت أودى Audi العنف بأنه: "مهاجمة الأشخاص أو استغلالهم على نحو جسمانى او نفسى شديد"، ويحاول الفيلسوف الأمريكى جارفر Gurver توسيع معنى العنف بالتركيز على فكرة انتهاك الأشخاص. فيقترح أن يسلط الضوء على العنف لا كأمر من أمور القوة المادية بل بالأحرى كانتهاك لأحد الأشخاص، فيبين كيف يمكن انتهاك الأشخاص سواء من ناحية أجسادهم (العنف المادى) أم من ناحية قدرتهم على اتخاذ قراراتهم الخاصة (العنف المعنوى). ويرى أن لكل من نوعى العنف شكلاً شخصياً وشكلاً مؤسساتياً. ويضرب مثلاً لذلك، الاغتصاب ليس فقط اعتداء على جسد أحد الأشخاص، بل عادة ما تكون له آثار مدمرة على قدرة الشخص على اتخاذ قرارات سليمة فيما يخص حياته الجنسية.

ويتوافق التعريف الموسع للعنف مع تعريف منظمة اليونسكو حيث عرفت العنف بأنه: "استخدام الوسائل التى تستهدف الإضرار بسلامة الآخرين الجسدية أو النفسية أو الأخلاقية"، واعتبرت العنف النفسى والأخلاقى نوعاً أعمق من العنف الجسدى، وأكثر استحقاقاً للإدانة والرفض لأنه أكثر مهارة من العنف الجسدى وأكثر منه خطراً.

ويرى عاطف غيث أن العنف هو تعبير صارم عن القوة التى تمارس لإجبار فرد أو جماعة على القيام بعمل أو أعمال محددة يريدها فرد أو جماعة أخرى. ويعبر العنف عن القوة الظاهرة حين تتخذ أسلوباً فيزيقياً (الضرب – الحبس – القتل) أو يأخذ صورة الضغط الاجتماعى وتعتمد مشروعيته على اعتراف المجتمع به.

كما يذهب طريف شوقى إلى أن العنف هو الجانب المادى المباشر المتعمد من العدوان وبذلك يصبح العدوان مفهوماً أكثر عمومية من العنف.

جـ- مفهوم العنف من الجانب القانونى

لم يضع المشرع الجنائى المصرى تعريفاً محدداً للعنف، وإنما نظم فقط الآثار القانونية المترتبة عليه فى الفروض المتعددة التى يأخذها المشرع فى الاعتبار سواء للتجريم أو التشديد أم لامتناع المسئولية، فالقانون الجنائى لا يعتد بالعنف إلا إذا خرج فى شكل سلوك يندرج تحت طائلة العقاب، ويسمى فى هذه الحالة جريمة Crime.

ويقصد بجرائم العنف Crimes of Violence كل الجرائم التى تستخدم القوة أو التهديد باستخدامها لترويع الآخرين أو تحقيق أهداف شخصية أو سياسية غير مشروعة وغير قانونية، ويدخل فيها جرائم الحرابة (السرقة بالإكراه) والسطو المسلح والاغتصاب والبلطجة والإرهاب، كما تستوعب ممارسات العنف التربوى والعنف الأسرى والعنف ضد المرأة، وضد الطفل والعنف النفسى بكل أشكاله اعتباراً من التحقير إلى غسل المخ وإصابة الآخرين بالهلوسة وفقد العقل.

ويندرج العنف وهو الإيذاء باليد أو باللسان، بالفعل أو بالكلمة، فى الحقل التصادمى مع الآخر. إنه بالدرجة الأولى حالة تدرس بذاتها، ولكن ليس حالة مركبة من حيث ظهورها وأداؤها وترابطاتها، حالة ذاتية لها موضوعها (الأنا فى مواجهة الآخر). فالعنف سلوك إيذائى قوامه إنكار الآخر كقيمة مماثلة للأنا وللنحن، كقيمة تستحق الحياة والإحترام، ومرتكزة استبعاد الآخر عن حلبة التغالب إما بخفضه إلى تابع، وإما بنفيه خارج الساحة (إخراجه من اللعبة) وإما بتصفيته معنوياً أو جسدياً. ولذا فإن معنى العنف السياسى هو عدم الاعتراف بالآخر، رفضه وتحويله إلى الشىء المناسب للحاجة العنيفة، كذلك فإن العنف سلوك متبادل يبدأه الفاعل ويواجهه القابل، مواجهة القابل للحدث العنفى تستلزم مقاومته، فتعنى استئناف العنف المبتدأ بعنف مختلف، وتعنى إنطلاق مسار العنف والعنف المقابل.

كذلك فإن الاعتداء البدنى يعد شرطاً ضرورياً لوصف السلوك بالعنف، فى حين أنه ليس كذلك لوصف السلوك بالإساءة، فقد ينتفى الاعتداء البدنى ويعد السلوك مسيئاً كما فى حالة السخرية أو الإهمال أو الإهانة، أى أن معظم حالات العنف تعد إساءة فى حين أن معظم حالات الإساءة لا تعد عنفاً.

ثانيا - *مظاهر العنف فى الحياة اليومية* :

فى ضوء ما تناولناه فى المحاور السابقة بدءاً من تحديد لمفهوم العنف والمفاهيم المرتبطة به، مروراً بتوضيح الفروق بين عدد من التصنيفات لمفهوم العنف، وانتهاءاً بتوضيح العوامل التى ساعدت على ظهور العنف داخل المجتمع، فإنه سوف نلقى الضوء فى هذا الجزء على أبرز مظاهر العنف فى حياتنا اليومية وذلك على النحو لتالى:

1- *العنف البنائى* Structural Violence :

يظهر العنف البنائى عندما يكون البناء الاجتماعى الذى يعيش فيه الفرد مشبعاً بالعنف (القوة المادية) وهنا تصبح البيئة التى يعيش فيه الأفراد عبئاً يثقل كاهلهم، ولا يكون بمقدورهم أن يغيروها، وكثيراً ما تتشابك كل الظروف المرتبطة بالبيئة السكنية أو الوضع الاجتماعى أو الثقافى لتخلق حول البشر سياجاً من القوة المادية التى يمكن النظر إليها بوصفها شكلاً من أشكال العنف الكامن داخل البناء الاجتماعى والثقافى. وتميل الدراسات الحديثة فى مجال العنف إلى اعتبار صور الفقر، ~~والمعاناة الإنسانية،~~ والتخلف الثقافي، والتدهور الحضرى والعمرانى بمثابة عنفاً بنائياً ينسج حياة الأفراد، ويكبل قدراتهم ويعوقهم عن تحقيق طموحاتهم وانجازاتهم داخل مجتمعاتهم التى يعيشون فيها. ويمكن أن يفهم العنف البنائى من خلال التعرف على صور المعاناة التى تعتبر مصدراً لمتغيرات مقلقة فى حياة البشر مثل:

أ- تردى البيئة الطبيعية التى يعيش فيها الإنسان، وضيق الشوارع والمساكن

ونقص الخدمات وتدهور حالة المرافق والبنية التحتية، وممارسة أنشطة صناعية وتجارية مخالفة للقوانين.

ب- الضوضاء التى تنتج عبر مصادر مختلفة مثل ارتفاع الأصوات عند الكلام، واستخدام مكبرات الصوت، واستخدام الراديو وأجهزة الكاسيت فى الشوارع والبيوت دون الالتزام بالقواعد.

جـ- انتشار الفقر، وانخفاض مؤشرات نوعية الحياة كالمسكن الملائم، وتوافر خدمات الصرف الصحى والكهرباء والمياه النقية، وانخفاض مستويات المعيشة، وعدم القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم، والرعاية الصحية.

د- الموروثات الثقافية الداعمة للتمييز ضد المرأة وتنتشر هذه الموروثات فى كثير من المجتمعات النامية وتتمثل فى:

1- العنف المباشر ضد المرأة (عملية الختان).

2- التمييز ضد المرأة فى العمل والتعليم والمشاركة الاجتماعية والسياسية.

3- انخفاض مكانة المرأة فى الحياة العامة.

2- ***العنف التفاعلى*** Interactional Violence :

ويقصد به العنف الذى يحدث بين طرفين فى موقف تفاعل، ويحدث عندما يخترق أحد أطراف التفاعل قواعد التفاعل، فتصدر عنه تصرفات شاذة فيتحول الموقف من موقف عادى إلى موقف عنيف، وهنا ينحرف الموقف عن هدفه ويتحول إلى هدف آخر، ويتحول أحد أطراف الموقف إلى شخص ينتهك حدود الطرف الآخر الذى يتحول بدوره إلى ضحية، بل أنه قد يتحول هو الآخر إلى إصدار استجابات ذات طابع عنيف، وهنا يأخذ العنف التفاعلى على شكل دائرة. ومن أبرز أمثلة العنف التفاعلى العنف الأسرى، والعنف فى تفاعلات الميدان العام (العنف المجتمعى) وسوف نتناولهم بشىء من التفصيل على النحو التالى:

(أ) العنف الاسرى Domestic Violence

تعد الأسرة أحد الميادين التى توضح لنا هذا النمط من العنف التفاعلى، فالأسرة التى يفترض أنها تقوم على العلاقات الحميمة وعلاقات الود والــولاء، والانتماء، والرحمة، تتحول تحت وطأة الضغوط الحياتية إلى مكان يمارس فيه العنف بطرق عديدة. وتركز دراسات العنف داخــل الأســرة فـــى صـــورتها الكلاسيكية على موضوعين رئيسيين هما:

1- العنف الموجه ضد الأطفال او ما يعرف فـــى التـــراث العلمـــى بســـوء استخدام الأطفال Child abuse أو إساءة معاملة الأطفال، حيــث يحـــرم الأطفال هنا من أدنى حقوقهم الإنسانية، فيحرمون من التعليم، ومن الرعاية الصحية والاجتماعية والعاطفية.

2- العنف المتبادل بين الزوجين، وتركز الدراسات هنا على العنف الموجـــه ضد المرأة، على اعتبار أن المرأة هى الأضعف فـــى الأســـرة، الأكثـــر تعرضاً للعنف، وذلك لأن الأطر الثقافية الجامدة تتحيـــز ضـــدها، وتتـــيح للرجل تفوقاً ورفعة فى المكانة، وفى امتلاك القوة والسيطرة داخل الأسرة.

(ب) العنف المجتمعى Societal Violence

ويقصد به هنا كل ما يقع خارج نطاق الأسرة، حيث يخرج الفرد مـــن عالم الأسرة الخاص إلى العالم الخارجى فـــى الشـــارع، أو المواصـــلات، أو المطاعم أو المقاهى. ويتسم العنف هنا بأنه يحدث عبر دائرة واسعة من الحياة. وثمة عدد من الحقائق ترتبط بهذا النوع من العنف:

1- أن هذا النمط من العنف هو عنف ميدانى حضرى، فقلمـــا يظهـــر فـــى المجتمعات الريفية.

2- أنه أكثر ظهوراً فى الأحياء الفقيرة داخل المدن والتـــى تضـــم العمـــال وفقراء الحضر. ففى هذه المناطق العشوائية يتحول الشارع إلـــى ميـــدان لاستعراض القوة ويتشكل داخله عالم يفرز صوراً من السيطرة والخضوع.

3- أن هذا النوع من العنف هو عنف ذكورى. فهذا العنف أكثر ظهوراً لدى الذكور، ولدى الفئات الأصغر سناً من الذكور بشكل خاص.

4- يدور العنف فى المجتمع حول موضوعات مختلفة أهمها النزاع حول الأمور المادية، والنزاع حول المكانة والقوة، والنزاع حول المرأة، والنزاع على شغل الحيز المكانى والشخصى.

(2) العنف السياسى Political Violence

يمكن التمييز فى العنف السياسى بين نمطين: الأول؛ العنف الذى تمارسه الدولة فى ظروف خاصة، والثانى؛ العنف المضاد الذى يظهر من قبل فئات المجتمع التى تتمرد على نظام الدولة، أو فئات تنادى بمطالب خاصة.

(أ) عنف الدولة (الدولة والعنف) State Violence

يستحوذ النظام السياسى على أكثر أدوات القوة، وهو القادر على استخدام تلك القوة وأيضاً إساءة استخدامها. وما نظرية العقد الاجتماعى إلا نظرية لإعطاء الدولة الحق فى استخدام القسر والعنف، وذلك لتحقيق درجة من النظام فى الحياة الاجتماعية. ويمكن القول أن العنف الذى تمارسه الدولة فى هذه الحالة هو عنف لإدارة القوة، ولتحقيق الأمن والسيادة والنظام والاستقرار داخل المجتمع.

وإذا ما استطاع النظام السياسى أن يحقق هذه الوظائف فى ضوء منظومة من الاتفاق العام والتعاقد الاجتماعى، فإنه يكون قد اقترب من الصورة المثلى من النظام السياسى، ولكن قد يحدث أن تنحرف النظم السياسية عن أداء وظائفها وتتجه نحو السيطرة واستخدام أساليب القمع والكبح. ويظهر ذلك على وجه الخصوص فى النظم الديكتاتورية؛ التى تحتكر القوة فيها نخبة سياسية صغيرة العدد أو حزب سياسى واحد، أو حتى فى بعض الأحيان فرد واحد، وفى هذه الحالة تختفى الحدود بين المشروعية وعدم المشروعية فى علاقات القوة، ويغيب

القانون وتصبح إرادة الدولة وسلطتها وأساليبها تقوم على التخويف والإرهاب والقمع. ولقد ظهر فى الخطاب السياسى المعاصر مفهوماً يشير إلى هذه الظاهرة، يطلق عليه "عنف الدولة" أو "إرهاب الدولة" – كما هو الحال فى إسرائيل.

(ب) العنف المضاد Counter Violence

إذا كان العنف السياسى المصاحب لإدارة القوة هو عنف يهدف إلى إضفاء الشرعية على نظم سياسية قائمة؛ فإن العنف المضاد هو عنف يتراوح بين مجرد الاعتراض على سياسات الدولة وقراراتها، وينتهى بمحاولة نزع الشرعية عن النظام السياسى برمته، وهناك عدد من التصنيفات لهذا النوع من العنف السياسى لعل أبرزها ما قدمه روبرت جور R. Gurr فى كتابه المعنون "حول أسباب الثورة" والذى ميز فيه بين ثلاثة أنماط من العنف السياسى المضاد للدولة وهى:

1- العنف الجماهيرى Mass Violence وهو العنف السياسى غير المنظم والذى يظهر بشكل تلقائى وبمشاركة جماهيرية واسعة، ويدخل فى هذا النمط أعمال الشغب، والصدامات السياسية، وحركات التمرد.

2- التآمر Conspiracy وهو العنف السياسى الذى يكون على درجة عالية من التنظيم، ولكن لا يشارك فيه إلا عدد قليل من الأفراد، ويدخل فيه الاغتيالات السياسية، والانقلابات العسكرية، وحركات التمرد والعصيان.

3- الحرب الداخلية Internal-War وهو العنف السياسى الذى يكون بمشاركة أعداد كبيرة بهدف إسقاط النظام لدولة ما، ويصاحب هذ النوع من العنف قدر كبير من الأرهاب، والحروب الأهلية والثورات الشعبية.

ثالثا - مفهوم العنف الأسرى:

لاشك أن جرائم العنف الأسرى تمثل خطورة كبيرة على المجتمع، نظراً لما تتركه فى نفوس أفراد الأسرة من أثر بالغ يهدد أمنهم وسكينتهم فى حياتهم

الخاصة. وسلوك العنف يأخذ صوراً شتى، فهو يتدرج من الضرب والجرح البسيط ليبلغ ذروة جسامته فى القتل، فالقتل هو النموذج الكامل لسلوك العنف فى غايته وجسامته، وخاصة ذلك النوع الذى يرتكب عمداً أو يتحقق متجاوزاً القصد.

ومن أجل ذلك كانت جرائم العنف الأسرى جديرة باهتمام الباحثين فى مجالات العلوم الإنسانية المختلفة، كعلم الإجرام، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، بهدف تحديد مفهوم سلوك العنف بصفة عامة، والعنف الأسرى خاصة، وموقف المشرع المصرى إذا ما ارتكب العنف فى محيط الأسرة الواحدة، والبحث عن تفسير علمى لهذا النمط من السلوك الإجرامى بغية الوقوف على أهم الأسباب التى تدعو بعض الأفراد إلى إتيان هذا النمط من السلوك دون غيرهم.

وحتى وقتنا الراهن لم يتحقق الإجماع حول تعريف العنف الأسرى، وقد انحصرت جهود الباحثين فى تحديد التعريفات الإجرائية التى تستخدم لقياس العنف.

ومن أمثلة التعريفات الواسعة تلك التى استخدمتها حركة التحرر النسائية Femenest movement فى تعريفهن للعنف المنزلى Domestic violence بإعتباره أن العنف يشير إلى السلوك الذى يقتضى الاستخدام المباشر للاعتداء الجسدى ضد أحد أفراد الأسرة رغماً عن إرادته". ومع الرغم أن هذا التعريف يتضمن أفعالاً مثل القتل والضرب والقهر الجنسى إلا أنه يؤخذ عليه أنه يعتبر الصفع من أشكال عنف الآباء للأبناء Abuse Parent Child، ودفع الزوجة على أنه عنف زوجى Spousal Abuse، وعلى العكس مما تقدم يطلق بعض الباحثين فى العنف الأسرى مصطلح الإيذاء Abuse على بعض الأفعال المقبولة اجتماعياً.

ولذا يمكن القول إن تعريفات العنف الأسرى تعكس فى الغالب معايير المجتمع وثقافته.

وفى ضوء العرض السابق لمفهوم العنف الأسرى يمكن استنتاج أهم الخصائص العامة التى يتسم بها سلوك العنف الأسرى وهى:

أ- العنف الأسرى سلوك لا اجتماعى يتعارض مع قيم المجتمع والقوانين الرسمية العاملة فيه، وهو سلوك مكتسب وليس غريزياً، يتعلمه الفرد خلال مراحل العمر.

ب- العنف الأسرى قد يتخذ شكل إيذاء الأطفال Child Abuse من قبل آبائهم وأمهاتهم أو أولى الأمر، او إيذاء الزوجة Wife Abuse من قبل زوجها، أو العنف بين الأخوة والأخوات Sibling Violence ، أو العنف نحو الآباء Parent Violence ، أو إيذاء كبار السن Abuse of the Eiderly أو الإيذاء الجنسى للأطفال والمرأة Sexual Abuse .

جـ- العنف الأسرى بالرغم من غلبة الطابع الفيزيقى المادى عليه، والمتمثل فى الضرب والجرح والقتل والاغتصاب ... إلخ، فإنه قد – يتخذ فى بعض الأحيان – صوراً غير فيزيقية ترتبط بالأذى النفسى أو المعنوى.

د- العنف الأسرى يتجه نحو موضوع معين قد يكون فرداً أو شيئاً، كما فى حالة الضرب والقتل، أو فى حالة الاستيلاء على الملكية أو إتلافها (السرقة بالإكراه والحريق العمد). كما أن العنف الأسرى يفضى إلى إلحاق الضرر أو الأذى بالموضوع الذى يتجه إليه.

هـ- العنف الأسرى قد يرتبط بفرض الرأى وممارسة القوة، والقوة هى القدرة على فرض إرادة شخص ما، سواء بطريقة شرعية أم غير شرعية بناء على ما لديه من مصادر جسدية ونفسية ومادية.

و- العنف الأسرى قد يكون أحادى البعد من جانب طرف على آخر دون رد فعل مناسب، أو ثنائى البعد، فكلا الطرفين يتبادلان العدوان، أو جماعياً فى حالة استقطاب كل طرف عدداً من أفراد الأسرة.

ز- العنف الأسرى ينتج عن صراع شخصى أو غير شخصى، وقد يكون واضحاً أو مستتراً بتراكم خبرات التفاعل، وقد يرجع إلى عوامل ذاتية أو بيئية، وقد يرجع إلى عوامل حاضرة أو ماضية، أو إلى تفاعل العوامل الحاضرة مع الماضية.

حـ- العنف الأسرى يرتبط عادة بالحرمان النفسى وعدم القدرة على تأكيد الذات، وقد يحدث نتيجة الشعور بالإحباط أو القهر أو الإحساس بالظلم.

ط- العنف الأسرى يرتبط عادة بمشكلات التكيف والتوافق الأسرى، فقد يدور العنف حول البعد الاقتصادى أو التعليمى أو النفسى أو العاطفى أو الجنسى أو القيمى، أو قد يمارس العنف حول بعد تربية الأبناء أو الترويح وشغل أوقات الفراغ ... إلخ.

ى- العنف الأسرى قد يقع - فى بعض الأحيان - بمدعم خارجى أو بتدعيم من أعضاء النسق الأسرى ذاته، كما فى حالات قتل الزوجة لزوجها بمساعدة عشيقها أو شخص آخر غريب عن الأسرة، أو قتل الزوجة لزوجها بمساعدة الأبناء.

ك- العنف الأسرى يعبر عن صراع الأدوار أو ضغوطها أو عدم تكاملها أو سوء فهمها، أو قد يعبر عن انعدام القيم واختلال القواعد والمعايير الأسرية، أو غياب الثواب والعقاب، أو فشل عملية التوجيه والتنشئة الاجتماعية.

ولذلك يمكن تعريف العنف الأسرى بأنه كل فعل يصدر عن أحد أو بعض أعضاء النسق الأسرى نحو بعضهم بهدف إلحاق الأذى والضرر المادى أو المعنوى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل واضح أو مستتر بالمستهدفين من العنف أو بأى من رموزهم ومتعلقاتهم مع توافر القصد.

وبمعنى آخر أنه كل فعل يصدر من أحد أفراد الأسرة بهدف إلحاق الأذى والضرر لفرد آخر سواء كان الضرر مادى (الضرب- إحداث إصابة) او

ضرر معنوى (التسلط- تقييد الحرية- الإهانة) وبطريقة مباشرة (عنف لفظى- بدنى) أو غير مباشرة (عنف معنوى).

رابعا - المفاهيم المرتبطة بالعنف

1- التعصب والتمييز.

بينما أحرز العالم تقدماً كبيراً فى مجال العلوم التطبيقية واستخدم هـذا التقدم أحياناً لصالح البشرية من تحكم فى دورة الأمراض ومن تخفيف لـلآلام الجسدية للإنسان إلا أننا فى الوقت نفسه نكاد نعيش فى العصر الحجرى حينمـا نتعامل مع العلاقات الإنسانية. فلا يزال الكثيرون منـا أفـراداً وجماعـات لا يستطيع تبول الآخر.

وما زلنا نشعر بالعداء لمن يختلف عنا فنخاف من هذا الاختلاف سواء أكان أساسه اللون أو الدين أو الجنس. ويقول البعض إن الوصول إلى سر القنبلة الذرية يبدو أحياناً أسهل من اكتشاف سر تعصب الإنسان ضد أخيه الإنسان. ولعل أقدم أنواع التعصب وأوضحه هو التعصب ضد المرأة التى مازالت منذ القدم تعـانى أشكالاً من التعصب والتمييز ضدها بشكل فج أحياناً وبشكل مستتر أحياناً.

أ- تشتق كلمة التعصب فى اللغة العربية من العصبة أى الجماعة الذكور، وهى جمع عاصب :

وقد عرفت كلمة التعصب فى اللغة الإنجليزية بكلمة Prejudice بأنهـا كلمة الحكم المسبق على الأمور أو على الشيء أو على الشخص والجماعة.

كما يعرف التعصب بأنه حكم ما قبل فحـص الحقـائق والإعتبـارات المتعلقة به، كما يعرف التعصب بأنه حكم غير ناضج يتسـم بالإنفعاليـة دون أساس يستند إليه، وقد يكون هذا الحكم إيجابياً أو سلبياً.

ب- التميز مصطلح قانونى له تداعياته وآثاره الاجتماعية، وإن كانت لفظة Ioninat Discrim تعبر عن الظلم والإجحاف أكثر مما تعبر عن التفرقة والإختلاف.

وقد تطور تعريف التعصب فأصبح يعنى تكوين حكم ما قبل فحص الحقائق والإعتبارات المتعلقة به. ويعتقد البعض أن التعصب حكم سلبى غير ناضج يتسم بالإنفعالية دون أساس يستند إليه، وهذا الحكم السلبى يعبر عن نوع من العداء يشوب العلاقات الشخصية يوجه إلى جماعة بأكملها أو إلى بعض أفراد هذه الجماعة.

ويحقق ذلك نوع من الإشباع لدى من يصدر منه الحكم كما ينبع التعصب أحياناً من الإنسياق الأعمى للأعراف والتقاليد والمناخ السائد فى المجتمع.

ويترجم المتعصبون شعورهم نحو من يتعصبون ضدهم بأشكال مختلفة ودرجات تتفاوت فى حدتها، فيكتفى البعض بالحديث عن شعورهم واتجاهاتهم ويتجنب البعض التواجد فى مكان واحد مع من يتعصبون ضدهم، ويتعمد البعض الآخر استخدام السلطة التى يملكونها لحرمان الآخرين من مزايا معينة. ويصل التعصب أحياناً إلى ارتكاب أعمال عنيفة كما يحدث ضد الأجانب فى بعض البلاد.

2- ***الترويع*** :

ويقصد به أعلى درجات الترويع التى تتعرض لها الزوجة أو الأبناء أو الزوج ويؤدى إلى إفساد العلاقة والحد من التفاعلات الإيجابية داخل الأسرة ويسعى كل طرف من أفراد الأسرة إلى إيجاد حل يجنبهم هذا الترويع.

أما العنف فهو عند البعض سلوك مشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه وهو عادة سلوك بعيد عن التحضر والتمدن تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية إستثماراً صريحاً بدائياً كالضرب والتقتيل للأفراد والتكسير والتدمير للممتلكات واستخدام القوة والإكراه للخصم وقهره.

ويمكن التفرقة بين العنف الفردى الذى يصدر من فرد واحد والعنف الجماعى الذى يصدر عن جماعة أو هيئة أو مؤسسة تستخدم جماعات وأعداد

كبيرة على نحو ما يحدث فى التظاهرات السلمية التى تتحول إلى عنف وتدمير واعتداء أو استخدام الشرطة والبوليس للعنف فى فضة للتظاهرات والاضطرابات.

3- **التهديد**

هو زرع الخوف فى نفس الزوجة أو الزوج أو الأبناء من خلال الضغط على إرادتهم وتخويفهم من أن هناك ضرر سوف يلحق بهم أو بأشياء لها صلة بهم سواء كان ذلك من خلال استخدام القوة أو العنف.

أما العنف ضد المرأة فهو كل سلوك ترتب عليه قهر المرأة بالضرب أو إكراهها على ممارسة الجنس بالإغتصاب وبطريق غير مشروع سواء إتخذ هذا السلوك شكل فردى أو كان على نحو جماعى ومهما كان السبب أو الدافع من هذا السلوك.

4- **العدوان**

هو سلوك يقصد من خلاله إحداث الضرر الجسمى أو النفسى لشخص آخر أو أنه سلوك يؤدى إلى الضرر الشخصى وتدمير الممتلكات.

ويربط البعض بين العنف والعداون فيرى أنه رغم الفارق النوعى والموضوعى بين العنف والعدوان فلا يوجد عنف بدون شعور عدوانى سابق ظاهر أو مستتر ويؤكد أن العدوان ليس مرادفاً للعنف ولكنه سبب له ومؤشراً إليه وتكمن خطورته فى صعوبة التنبأ بلحظة إنفجاره.

ويرى أصحاب هذا الرأى أنه إذا أردنا أن نستأصل العنف كوسيلة تعبير فعلينا أن نعالج العدوان كظاهرة سلوكية.

خامسا - مؤشرات العنف الاسرى :

تركز الخدمة الاجتماعية فى دراستها للعنف على كيفية تغيير سلوك العداون وتخفيف الآثار والأضرار الناتجة عنه، والسعى نحو التحكم فى العوامل

والأحداث المسببة له، والتى تدفع الضرر لممارسة العدوان على ذاته أو على الآخرين أو فى بيئته الاجتماعية بشكل عام.

ويحتاج الأخصائيون الاجتماعيون إلى أن يكون لديهم قدرة على تحديد متى يحدث العنف داخل الأسرة، وهناك مؤشرات تساعد على ذلك، وهى:

1- من جانب المراة

الإيذاء الموجه للذات، الحرمان، احساسها بامتلاك الزوج، الكره، العقاب، الحقد، الغيره، إدمان العقاقير والكحوليات، السلوك المضاد للشريك، الخوف من سلوك الشريك، الأرق، الخوف من الكوابيس.

2- من جانب الرجل

التحكم فى الشريك الآخر، تكرار الضرب بالأشياء عندما يكون غاضب، التحكم فى قرارات الأسرة، الكره أو الغضب أو الحقد على الطرف الآخر، الشك، الحماية الزائدة، الغيرة، الدفاع عن النفس أمام إصابات الشريك الآخر، المزاج الحاد، النقد أو تشويه السمعة.

3- من جانب الأطفال :

الصعوبات المدرسية، الرسوب أو الفشل، الخوف الزائد، السلوك العنيف خاصة مع الأولاد، الإصابات غير المعلن عنها، المشاكل العاطفية، المشكلات السلوكية، مشكلات النوم، الفقر والحرمان .

وقد أكد كل من دوباش ودوباش Dobash and Dobash أن الأخصائى يعطى مساعدة عاجلة فى الإسكان والقضايا القانونية، وذلك فقط إذا كانت الأطفال تعانى من أخطار جسمية، وحتى فى تلك الحالات نجد أن المرأة تقع فى مشكلة مزدوجة وهى إحساسها بالخوف من أن تفقد رعاية أطفالها بسبب عدم وجود إقامة آمنة وكافية لها، وبالتالى يكون هذا التهديد كاف لعودتها إلى منزل الأسرة مع احتمالية حدوث عنف لها ولأطفالها.

أ- عنف خاص بمستوى العلاقة بين الزوجين.

ب- عنف حاص بمستوى العلاقة بين الأبناء.

جـ- عنف خاص بمستوى العلاقة بين الأبناء والآباء.

3- نشأة واكتشاف العنف الأسرى

لقد ارتبطت الاستخدامات الأولى بمصطلح العنف بفئة الأطفال فى الأسرة، وكانت أول صور الإساءة هو ما كشف عنه الأطباء من حالات الأطفال المصابين بكسور وجروح نتيجة ضرب وتعذيب أحد الآباء أو القائمين على رعايتهم (Robert Hampton) ثم امتد هذا المصطلح؛ ليشمل أنواع كثيرة من الإساءة مثل إهمال الأطفال Child neglect المعاملة السيئة للأطفال Child maltreatment ، سوء التغذية Malnutrition، والإساءة الجنسية Sexual Abuse، إهمال التعليم Educational Abuse، الإهمال الطبى Medical Neglected، الإساءة العقلية Mental Abuse، ورغم أن الاهتمام بالإساءة البدنية للطفل هو أول ما استرعى انتباه الباحثين فى دراسة الأسرة فإن هذا المصطلح سرعان ما انتشر؛ ليشمل أشكال أخرى من الإساءة لأفراد الأسرة مثل الإساءة للمرأة Woman Abuse مع التركيز على الإساءة للزوجة Wife Abuse وخاصة الزوجة المضروبة ضرباً مبرحاً Wife Battered وكذلك الإساءة إلى كبار السن.

وكان للاهتمام بدراسة الإساءة إلى الطفل الفضل فى إلقاء الضوء على العنف الذى يقع على المرأة - وخاصة الزوجات - وبدأت هذه الدراسات بدراسة مرتكبى الجرائم المودعين فى السجون، وكذلك الزوجات الباحثات عن مأوى من ضرب الأزواج، واتضح من الدراسات أن معظم مرتكبى الجرائم من النساء المودعين فى السجون كانوا هدفاً للإساءة البدنية المبرحة من قبل أزواجهم أو آبائهم.

كما اهتم بعض الباحثين بدراسات الإساءة البدنية التى تقع على المـــرأة بصفة عامة سواء داخل الأسرة أو خارجها فى المجتمعات المحلية، وأشاروا إلى أن المرأة أكثر فئات المجتمع تعرضاً للإساءة – وبصفة خاصة فى الأســرة – كذلك ركزت بعض الدراسات على العلاقة بين الرجل والمرأة بهـدف معرفـة صور الإساءة التى تقع على المرأة سواء داخل الزواج أو خارج الزواج، وكان من نتائج هذه الدراسات أن المرأة يقع عليها الإساءة البدنية من جانـب الرجـل سواء قبل الزواج أو بعد الزواج، وإن تقبل المرأة لهذه الإساءة يرتبط بمفهـوم الذات لديها وخلفيتها الأسرية، وبدأ يأخذ العنف الأسرى العديد من الأشكال فكان التصنيف الرئيسى له يحدد دائماً على:

عنف جسدى- جنسى- عاطفى- نفسى أو اجتماعى، ولكن أصبح هـذا التصنيف واسع المدى، لأنه من الممكن أن تتداخل أشياء كثيرة فى كل تصنيف، وهذا مما أدى بالاتحاد الفدرالى لمساعدة المرأة Women's Aid Federation إلى تحديد العنف الأسرى وأشكاله وإنه يعنى أشياء كثيرة مثل التهديد، العزلـة Isolation، إبقاء المرأة بدون نقود، الرعب، المناورة، الحرمان من الطعـام، إيذاء الأطفال، أو استخدامهم بأى طرق لتهديدهم.

4- تطور ابحاث العنف الاسرى:

حالياً ينظر إلى العنف الأسرى على أنه مفهوم واسع لا يتضـمن فقـط المعاملة بقسوة والأذى، ولكن أيضاً يشمل العنف الجسدى، فقـد لاقـى العنـف الجسدى للمرأة (والعنف بصفة عامة تجاه الأطفال) اهتمام كبير مـن العيـادات والمراكز الطبية، فى بداية عام 1963م وبالتدريج اتسعت الدراسـات الخاصـة بإيذاء الطفل من خلال المفهوم الضيق للطفل المعـرض للضـرب Battered Child لكى يشمل أنواع أخرى من المعاملة بقسوة مثل الإهمال Neglect، وقد اتسعت أيضاً دراسات إيذاء الطفل والمرأة من عام 1970 إلى بداية 1980 لكى

يشتمل على الأسباب والآثار والنتائج المترتبة على الإيـذاء الجنسـى Sexual Abusc وكان هذا الاتساع نتيجة الجهود المبذولة من الحركة النسائية وتركيـز الانتباه تجاه المرأة كضحية، وبذلك أصبحت الحركة النسائية هى المسئولة عـن تحديد مشكلة إيذاء الزوجة Wife Abuse فى عام 1970.

إن الأبحاث التى قامت عن العنف الأسرى فـى سـنة 1980- 1990 ركزت تقريباً على ثلاثة موضوعات رئيسية:

أ- تأثير أو مدى العنف الأسرى.
ب- العوامل المصاحبة للعنف الأسرى.
جـ- تفسير الأسباب المؤدية إلى العنف الأسرى.

الأسس النظرية للعنف الأسرى

ينظر إلى العنف الأسرى من ثلاثة مستويات نظرية عامة فى التحليل:

أ- المستوى الفردى (أو النموذج النفسى) The Psychiatric Level.
ب- المستوى النفسى الاجتماعى The Social Psychological.
جـ- المستوى الاجتماعى الثقافى The Sociocultural Level.

أ) **النموذج النفسى (المستوى الفردى)**: يركز على خصـائص الشخصـية كمحدد للعنف أو الإيذاء، ونجد أن هناك بعـض الأبحـاث تركـز علـى خصائص الشخصية الفردية للضحية، ويشمل النموذج النفسـى اتجاهـات نظرية تربط بين اضطرابات الشخصية والخصائص المرضية، المـرض العقلى، الإدمان، نتائج الإيذاء.

ب) **المستوى النفسى والاجتماعى**: يفترض أن العنف والإيذاء من الممكـن فهمهم من خلال فحص عوامل البيئة الخارجية التى تؤثر على الأسرة مثل بناء الأسرة وتنظيمها والتفاعلات اليومية بين الأعضاء، والتى قد تكـون

مؤشر لحدوث العنف، كما يركز على الاتجاهات النظرية التى تختبر بناء الأسرة والضغوط، وانتقال العنف من جيل إلى جيل بالإضافة إلى نماذج تفاعل الأسرة كعوامل تساهم فى حدوث العنف الأسرى.

ج) **المستوى الاجتماعى الثقافى:** يمدنا بمستوى كبير من التحليل، فالعنف يحدد فى ضوء متغيرات المجتمع مثل: عدم المساواة، والفردية، والمعايير الثقافية، والاتجاهات السائدة حول العنف، والعلاقات الأسرية.

هناك ثلاث نماذج تستخدم لشرح الإيذاء الزواجى Spouse Abuse:

أ- نموذج العنف الشخصى The International Violence Model :

ويحدث العنف عندما يفتقر الكبار المهارة فى الإستجابة للضغوط والصراعات، والافتقار إلى المهارات الشخصية، بالإضافة إلى وجود المشكلات الاجتماعية والمظاهر الجانبية للشخصية، كل هذه العوامل تقود إلى حدوث العنف الأسرى.

ب- نموذج العنف الأسرى The Family Violence :

يركز على تأثير المعايير والقيم الموجودة فى الأسرة، حيث أن العنف يحدث نتيجة الصراعات التى تتم بين أعضاء الأسرة، ويظهر العنف أيضاً عندما يكون لدى أعضاء الأسرة خبرة عنه فى الطفولة أو يعيشون تحت ظروف الفقر، ومن ثم فإن الأطفال الذين يتم إيذائهم يصبحون فى المستقبل آباءاً يؤذون أولادهم.

جـ- نموذج سياسة النوع The Gender - Politics Model :

يرى أن العنف داخل الأسرة يرجع إلى واحد من الأمثلة العديدة لسيطرة المرأة أحياناً فى المجتمع، فعندما يحظى الرجل بالنجاح والمال والمكانة، فذلك يعتبر تهديداً للمرأة – من وجهة نظرها – ويكون رد فعلها هو العنف وأحياناً تستمر المرأة فى الزواج رغم وجود علاقات سيئة مؤذية بينها وبين زوجها،

وذلك بسبب خوفها من أن تكون بمفردها بالإضافة إلى غياب الموارد الأساسية (الكافية)، وذلك يجعل فكرة الهروب من الزواج لديها غير مستحبة، وهذا النموذج يقود إلى الاعتراف بأن عدم وجود مأوى للمرأة، وعدم إعتمادها اقتصادياً على نفسها يجعلها تنافس الرجل على السلطة والمكانة.

5- أسباب العنف الأسرى

من الممكن أن ننظر إلى أسباب العنف الأسرى من خلال مستويات العنف:

أ- العنف الأسرى بين الزوجين

1) عدم التكافؤ الجنسى بين الزوجين يؤدى إلى خلق صراعات ومن ثم يقود إلى العنف داخل الأسرة.

2) اختلاف معايير وثقافة كل من الزوجين يساعد على خلق العنف.

3) الاختلاط الأسرى دون ضوابط شرعية يؤدى إلى الانحراف الأخلاقى لبعض الزوجات مما يسهل العنف الأسرى.

4) يزداد العنف الأسرى فى ظروف هجرة الأزواج أو الزوجات للعمل بالخارج.

5) يحدث العنف الأسرى ويزداد عند خروج الزوجين معاً للعمل فترات طويلة وترك الأبناء دون رعاية كافية ومناسبة.

6) إن وجود الفقر والضرر والأذى Prejudice والصراع بين الزوجين يجعل الحياة صعبة على الشخص الفقير ويزيد من وجود العنف.

ب- العنف بين الآباء والأبناء

1- تعلم الأبناء غير المقصود من خلال عقاب الآباء لهم يؤدى إلى توارثهم العنف فى سلوكياتهم.

2- تربية التدليل أو الحرمان تؤدى إلى انتشار العنف الأسرى.

3- يزداد العنف الأسرى فى ظروف عدم جدية الرقابة والتوجيه للأبناء.

4- سيادة الصراع حول المال والجنس وإهمال تربية الأبناء والتساهل فى

عقوق الوالدين وتفسخ الروابط الأسرية كلها متغيرات تساهم فى زيادة العنف الأسرى.

جـ- العنف بين الابناء

1- إن مشكلة العنف الناتج عن التليفزيون قد يكون سبب حقيقى لاضطرابات الأطفال فقد اقترح الربنشين El Rubinstein أن الأطفال المعرضين للعنف هم من يعانون من اضطرابات سيكولوجية والتى قد تدمر إدراكهم للواقع بالإضافة إلى أن هؤلاء الأطفال يكونوا غير قادرين على التخلص من المشاهد التليفزيونية وبذلك يتعاملون مع أصدقائهم بخوف وعنف.

2- إدمان بعض الأبناء وانخفاض مستوى الإنجاز لدى آخرين وشعور البعض بالاغتراب وتدنى مستوى الوعى الأسرى كلها تساهم فى انتشار حالات العنف الأسرى.

3- الجشع والطمع وضعف الإرادة والاستسلام لهوى الشيطان والنفس وأصدقاء السوء من شأنه أن يساهم فى زيادة العنف بين الأبناء فى الأسرة.

4- وأيضاً قد يحدث العنف الأسرى نتيجة لضياع المعايير الدينية فى توزيع الميراث بين الأبناء مما يجعلهم يعيشون فى خلافات وخصومات وتعديات مستمرة.

5- يؤثر الاغتراب من خلال أشكال الانتقال وانعدام القدرة والسيطرة وضياع المغزى أو سيادة الإحباط لدى الأبناء مما يدفعهم لممارسة العنف والعدوان.

وهناك وجهة نظر أخرى ترصد أبرز هذه العوامل فى الآتى:

ا- العوامل الشخصية :

وهى العوامل المرتبطة بمكونات شخصية عضو الأسرة الذى يمارس العنف داخل نطاق أسرته ومن أمثلة هذه العوامل:

* ضعف الوازع الدينى.
* عدم فهم الأديان السماوية.
* ضعف الذات والشخصية.
* عدم إدراك الواقع الاجتماعى بشكل صحيح.
* عدم الاستقرار والاتزان الانفعالى.
* ضعف الثقة بالنفس.
* الاعتزاز الزائد بالشخصية.
* الحساسية المفرطة تجاه كلام وسلوك الآخرين فى الأسرة.

ب- العوامل الأسرية

وهو العوامل المرتبطة بالتكوين الأسرى والتنشئة الاجتماعية والظروف الأسرية المحيطة، ويمكن رصد أبرز العوامل الأسرية فى التالى:

1- المشكلات الأسرية.
2- كبر حجم الأسرة.
3- زيادة الأعباء الأسرية.
4- الصراع على السلطة بين الأبوين.
5- التنشئة الاجتماعية غير السليمة للأبوين.
6- التنشئة الاجتماعية غير السليمة للأبناء (مثل: القسوة الشديدة أو التدليل الزائد أو الرفض والإهمال لهم أو عدم محاسبتهم على السلوك الخاطئ).
7- ضعف التنشئة الدينية لدى الأبوين والأبناء.

جـ- العوامل المجتمعية

وهى العوامل المرتبطة بالمجتمع وما لديه من ثقافة وما يولده من مشكلات وأساليب الضبط الاجتماعى الرسمى وغير الرسمى المتوفرة ومدى ممارستها .... ، ويمكن رصد أبرز هذه العوامل المجتمعية فى الآتى:

1- ضعف العادات والقيم والأعراف التى تحض على الرحمة واحترام الغير واحترام ملكيتهم واحترام حريتهم.

2- ضعف أساليب الضبط الاجتماعى الرسمى وغير الرسمى فى المجتمع.

3- تعرض الأسرة لمشاهد العنف والجريمة بشكل مكثف ومتكرر ويومى من خلال وسائل عديدة فى المجتمع سواء فى الشارع أو من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية Mass Media مثل: التليفزيون والسينما وشبكة الإنترنت ... بما يقدمانه من أخبار ومسلسلات وأفلام ومعلومات، قد تؤدى إلى اعتياد الناس على سلوك العنف واعتقاد بعضهم خطأ بأنه طريق للشهرة أو احتلال مكانة بين الآخرين أو وسيلة لتحقيق الأهداف بأسرع الطرق وأنهم سوف يهربون من العقاب مثل أبطال الأفلام بل قد يستقر فى ذهنهم أن العامل حافل بالعنف وأنه نمط لتسوية المشكلات فى القرن الحادى والعشرين.

6- صور ودرجات العنف الأسرى :

للعنف الأسرى صور ودرجات عديدة نذكر منها :

التصنيف الأول :

1- العنف الموجه نحو الذات.

2- العنف الموجه نحو الزوج.

3- العنف الموجه نحو الزوجة.

4- العنف الموجه نحو الأبناء.

5- عنف الأبناء الموجه نحو الأب أو الأم أم الاثنين معاً.

6- العنف الموجه نحو البيئة المادية للأسرة.

التصنيف الثانى :

1- إيذاء النفس. 2- سب أعضاء الأسرة.

3- التهديد اللفظى. 4- التشابك بالأيدى.

5- التشاجر.

6- الضرب (ضرب الزوجات أو ضرب الأزواج أو ضرب الأبناء أو ضرب أحد الأبوين أو كليهما).

7- إتلاف الأثاث المنزلى.

8- السرقة. 9- الحبس داخل المنزل.

10- التحرش الجنسى. 11- التهديد بالقتل .

12- الطرد. 13- الخلع.

14- الطلاق. 15- الحرق.

16- إحداث عاهة. 17- القتل.

التصنيف الثالث:

1- عنف مؤقت. 2- عنف متقطع.

3- عنف مستمر.

التصنيف الرابع:

1- عنف بدرجة بسيطة. 2- عنف بدرجة متوسطة.

3- عنف بدرجة كبيرة.

التصنيف الخامس:

1- عنف لم يخرج من نطاق الأسرة.

2- عنف خرج من نطاق الأسرة بحيث اطلع عليه الجيران او الأقارب ووصل الأمر إلى الشرطة او النيابة أو المحاكم.

سادسا - مبررات دراسة العنف الأسرى:

إن العنف داخل الأسر قديم قدم الوجود الإنسانى ذاته، وقد اتسع مجال بحوث العنف الأسرى فى الحقبة الراهنة بدرجة كبيرة وبصور متعددة، وهناك

مجموعة من العوامل أدت إلى تزايد اهتمام الباحثين بتلك الظاهرة يمكن إيجازها فيما يلى:

ا - الانتشار

تشير نتائج البحوث – الغربية – إلى انتشار العنف فى الأسرة بأشكاله ومستوياته المتنوعة لدرجة يقال معها أن الأسرة أصبحت من أكبر مؤسسات العنف فى المجتمع. ويكشف الفحص الميدانى للنتائج الخاصة بمعدلات انتشار أنواع العنف المختلفة كما توضح الدراسات العلمية عن وجود ترتيب تنازلى لمعدل شيوع كل منها، ففى صدر القائمة يقبع العنف ضد الزوجات، وفى مؤخرتها العنف ضد الوالدين، ويتوسطها العنف ضد الأخوة والأزواج.

ويمكن القول أن العنف ضد المرأة ليس قضية هامشية عندما نتحدث عن علاقتها بالتنمية، وبالرغم من صعوبة قياس هذه الظاهرة، إلا أنه عند إجراء مسح للتراث فسيتضح لنا أنها ترتكب على نطاق واسع. والعنف ضد المرأة يعد نتيجة لاختلال التوازن بين الجنسين، وتحدث هذه الظاهرة على المستوى الشخصى فى المنزل، والمجتمع، والدولة، وفى كل هذه المستويات فإن الرجل يلجأ للعنف لإجبار وإكراه المرأة، ويستخدمه أيضاً كوسيلة للعقاب أثناء حدوث خلافات بينهما. وتعد قضية العنف ضد المرأة من أبرز قضايا حقوق الإنسان، وذلك لقيام الرجل باستخدام العنف لمنع المرأة من اكتساب حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية.

***2- الآثار السلبية للعنف الأسرى*:**

***(ا) الآثار الصحية*:**

إن العنف ضد المرأة يؤثر على صحة المرأة وصحة أطفالها بطريقة مباشرة وغير مباشرة، فالصحة عامل أساسى فى الفقر المادى وبصورة أوسع فى الفقر الإنسانى. وقد أوضحت الدراسات السابقة أن العنف ضد المرأة يسبب

المرض والعجز بين النساء فى الإعمار التى تتراوح ما بين 15- 44 عاماً، وذلك بالمقارنة بالوفيات التى تحدث نتيجة لأمراض الملاريا، والسرطان، وحوادث المرور، والحروب. (معهد بانوس 1998). بالإضافة إلى أن العنف ضد المرأة سبب مباشر لحدوث الأذى، واعتلال الصحة، والموت، ويؤثر العنف ضد المرأة على صحة المرأة بطرق غير مباشرة، فعلى سبيل المثال الحمل غير المرغوب فيه وما يحمله ذلك من مخاطر صحية تنشأ نتيجة لعملية الاغتصاب. ومن التأثيرات الأخرى انتقال الأمراض عن طريق الممارسات الجنسية مثل الالتهاب الكبدى الوبائى، ومرض الإيدز، وأن ممارسة الإيذاء على مدار السنين ضد المرأة يؤثر سلباً على المرأة ويسبب لها حدوث مشاكل صحية. وبالنسبة لبعض السيدات فإن عبء الإيذاء يكون كبيراً لدرجة لا تجعلهم يستطيعون ممارسة حياتهم بصورة طبيعية. فالعنف الأسرى ربما كان من الأسباب التى تؤدى إلى الاكتئاب والانتحار.

وليست التأثيرات الصحية للعنف ضد المرأة مقتصرة على المرأة فقط، بل هناك العديد من الشواهد من أجزاء متفرقة من العالم بأن العنف ضد المرأة يهدد أيضاً بقاء أطفالهم، وبعبارة أخرى، فالعنف ضد المرأة عامل أساسى فى وفيات الأطفال. فعلى سبيل المثال أوضحت دراسة تميل نادو Tamil Nadu وآتر برادش Uttar Pradesh أن المرأة التى تتعرض للضرب ربما تفقد الجنين نتيجة للاجهاض، أو ولادة جنين ميت أو ولادة طفل غير مكتمل النمو.

وبالإضافة إلى وفيات الأطفال، فإن الأطفال المعرضين للعنف الأسرى أو الذين يتعرضون للإيذاء يعانون من مشاكل صحية وسلوكية، ويشمل ذلك نقص الوزن، وسوء التغذية، واضطرابات فى النوم وصعوبات فى المدرسة، ومثل هذه التأثيرات تؤثر على تحصيل الأطفال فى مراحل تعليمهم المختلفة بما يؤثر سلباً على رأس المال البشرى Humman Capital فى المستقبل.

(ب) الآثار الاقتصادية

إن النتائج الصحية السلبية للعنف ضد المرأة – فى حالات كثيرة – تقودنا إلى نتائج اقتصادية سيئة بالنسبة للمرأة والطفل، وهذا ما يظهر لنا انخفاض انتاجية المرأة، ومن النتائج الاقتصادية السلبية بالنسبة للمرأة ذلك العنف الأسرى – على سبيل المثال – الذى ربما يجبر المرأة على ترك المنزل، والذهاب إلى الأعمال رخيصة الأجر. وذلك للعيش. ولقد أشارت روث فينى هيورد Ruth Finney Hayward إلى قصة امرأة فى ولاية هندية تركت بيت الزوجية وأصبحت من العمال المهاجرين بعد أن طردها والد زوجها.

ومن ناحية أخرى فإن العنف الممارس ضد المرأة يمكن أن يمنع المرأة من العمل خارج المنزل، وهذا يمكن أن يأخذ شكل التحرش الجنسى بالمرأة فى الأسواق والشوارع او حتى فى أماكن العمل، وطبقاً "لمنظمة العمل الدولية" فإن كثيراً من السيدات اكتشفن أنه لا يوجد أمان للعمل فى مجال البيع فى الأسواق، أو ممارسة أى نشاط اقتصادى خارج المنزل، خوفاً من ممارسة العنف ضدهم، فالعنف ضد المرأة يعزز من استبعادها وعزلتها عن مجتمعها، وأبرز مثال على ذلك الدراسة التى أجريت فى مدن بنجلاديش الحضرية وفيها تحصل المرأة على عمل فى مطاحن الأرز خارج قريتها لمساعدة ومساندة أسرتها بعد مرض زوجها وذلك خوفاً من تعرضها للعنف.

وهناك أمثلة مشابهة نجدها فى أماكن أخرى من العالم، ولقد قدر الباحثون فى شيلى عام 1997 بأن معدل الفاقد في المال بالنسبة للمرأة التى لا تبحث عن العمل خوفاً من تعرضها للعنف الأسرى يقدر 1.2 بليون دولار أمريكى. ووجدوا أيضاً فى سان تييجو بأن المرأة التى تعمل وتتعرض للعنف تحصل على مال أقل من السيدات اللاتى لا يتعرضن للإيذاء.

وفى أحوال أخرى فإن العنف ضد المرأة ربما يمنع المرأة من التحكم فى حاجاتها الشخصية، ففى جنوب آسيا فإن المرأة تمنع من الاحتفاظ بحقوقها

المادية الموروثة مثل الأرض، أو يتم إجبارها للتنازل عنها للرجل خوفاً من تعرضها للتهديد من جانب أعضاء الأسرة من الذكور على سبيل المثال الأخوة أو الأزواج. وطبقاً لتقرير أوكسفام (فى الهند) فإن هناك أمثلة عديدة على طرد السيدات من منازلهم بعد وفاة ازواجهن وقتلهن خوفاً من مطالبتهن بإرث أزواجهن وممتلكاتهن. وبالنظر إلى العنف ضد المرأة فستكون له نتائج اقتصادية واجتماعية سلبية تتمثل فى انتشار الأمية، وارتفاع نسبة تسرب الفتيات من التعليم، وفقدان المرأة لمكانتها الاجتماعية واحترامها لذاتها وبالتالى ارتفاع نسبة الفقر فى المجتمع.

وبالرغم من أنه يبدو من غير الأهمية حساب التكلفة الاقتصادية لمعاناة المرأة نتيجة للعنف الذى يمارس ضدها، بيد أن هذا يعد استراتيجية لها فائدة لما تقدمه من مساعدة لصناع السياسة ليكونوا أكثر إدراكاً لبيان تأثير العنف الأسرى ومحاولة التصدى له.

فالتفكير حول العنف ضد المرأة فى ضوء الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية يظهر لنا تأثيره على كل قطاعات المجتمع وليس على المرأة فقط، والتى تعد الضحية الأولى لهذه الظاهرة، فالكثير من الدراسات التى أجريت لتقدير هذه التكاليف تساعدنا لتغيير رؤيتنا والتى كانت تؤكد أن هذه القضية ذات اهتمام خاص.

وهناك العديد من الدراسات والبحوث التى أجريت لحساب التكلفة العامة للعنف الأسرى فى أمريكا، وكندا، ونيوزيلندا، وفى لندن قدرت التكلفة فى عام 1996 بـ5 مليون و 130 ألف جنيه استرلينى أى حوالى 8 مليون و708 ألف دولار أمريكى. وركزت هذه الدراسة فقط على التكاليف المباشرة لشكل واحد فقط من العنف ضد المرأة. فالتكاليف العامة المباشرة تشمل نفقات مرتبطة مباشرة بالعنف مثل العلاج الطبى، والاستشارة النفسية، وخدمات الشرطة، والعدالة الجنائية، وتوفير مسكن للمرأة وأطفالها وهكذا.

وتظهر مثل هذه التكاليف فى الدول التى توجد بها هذه الخدمات، وهناك تكاليف أخرى غير مباشرة اجتماعية واقتصادية نتيجة للعنف ضد المرأة ومنها: انخفاض مشاركة المرأة فى سوق العمل، وانخفاض الدخل، وتغيب المرأة عن العمل، وانخفاض دخل المرأة يعنى انخفاض فى الانفاق، وانخفاض فى الطلب على السلع الاقتصادية.

والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية غير المباشرة من الصعب قياسها، وما يؤثره ذلك على التنمية البشرية نتيجة للعنف ضد المرأة، فالرجل الذى يؤذى المرأة يضعف من رأس المال البشرى لدى الأمم التى تعتمد عليه، وبالتالى يعرض التنمية البشرية للخطر، ويمكن القول أنه عندما يعجز الأفراد عن إشباع احتياجاتهم فإن الدولة تنهار اجتماعياً واقتصادياً.

(جـ) الآثار الاجتماعية للعنف الاسرى:

ويمكن أن نشير إلى تلك الآثار على النحو التالى:

(1) استمرار العنف من جيل إلى جيل:

هناك العديد من الشواهد التى تؤكد أن الأولاد الذين يمارسون العنف ضد امهاتهم ربما يكون هذا بمثابة بداية لاستخدام العنف وممارسة القوة على الآخرين سواء داخل المنزل أو خارجه، وبعبارة أخرى فإن العنف الأسرى يصبح دائم ومرتبط بالعنف الاجتماعى. وبالنسبة للبنات الذين يتعرضون للعنف الأسرى فى مرحلة الطفولة، فإن هذا يعنى أنهم سوف يكونون أكثر قابلية لتقبل العنف من والديهم، وبالتالى من أزواجهم عندما يكبرون، وفى تلك الحالتين فإن الدائرة متصلة.

(2) تقييد سلطة المرأة:

هناك عدد من الطرق التى توضح أن العنف ضد المرأة يقيد من سلطة المرأة ومكانتها ويعيق التقدم الاجتماعى وأيضاً حصول الفتاة على التعليم، وعلى

سبيل المثال ففى السنوات الأخيرة كان من أهـــم دوافـــع التنميـــة الاجتماعيـــة والاقتصادية تحسين مستوى التغذية، ورفع مستوى الرعاية الصحية لكل أفـــراد الأسرة، والعمل على خفض معدل الخصوبة، ونقص معدلات الفقر. وفى بعض البلدان فإن العنف الذى يمارس ضد الفتيات قد يمنع هؤلاء مـــن الـــذهاب إلـــى المدارس، ويعوق من أدائهم الجيد فى الدراسة، وهذا ربما يرجع إلـــى خـــوف الوالدين على أبنائهم الأناث أثناء ذهابهم إلى المدرسة. فعلى سبيل المثال فـــإن هناك أجزاء من أثيوبيا تعد مشكلة خطف الفتيات أثناء ذهابهم إلى المدرسة من أكثر المشاكل الاجتماعية. وفى حالات أخرى فإن الفتيات يتعرضن للإيذاء وهم فى مدارسهم، فعلى سبيل المثال فإن العنف الجنسى والتحرش الجنســـى يمثـــل عائق لدى الفتيات فى مدارس جنوب أفريقيا.

(3) مشاركة المراة فى التنمية

أشار الكثير من الباحثين إلى أن العنف ضد المرأة يقيد من قدرة المرأة ومشاركتها فى عملية التنمية، ويعوق المرأة على أن تأخـــذ أدوار قياديـــة فـــى المجتمع. فعلى سبيل المثال فإنه أثناء اجتماع في أتربـــرادش Uttar Pradesh فى الهند يزعم النساء بأن العنف لا ينتهك حقوق الإنسان بل يحرم المرأة أيضاً من مشاركتها فى عملية التنمية من خلال تأثير العنف على ثقة المرأة واحترامها لذاتها، وأشار التقرير الأخير إلى أن العنف فى "أنجـــولا" يحـــرم المـــرأة مـــن المشاركة فى الأنشطة اليومية.

فالقضايا العالمية مثل الفقر، ونقص الرعاية الصحية، لا يمكن مواجهتها بدون المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة، ونتيجة لكبر وتعاظم حجم مشكلة العنف ضد المراة والنظر إليها على أنها بمثابة قضية مـــن قضـــايا حقـــوق الإنســـان وعلاقتها بالتنمية البشرية، فإن هناك العديد من الهيئات الدولية والقومية تعمـــل على مواجهة هذه المشكلة.

(4) **سهولة ارتكاب العنف فى الأسرة وصعوبة اكتشافه**

يشير المعنى الحالى لمفهوم "مسكن الأسرة" إلى أنه ملاذ يلجأ إليه الفرد ليشعر فيه بالسكينة والألفة، فالفرد يتعرض للضرب ويجبر على فعل أشـــياء لا يرغبها، بل قد يصل الأمر إلى حد تعرضه للقتل، وتكمن أهمية تلك النقطة فـــى أن عضو الأسرة سهل المنال كضحية للجانى من داخل الأسرة، وثمة ما يطلـــق عليه القانونيين موانع أدبية تحول دون الإبلاغ عن الجريمة التى ارتكبت ضده، فضلاً عن أن طبيعة المكان تقلل احتمال وجود من يدافع عنه، أو يثبت حقه إذا صعد الأمر للقضاء.

(5) **إدراك الدلالات النفسية والاجتماعية**

للعنف دلالات متعددة على المستوى الشخصى والأسرى والاجتمـــاعى، يتسنى فى حالة إدراكها فهم طبيعته بصورة أكثر جلاء، وتوقع حدوثه، والتهيؤ لمواجهته والحد منه أو تجنبه. وقد يعد العنف مؤشراً لفشل الأسرة فى عمليـــة التنشئة الاجتماعية الموكلة إليها، وعلامة على وجود بعض أوجه الخلـــل التـــى يجب الانتباه إليها لإصلاحها فى بنية الأسرة وبناء القوة فيها، وطبيعة العلاقات داخلها. ومن ثم فإن الوقوف على الأسباب المؤدية لحدوثه من شأنه أن يضـــع أيدينا على عوامل الاستقرار الشخصى والمجتمعى، فضلاً عن مساعدة صانعى القرارات على تبنى السياسات الكفيلة بالتعامل معه بصورة فعالة.

(6) **تنوع أشكال العنف وضرورة تعدد الأطر المفسرة له** :

إن الأطراف المتورطة فى العنف عديدة، ولكل منها دوافعـــه، فهنـــاك العنف الموجه ضد الأزواج، الزوجات، الوالـــدين، الأبنـــاء، الأخـــوة، ومـــع الاعتراف بوجود عناصر مشتركة تجمع بينهما، إلا أن هذه الأنواع من العنـــف ليست توائم متماثلة، لأن ثمة جوانب ينفرد بها كل نوع مما يحول دون تعمـــيم تفسير أسباب حدوث أحدهما لكى نفسر بها نوعاً آخر، فلا يمكننا – مثلاً – فهم العنف ضد الوالدين فى ضوء العوامل التى تفسر العنف الزواجى، لأن أســـباب

اندلاع كل منها مختلفة، فمتغيرات من قبيل بنـاء القـوة والتوافـق العـاطفى والجنسى، والعزلة الاجتماعية، والتى تسهم بقدر وافـر فـى تفسـير العنـف الزواجى، غير مفيد بدرجة كافية فى تفسير العنف ضد الوالدين، نظراً لأن ذلك النوع من العنف قد يرتبط بمتغيرات تتصـل بخصـائص المرحلـة العمريـة، المراهقة عادة، والتى يجتازها الفرد، ومن ثم فإن الاستعانة بنظريـات تفسـير سلوك المراهق والجانح قد تكون أكثر نفعاً. وكذلك فإن أنواع العنف تتفاوت فى دلالاته، فالعنف ضد الآباء – على سبيل المثال – يحمل دلالات مرضية علـى مستوى الفرد والمجتمع تختلف عن تلك التى يحملها عنف الآباء ضد الأبنـاء، والذى قد يلقى – فى بعض الأحيان – مباركة اجتماعيـة وتدعمـه المعـايير الثقافية. وكذلك فإن بعض المتغيرات ذات العلاقات الجوهريـة بـالعنف ضـد الأطفال لا ترتبط بالمتغيرات المتصلة بالعنف بين الأخوة، وفيما يتصل بالعنف الزواجى ذاته. فإن العنف ضد الزوجات والأزواج يعتبران ظاهرتين مختلفتـين من عدة أوجه، كمياً وكيفياً ودافعياً، فمن حيث النسبة فإن الأول أكثر انتشـاراً، ومن حيث الشدة فإن الأول أكثر شدة أيضاً ويسبب أضراراً أكبر، وأما من حيث طبيعة الدوافع المؤدية إليه فإن الثانى يكون ذا طابع دفاعى عادة. من أجل ذلك فنحن فى حاجة لتطوير نماذج نظرية من أجل فهم تلك الظاهرة.

سابعاً - النظريات والاتجاهات المفسرة لسلوك العنف الأسرى :

(1) النظرية البيولوجية :

ويرى أصحاب هذه النظرية أن البشر مثل الحيوانـات لـديهم غريـزة العداون، فالإنسان كالحيوان تسيطر عليه بعض الغرائز الفطرية تدفعه إلـى أن يسلك بشكل معين حتى يشبعها ومن هذه الغرائز العدوان. فالعنف سلوك غريزى هدفه تصريف الطاقة العدائية. فالفرد من وجهة نظرية (فرويد) مـزود بطاقـة هائلة توجه للهدم والدمار وإنه حالة كبتها فإنها تظهر فى صورة عدوان خارجى

حيث أن البشر لديهم رغبة للقتال كذلك التى تقودهم إلى الاستمتاع بإلحاق الأذى والضرر بل وقتل الآخرين.

ولكن هذه النظرية عقيمة فى تفسير سلوك العنف الأسرى لأن العنف سلوك مكتسب وليس غريزة فلا يولد إنسان عنيفاً بل يتعلم العنف من حوله.

(2) **نظرية الإحباط والعداون**

وتعتبر هذه النظرية من النظريات الشائعة فى تفسير العنف الأسرى ويركز أصحاب هذه النظرية على افتراض مؤداه "أن العدوان ينتج دائماً عن الإحباط، كما أن الإحباط يؤدى إلى ظهور بعض أشكال العدوان ويذهب أنصار هذه النظرية إلى أن الإحباط الذى يؤدى إلى العنف يعد نتيجة مباشرة لعدم العدالة وعدم المساواة والفقر، ونقص الفرص المتاحة داخل المجتمع ومن ناحية أخرى يرى أصحاب هذه النظرية أن العنف سلاح قوى فى الحرب بين الجنسين، فالعنف الأسرى يعد دائماً أحد الوسائل الأساسية لفرض سيطرة الرجل على المرأة داخل الأسرة، فالزوج الذى يتعرض للصراعات فى مجال عمله ويشعر بالضعف فى التحكم فى عمله أو فى التعامل مع زملائه أو أية عناصر أخرى فى البيئة الخارجية، فإنه عندما يعود للمنزل يمارس القوة على أفراد أسرته إذ أنه يحاول تحويل الإحباط الخارجى إلى قوة داخل أسرته.

كما يذهب أنصار تلك النظرية إلى أن عدم المساواة فى المعاملة بين الأبناء داخل الأسرة الواحدة، وشعور الطفل بالظلم والاضطهاد والقسوة فى معاملته يزيد من ميل الطفل إلى أن يسلك سلوكاً عنيفاً.

ويرى بعض الباحثين فى ضوء هذه النظرية أن العنف الأسرى هو استجابة لضغوط بنائية وإحباطات تنتج عن الحرمان لكن الإحباط الناتج عن الحرمان المادى أشد قسوة، لأنه يؤدى إلى الإيذاء الجسدى للزوجة من جانب الزوج الذى يفتقد الموارد المادية التى تحقق مسئولياته تجاه أفراد أسرته، فإذا

كان الزوج غير قادر على مواجهة اعباء الأسرة وسد احتياجاتها بسبب انخفاض مستوى تعليمه ومكانته المهنية ودخله، أو لأنه ذو مكانة اجتماعية منخفضة عن زوجته فإن الضغوط والإحباطات قد تدفعه إلى استخدام العنف مع أفراد أسرته وخاصة مع وجود معايير تسمح بأن تكون الزوجة هدفاً مشروعاً يصب عليها غضبه وينفس عن إحباطاته.

ويقول (Zastrow, 1997) إن المشكلة الكبرى فى هذه النظرية هى أنها توضح لماذا يؤدى الإحباط إلى العنف عند بعض الناس وفى بعض المواقف، إلا أنها تعجز عن توضيح لماذا لا يؤدى الإحباط إلى العنف عند البعض الآخر من الناس وفى مواقف أخرى، هذا بالإضافة إلى أن الكثير من مظاهر العنف لا ترتبط بالإحباط، فالقاتل المحترف مثلاً لا يكون فى حالة إحباط حينما يرتكب جريمته.

(3) **نظرية الضغط أو المشقة**:

تقوم هذه النظرية على افتراض مؤداه: "أن الضغوط الحياتية تعمل بمثابة مثيرات خارجية تؤثر فى بعض العمليات النفسية التى قد تدفع الشخص إلى السلوك العدوانى وتؤكد النظرية وجود نوعين من الضغوط:

النوع الأول: ويتمثل فى دورة أحداث الحياة غير السارة وضغوط العمل والأدوار المختلفة كمثيرات قد تدفع إلى السلوك العدوانى.

أما **النوع الثانى:** فهو يتم بالضغوط البيئية المتمثلة فى الضوضاء والازدحام والتلوث والطقس، والضغوط الأخرى كاختراق الحدود الفردية والاعتداء على الحيز المكانى، والشخصية، والازدحام السكانى حيث تؤدى هذه المؤثرات البيئية إلى زيادة العدوان والعنف من خلال ما تحدثه من آثار نفسية أو سلوكية ويتوقف ذلك على عدة مؤثرات حددها S. Maller فيما يلى:

(أ) مستوى استثارة الشخص الواقع تحت تأثير الضغوط البينية قد تعجل باحتمال ظهور العدوان لديه.

(ب) حالة التشبع بالمثيرات التى تؤدى إلى عجز الشخص عن تحليل المعلومات الواردة إليه من الخارج والتكيف معها.

(جـ) الإحباط الناتج عن هذه الضغوط وعدم القدرة على ضبط السلوك قد يدفع إلى العداون.

(د) مدى شعور الفرد بعدم الارتياح والقلق قد يدفع إلى العداون.

(هـ) إن اجتماع المؤثرات السابقة قد يؤدى إلى عدوان بدرجة أكثر شدة.

(4) **الاتجاه البنائى الوظيفى**.

ينظر هذا الاتجاه إلى المجتمع باعتباره يمثل كلاً مؤلفاً من أجزاء مترابطة يؤدى كل منها وظيفة لخدمة أهداف الكل، فالمجتمع ما هو إلا نسق يضم مجموعة من العناصر المتساندة التى تسهم فى تحقيق تكامله، إلا أن هذا التكامل لا يتم بصورة مثالية، فمن المتوقع حدوث بعض الانحرافات فى النسق تحول دون أداء وظائفه على النحو الكامل.

وينظر الاتجاه الوظيفى للعنف على أساس أن له دلالة داخل السياق الاجتماعى فهو إما أن يكون نتاجاً لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية التى تنظم وتوجه السلوك، وإما ان يكون نتاجاً للامعيارية وفقدان التوجيه والضبط الاجتماعى الصحيح.

ومن رواد هذا الاتجاه (تالكون بارسونز وروبرت ميرتون) حيث وضح روبرت ميرتون مدى ارتباط العنف بعدم تحقيق الأهداف الثقافية من خلال الوسائل التى يقرها المجتمع.

كما أن وحدة التحليل التى يهتم بها هذا الاتجاه فى حالة العنف الأسرى فهى الوحدات الصغرى (Micro Analysis) كالأسرة الفردية والانساق

الاجتماعية الصغيرة نسبياً، كما يركز على العنف المتبادل بين الزوجين وبينهما وبين الأبناء أو بين الأبناء البالغين وكبار السن.

فالعنف يعتبر نتاجاً لظروف اجتماعية تتمثل فـــى الأوضــــاع العائليـــة وظروف العمل وحالات البطالة وغير ذلك من العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

كما يرى هذا الاتجاه أن تقليص حدة العنف يكمن فى زيـــادة التكامـــل الاجتماعى من خلال زيادة ارتباط الأشخاص بالجماعات الأولية التى تعمل على إشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية وتغرس القيم الدينية وقيم الإنتماء.

(5) **نظرية الضبط الاجتماعى**:

تعد هذه النظرية من النظريات السوسيولوجية التى انبثقت عن الاتجـــاه الوظيفى فى تفسير سلوك العنف، وتنظر هذه النظرية إلى العنف على اعتبار أنه استجابة للبناء الاجتماعى، ويرى أصحاب هذه النظرية أن العنف غريزة إنسانية فطرية تعبر عن نفسها عندما يفشل المجتمع فى وضـــع قيـــود محكمـــة علـــى أعضائه، فأعضاء المجتمع الذين لا يتم ضبط سلوكهم عـــن طريـــق الأســـرة وغيرها من الجماعات الأولية، يتم ضبط سلوكهم عن طريق الشرطة والخـــوف من القانون (التى هى وسائل الضبط الاجتماعى الرسمية) وعندما تفشل الضوابط الرسمية، يظهر سلوك العنف بين أعضاء المجتمع.

ويرى أنصار هذه النظرية أنه للحد من العنف الأسرى يجـــب زيـــادة التكامل الاجتماعى Social Integration حيث تتقلص حـــدة العنـــف لزيـــادة ارتباط الأشخاص بالجماعات الأولية Primany Groups التى تعمـــل علـــى إشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية وتغرس القـــيم الدينيـــة وقـــيم الانتمـــاء Belonging.

وترى هذه النظرية أن سلوك العنف الأسرى لا يعنى مجرد تسمية بشخص اعتدى على آخر، سواء كان المجنى عليه أخاه او زوجته أو أباه أو ابنه بل أن

الأمر يتوقف على الخبرات الاجتماعية والنفسية التى مر بها هذا الشخص، فالفرد الذى يخرج عن القاعدة الاجتماعية (بممارسة العنف) قد يقبض عليه.

وحدد (ناى Nye) أحد أنصار نظرية الضبط الاجتماعى ثلاثة أنماط من الضبط يمكنها ضبط سلوك العنف الأسرى، هى:

1- الضبط المباشر. 2- الضبط غير المباشر.

3- الضبط الذاتى.

ويشير **الضبط المباشر** إلى الضوابط التى توضع أمام الفرد: مثل القوانين الرسمية التى تحرم أنواعاً معينة من السلوك العنيف فى صور العقاب كما فى حالة العقاب على الضرب والجرح والقتل، والسرقة بالإكراه، والاغتصاب وهتك العرض، والحريق العمد .... وغيرها.

أما **الضبط غير مباشر** فيركز أساساً على الارتباط العاطفى بالوالدين.

أما **الضبط الذاتى** فيشير إلى الشعور الذى يكون لدى الفرد والذى يعمل على توجيه سلوكه فعندما تندمج القواعد الأخلاقية والقوانين فى نفس الفرد تصبح جزءاً منه وبذلك يطيع القانون ليس لأن انتهاكه غير شرعى، ولكن لأن القانون هو الشيء الصحيح الذى يجب أن يتمسك به.

(6) **نظرية *الثقافة الفرعية***:

يذهب أنصار هذه النظرية إلى العنف يختلف بشكل كبير من جماعة إلى أخرى داخل نفس المجتمع، وهذه الثقافة الفرعية لها اتجاهات إيجابية نحو العنف، حيث لا ينظر أعضائها إلى العنف باعتباره تصرف غير أخلاقى بل ولا يشعرون بالذنب نتيجة عدوانهم.

كما يفضل الأعضاء الذين ينتمون لهذه الثقافة الفرعية أسلوب الخشونة فى المعاملة، كما يشجعون السلوك العدوانى بين الذكور.

ويرى (وولفجانج Wolfgang) أن الثقافة الفرعية للعنف تنتقل من جيل إلى جيل عن طريق التنشئة الاجتماعية، وفى هذه الثقافة الفرعية تتضح فى مرحلة الطفولة وخلال مرحلة البلوغ. كما يرى أن العنف يعد سلوكاً متعلماً ومقبولاً اجتماعياً فى إطار الثقافة الفرعية للعنف، حيث لا ينظر إلى استخدام العنف على أنه سلوك غير مشروع وبالتالى لا يشعر مستخدمو العنف بالذنب تجاه عدوانهم، فقد يصبح العنف جزءاً من أسلوب حياتهم ووسيلة لحل مشكلاتهم الاجتماعية ويطلق مصطلح Machisma على الشخص الذى يستجيب بعنف وعدوانية نحو أية نظرة أو هفوة بسيطة يعتبرها إهانة له، فيتعدى على الآخرين، وقد يضرب الأزواج زوجاتهم او يقتلونهم لأقل هفوة تحدث فى وقت غير مناسب. فمثلاً شعور الزوج بالمهانة بسبب ضحكة من زوجته قد تجعله يضربها أو يقتلها.

وإذا كانت الثقافة الفرعية للعنف تعد ثقافة منحرفة من وجهة نظر المجتمع، إلا أن هذه الثقافة ليست كذلك من وجهة نظر المنخرطين داخلها، فهم ينظرون إلى أفعالهم بأنها عادية، وأنها تتفق والقواعد المعمول بها داخل ثقافتهم الفرعية، ولذا فنحن هنا أمام ثقافتين متعارضتين تنظر كل منهما للأخرى على أنها ثقافة منحرفة الأمر الذى يؤكد أهمية النظر إلى الثقافة الفرعية للعنف من الخارج ومن الداخل فهى من الخارج تضيف مظلة الطبقة الوسطى التى ترفض ظهور السلوكيات المنحرفة بين أعضائها، ولا تعبر عن نفعها بشكل صريح وغالباً ما تنخرط فى حياتها مع إضفاء قيمة عالية على الحياة الإنسانية، ولا تعاقب أطفالها على نحو عنيف وذلك على عكس الطبقة الدنيا التى يفترض أن تسود فيها الثقافة الفرعية للعنف، فاستخدام العنف فى هذه الطبقة يعتبر شيئاً مفضلاً ومثوباً كما أن الابتعاد عن العنف يعتبر سلوكاً مستهجناً.

أما من الداخل فإن الثقافة الفرعية للعنف لا تنشأ من فراغ، بل من الظروف التى تعيش فيها فئات المجتمع الفقيرة، وهى ظروف تخلق وسطاً مهيئاً

لنشأة هذه الثقافة ومن هذه الظروف التفكك الأسرى، وغياب الأب، وفقدان القدرة على السيطرة على الأطفال والشباب الأمر الذى يؤدى إلى تطوير قيم مخالفة للقيم السائدة.

(7) نظرية الصراع

تعد الأسرة فى ضوء هذه النظرية بمثابة تنظيم اجتماعى يحقق فائدة لبعض الناس أكثر من غيرهم، حيث نظر كل من ماركس وإنجلز إلى الأسرة باعتبارها مجتمع طبقى مصغر تقوم فيه طبقة الرجال بقمع طبقة أخرى وهى النساء، فالزواج هو أول أشكال الصدام الطبقى، حيث يتم فيه تأسيس سعادة أحد الجماعات على بؤس وقمع الطبقة الأخرى.

ويتم تفسير العنف الأسرى فى ضوء هذه النظرية فى إطار مفاهيم ومصطلحات السيطرة (Dominance) والضبط (Control) فالرجال أكثر قوة من النساء، ومن هنا فهم يفرضون سيطرتهم على النساء، كما أن المراهقين أكثر قوة من الأطفال ومن ثم فهم يمكنهم فرض سيطرتهم على الأطفال.

كما يوضح عالم الاجتماع (جورج زيمل G. Simmel) أن العلاقات الحميمة فى الأسرة بين الزوج والزوجة تتطلب بالضرورة نوعاً من العداوة بمثل ما تشتمل على الحب ويرى عالم الاجتماع (سبراى J. Sprey) أن الصراع يعد جانباً وجزءاً مكوناً فى كل الأنساق والتفاعلات بما فى ذلك الأسرة والتفاعلات الزوجية، ويمكن النظر إلى أعضاء الأسرة باعتبارهم يواجهون نوعاً من المتطلبات المتعارضة، فهناك التنافس مع بعضهم البعض من أجل البقاء فالأسرة فى ضوء هذه النظرية تعد نظاماً اجتماعياً يعمل على تقنين العلاقات الشخصية المتبادلة والوثيقة من خلال عمليات مستمرة من التعارض وحل المشكلات وإدارة الصراع.

(8) **نظرية مصادر القوة**

تفترض هذه النظرية أن كافة النظم الاجتماعية (بما فيها الأسرة) تعتمد إلى حد ما على القوة أو التهديد بالقوة، وكلما ازداد تحكم الشخص فى مـوارده سواء كانت اجتماعية أو شخصية أو اقتصادية كلما ازداد قوته، ويـرى ولـيم جودز (Willem Goods) أنه كلما ازدادت موارد الشخص كلما قل استخدامه للقوة بشكل صريح، لذلك فإن الزوج الذى يريد أن يكون الشخص المهيمن فـى الأسرة ولكنه غير متعلم جيداً أو يشغل وظيفة متواضعة وذو دخل قليل ويفتقـر إلى المهارات الشخصية، قد يلجأ إلى استخدام العنف للحفاظ على هيمنته داخـل الأسرة فالعنف يعد المصدر النهائى بمعنى أنه يستخدم العنف عندما يدرك الفرد أن مصادره الأخرى غير كافية، أو انها فشلت فى الحصول علـى الاسـتجابة المرغوبة، وبذلك يمكن النظر إلى العنف على أنه وسـيلة لممارسـة الضـبط الاجتماعى من جانب الأزواج على الزوجات.

(9) **مدخل دورة العنف**:

إن شعار العنف يولد عنفاً يتبناه عدد كبير من الباحثين حيث تحدد دورة العنف العملية التى يتم من خلالها تناقل العنف من جيل إلى الجيل التالى.

وتؤكد العديد من الدراسات أن الطفل الذى يتعرض لأفعال العنف فـى سنوات حياته الأولى سوف يميل فى شبابه إلى التورط فى ارتكاب أفعال عنيفة، بل إن تضرر الأطفال من العنف يبدأ مبكراً عندما يكونو أجنة فى بطون أمهاتهم فقد يصابون بأذى عندما يضرب آبائهم أمهاتهم، وأن الأم التى تتعرض للضرب من الأب تنخفض قدرتها على رعاية أطفالها ويزيد احتمال ضربها لأطفالهـا، وأن الأطفال الذين يشاهدون آبائهم يضربون أمهاتهم من المحتمل أن يضـربوا زوجاتهم فى المستقبل.

وعلى أية حال فإن استعراض التراث فى ميدان العنف الأسرى يكشف عن عدم وجود طريقة او وسيلة لإثبات أو نفى مقولـة دورة العنـف بصـورة

قاطعة، وعلى الرغم من أن هذه المقولة موضع شك، إلا أن هناك الكثير من الشواهد الدالة على انتقال العنف من جيل إلى جيل آخر.

وأخيراً يمكن القول أن معظم الآباء والأمهات يستخدمون فى تربيتهم لأطفالهم نفس الاستراتيجيات التى استخدمها معهم آباؤهم وأمهاتهم ونشأوا عليها، وهذا يعنى أن العنف ينتقل ببساطة من جيل إلى جيل، فالناس بشكل عام يسلكون ويتصرفون بأساليب سبق أن تعلموها فى أسرهم ومع ذلك فهناك احتمالات ضئيلة لتعلم مهارات بديلة فيما بعد فى تربية الأطفال ووجود أساليب جديدة فى الصراع.

(10) **نظرية التعلم الاجتماعى.**

وتعتبر من اهم النظريات المفسرة للعنف الأسرى وتهتم هذه النظرية بتفسير عملية تعلم سلوك العنف الأسرى من خلال التقليد والمحاكاة ويرجع الفضل الأكبر فى الاهتمام بموضوع التعلم عن طريق المحاكاة إلى (ألبرت باندورا Alpert Bandura) الذى قدم خلاصة أبحاثه فى كتاب يحمل "التعلم الاجتماعى من خلال المحاكاة" "Social Learning Throught Imitation" ويرى (باندورا) أن معظم سلوك الإنسان سلوك متعلم، ويتم تعلمه من خلال القدوة، إذ يمكن للفرد من خلال ملاحظة سلوك الآخرين أن يتعلم كيفية إنجاز السلوك الجديد.

وقد حدد (باندورا) (Bandura, 1978) ثلاثة مصادر رئيسية للسلوك العنيف فى المجتمع الحديث، وتتمثل هذه المصادر فى تأثير الأسرة والثقافة الفرعية والإقتداء بالنموذج الرمزى وهذه المصادر يمكن أن تسبب العنف بدرجات متفاوتة.

فبالنسبة للمصدر الأول والرئيسى فى تعلم الأفراد سلوكهم العنيف وهو الأسرة، حيث يتعلم الأفراد المعايير والقيم التى تبين أن العنف يعد الأسلوب

الأمثل فى مواقف معينة، كما يتعلم البعض أن العنف هو الطريق الوحيد للحصول على ما يريدون، وربما يتعلم البعض أن يكونوا ضحايا للعنف.

أما المصدر الثانى للعنف وكما أشار باندورا فهو تبنى قيم الثقافة الفرعية للعنف، حيث يرى أن أعلى معدلات السلوك العنيف توجد فى البيئات التى تسود فيها النماذج العدوانية، والتى تعد العدوانية فيها صفة مميزة جديرة بالاحترام حيث تكتسب المكانة فى إطار الثقافة الفرعية للعدوان من خلال المهارة فى الشجار.

ويرتبط سلوك العنف بعملية مشاهدة معاقبة ومكافأة السلوك العدوانى، فمشاعدة عقاب الأفراد نتيجة سلوكهم العدوانى تؤدى إلى التقليل من الاقتداء بنماذج هذا السلوك، فى حين تصبح نفس النماذج مصدراً للتقليد عندما تنال أفعال تلك النماذج الإعجاب، فمشاهدة العنف بصورة تؤكد مزايا ومكاسبه تزيد من الدافع إلى قيام آخرين بسلوك عنيف مشابه للحصول على مزايا متشابهة.

أما المصدر الثالث لسلوك العنف فيتمثل فى الإقتداء بالنموذج الرمزى فى وسائل الإعلام، وخاصة التليفزيون فيرى ألبرت باندورا أن الجمهور يستعلم السلوك العدوانى من مشاهدة العنف المقدم فى التليفزيون، وأنه تحت ظروف معينة يضع نموذجاً للسلوك بعد مشاهدة الشخصيات التليفزيونية العنيفة.

ومن الدراسات التى تؤكد أن مشاهدة العنف فى التليفزيون والسينما لها تأثير قوى فى سلوك العنف:

- **دراسة سهير صالح إبراهيم (1997)** التى تؤكد على أن نظرية التعلم تقدم تفسيراً لتأثير التليفزيون والأفلام على الأفراد، فتعتبر الشخصية التليفزيونية أو بطل الفيلم نموذجاً لسلوك المشاهدين الذين يكتسبونه من مشاهدة السلوك المقدم فى المحتوى الإعلامى.

- دراسة الديب (ElDeeb, 1993) التى توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين مشاهدة العنف التليفزيونى والسلوك العدوانى للأطفال، فكلما زاد التعرض زادت درجة اشتراك الصغار فى سلوكيات عنيفة، كما أظهرت الدراسة أن الذكور أكثر تقليداً للعنف الذى يشاهدونه من الإناث، وأن معظم الآباء يرفضون مشاهدة أطفالهم للعنف على الشاشة.

(11) **الاتجاه النسوى الليبرالى Liberal Feminist (التنشئة الاجتماعية)**

ترجع جذور الاتجاه النسوى الليبرالى إلى المثاليات الاجتماعية عن الحرية والمساواة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث كانت الحرية تعنى التحرر من تدخل الدولة، وخاصة فيما يتعلق بالأمور الشخصية. ولقد خلقت الأفكار والرؤى المثالية عن الحرية والمساواة مناخاً دفع النساء إلى المطالبة بتطبيق هذه الأفكار عليهن كما هى مطبقة على الرجال. ويرى أنصار هذا الاتجاه إن جذور خضوع واستبعاد المرأة كانت تكمن فى إنكار الحقوق المدنية، والفرص الاجتماعية للمرأة، حيث ظلت النساء خارج نطاق مجالات المجتمع الرئيسية (السياسة، العمل التجارى الحر، الطب، القانون) الأمر الذى يتطلب إعادة تنظيم الدولة لإحداث التغييرات اللازمة للسماح للمرأة بالمشاركة فى المجتمع. ويذهب أنصار الاتجاه النسوى الليبرالى إلى أن أحد أسباب التحيز النوعى ضد المرأة هو التنشئة الاجتماعية القائمة على أساس النوع، حيث تحدد الأنماط التقليدية لبنية الأسرة الذكورة والأنوثة، ومن ثم يتم تنشئة الفتيات والنساء على التحلى بالصبر والسلبية، والاعتماد على الغير، والطاعة، وبالتالى يتركز دور الأنثى حول الوظائف التى تعكس مثل هذه الصفات سواء داخل الأسرة حيث تتمثل فى نطاق الأعمال المنزلية، أو فى سوق العمل حيث تمارس المرأة أعمالاً محددة تبعاً للنوع مثل الأعمال الكتابية والخدمية، وعلى الجانب الآخر تتم تنشئة الأولاد والرجال على الثقة بالنفس والاستقلالية والمسئولية والتنافس والعداونية. وأيضاً يعكس دور هذه السمات فهو كرجل يحظى بالتشجيع ليثبت

ذاته وشخصيته فى المجال العملى، وهكذا يزود أسرته بالمال والأمان. وتبعاً لذلك وبسبب التأكيد على المساواة والتنشئة الاجتماعية، نادى أنصار الاتجاه النسوى الليبرالى بسياسات تتيح للمرأة فرصة مساوية مثل تعديل حقوق المساواة والتنشئة الاجتماعية للجنسين. وفى ضوء ما سبق استخدام عدد من علماء الإجرام الاتجاه النسوى الليبرالى فى تفسير العلاقات بين الفرص والتنشئة الاجتماعية وارتكاب الجريمة.

فعلى سبيل المثال تذهب ريتا سيمون إلى أنه فى فترة الخمسينيات من القرن العشرين كانت جرائم المرأة محدودة لأن الفرص المتاحة أمام النساء كانت محدودة أيضاً، ومع انبثاق الموجه الثانية من الحركة النسائية فى الستينيات وحركة تحرر المرأة فى السبعينيات أتيحيت فرص أكثر للمرأة وأصبحت تسلك مثل الرجل. وتزعم سيمون أن زيادة المساواة فى سوق العمل نتج عنها زيادة فى فرص المرأة فى ارتكاب جرائم ذات صلة بالعمل الذى تمارسه، مثال ذلك الاختلاس. ويمكن القول بأن الفروق الجنسية قد تضاءلت إلى حد كبير فى السنوات الأخيرة حيث أن بعض الفروق بين الأدوار القائمة على التباين النوعى قد تضاءلت مع ظروف الحياة اليومية، وبالتالى أصبح انحراف الذكور والإناث أكثر تماثلاً.

(12) **الاتجاه النسوى الراديكالى** Radical Feminism **الطبيعة البيولوجية**.

يؤكد أنصار الاتجاه النسوى الراديكالى على أن النساء أول جماعة مضطهدة ومقهورة، وأن هذا القهر منتشر فى كل المجتمعات، والتخلص من هذا القهر لا يتم إلا من خلال التغييرات الاجتماعية مثل إلغاء المجتمع الطبقى، وتذهب كاترين ماك كينوت Mackinnon إلى أنه فى المجتمعات الغربية يعد تحكم الرجل فى السلوك الجنسى للمرأة، وسيطرته عليه هو جوهر سيطرة الذكور وتحكمهم. ويركز الاتجاه النسوى الراديكالى على العنف ضد المرأة،

وعلى مقولة الحتمية البيولوجية عند مناقشة الجريمة، وتذهب سوزان برون ميلر Brownmiller عند حديثها عن الاغتصاب إلى أنه بحكم الواقع التشريحى لبنية الأعضاء التناسلية، فإن الذكر هو المفترس، وأن الأنثى هى الفريسة. وتذهب برون ميلر إلى أن عدم المساواة القائمة على أساس النوع يعد نتيجة للبنية التشريحية والبيولوجية للرجال والنساء، فمن الناحية البيولوجية فإن الرجل مزود بأداة لإغتصاب المرأة، والنساء بحكم طبيعتهن غير قادرات على الانتقام من الرجل، وهكذا فإن هذه الحقائق البيولوجية هى سبب خضوع النساء وارتكاب الرجل للجريمة. وهكذا فإن عنف الذكر هو انعكاس لعالمية سيطرة الذكر، وثانوية مكانة المرأة. وباختصار ينظر أنصار الاتجاه النسوى الراديكالى إلى البناء الأساسى للواقع الاجتماعى على أنه نظام شامل لسيطرة الرجل، وهذا النمط من السيطرة الذى شيده الرجال، ويسمح لهم بالتحكم فى أجساد النساء وبذلك تسقط النساء فى المصيدة ويصبحن إما مجبرات أو مرغمات على ممارسة الجنس تبعاً لرغبة الرجل.

(13) **الاتجاه النسوى الاشتراكى** Socialist Feminism **الذكور والطبقة فى المجتمعات الرأسمالية**:

ينظر الاتجاه النسوى الاشتراكى إلى كل من علاقات الطبقة والنوع على انها علاقات متداخلة، وأن كلاً منهما نتاج للآخر داخل المجتمع. ويعد كتاب ميسير شميدت Messerchmidt نموذجاً للاتجاه النسوى الاشتراكى فى تفسير الجريمة، وتذهب إلى أن الولايات المتحدة مجتمع رأسمالى يقوم على نظام سلطة الأب، وصاغ التفاعل بين نظام سلطة الأب والرأسمالية أنماطاً من الجرائم الخطيرة، حيث خلق التفاعل بينهما جماعة ضعيفة من النساء مسلوبة القوة، وطبقات عاملة ودنيا، وجماعة من الرجال الأقوياء والمديرين والطبقات الرأسمالية.

الفصل الثالث
العنف ضد الزوجة

- مقدمة .

أولاً : تعريف العنف ضد الزوجة .

ثانيا : العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية .

ثالثاً : العوامل المسببة للعنف ضد المرأة .

رابعاً : أنماط العنف ضد المرأة .

خامساً : موقف الإسلام من العنف ضد المرأة .

سادساً : المنظور التشريعى من العنف ضد المرأة .

مقدمة

إن للمرأة دور متميز وأساسى ومكانة سامية وحاسمة فى تطور المجتمعات الانسانية، ولقد أصبح الاهتمام بقضية المرأة من القضايا الأساسية والحاسمة على المستوى العالمى، وباتت قضية المرأة وخاصة العنف ضدها قضية ذات أولوية ليس للمرأة ومنظماتها فقط، وإنما أيضا لقادة الدول والمجتمعات والمؤسسات المدنية والمختصين والمربين، حيث الشعور السائد بين طبقات المجتمع كافة بأن المرأة مازالت أسيرة الأفكار التى تصادر دورها وتسلط الرؤية الذكورية والأنظمة القمعية التى زادت الأمور تعقيدا، وقد عبرت عن هذه الحقائق اكثرية العلوم ، والأبحاث والمقالات ووسائل الاعلام .

ولابد من الإشارة إلى أن هذه المشكلة ليست مقتصرة على بلد معين أو مجتمع معين فهى ظاهرة منتشرة فى جميع دول العالم. وقد اكتسبت هذه القضية اهتماماً كبيراً بعد مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان فى يوليو 1993، حيث أوصى المؤتمر باعتبار العنف ضد النساء انتهاكا لحق من حقوق الإنسان، كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحد قرارا بتعيين مفوض خاص لمتابعة ظاهرة العنف ضد المرأة مما يعكس اعتراف الأمم المتحدة بأهمية هذه الظاهرة. كما أكد المؤتمر الدولى للمرأة الذى عقد فى بكين عام 1995 على أن العنف ضد المرأة من أخطر قضايا العصر وبصفة خاصة العنف داخل المنازل .

إن انتشار قضية العنف ضد المرأة يقف ورائها مجموعة من العوامل والأسباب، حيث أن العوامل الثقافية والتربوية والعادات والتقاليد والعوامل البيئية والاقتصادية إضافة إلى الأسباب التشريعية التى نجدها فى كثير من الأحيان تمارس بل تساعد فيما يمارس على المرأة من عنف وتمييز ضدها، ومهما اختلفت الأسباب والمسببات تبقى ظاهرة العنف ضد المرأة واحدة من أهم المشاكل التى تعانى منها المجتمعات الإنسانية، وكما أن العنف ضد المرأة متعدد

الأسباب فلا بد من تكاتف جميع الجهود والعمل على جميع المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية بشكل متكامل للتغلب على تلك الظاهرة.

أولا - تعريف العنف ضد المرأة -

يعرف العنف فى الاعلان العالمى للقضاء على العنف ضد المرأة والذى وقعته الأمم المتحدة سنة 1993 بأنه (أى فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما فى ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الأكراه أو الحرمان التعسفى من الحرية، سواء وقع هذا فى الحياة العامة أو الخاصة. وتشير الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمى الرابع للمرأة فى بكين 1995 أن العنف ضد النساء هو أى عنف مرتبط بنوع الجنس، يؤدى على الأرجح إلى وقوع ضرر جسدى أو جنسى أو نفسى أو معاناة للمرأة بما فى ذلك التهديد بمثل تلك الأفعال، والحرمان من الحرية قسرا أو تعسفاً سواء حدث ذلك فى مكان عام أو فى الحياة الخاصة. "وربط المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان والذى صدر عنه ما يعرف باعلان وبرنامج عمل فينا (1993) بين العنف والتمييز ضد المرأة، الفقرة (38) على أن مظاهر العنف تشمل المضايقة الجنسية والاستغلال الجنسى والتمييز القائم على الجنس والتعصب والتطرف وقد جاءت الفقرة كما يلى" يشدد المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان بصفة خاصة على أهمية العمل من أجل القضاء على العنف ضد المرأة فى الحياة العامة والخاصة والقضاء على جميع أشكال المضايقة الجنسية والاستغلال والإتجار بالمرأة والقضاء على التحيز القائم على الجنس فى إقامة العدل وأزالة أى تضارب يمكن أن ينشأ بين حقوق المرأة والآثار الضارة لبعض الممارسات التقليدية أو المتصلة بالعادات والتعصب الثقافى والتطرف الدينى".

ويرى الضبع أن العنف ضد المرأة هو تلك الأفعال والسلوكيات التى تتسم بالعدوانية تجاه الزوجة والذى يتم داخل الأسرة، وتتخذ هذه الأفعال وتلك

السلوكيات صوراً وأشكالاً مختلفة تأخذ شكلاً تصاعدياً بدءاً من الاعتداء اللفظى بالسب والشتائم وعدم الإنفاق والهجر والطرد من المنزل والاعتداء عليها بالضرب باليد أو استخدام آلة حادة ليصل إلى أكثر أشكال العنف قسوة وهو القتل بمختلف صوره كالخنق والحرق والطعن بسكين وغيرها من الأشكال التى تسبب ضرر وأذى للمرأة سواء المادى أو الفيزيقى أو النفسى أو المعنوى .

كما تعرّفه رجاء مكى وسامى عجم بأنه أى عمل عنيف عدائى أو مهين تدفع إلى عصبية الجنس ويرتكب بأى وسيلة كانت بحق أية امرأة لكونها امرأة ويسبب لها أذى نفسى أو بدنى أو جنسى أو معاناة بما فى ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القسر أو الإكراه، أو الحرمان التعسفى من الحرية سواء حدث ذلك فى الحياة العامة أو الخاصة .

من التعريف نفهم أن العنف هو أى فعل مقصود أو غير مقصود يسبب معاناة نفسية أو جسدية أو جنسية للمرأة فالعدوان عنف والإهانة عنف وكل ما يخلق لها معاناة من قهر وخوف وتهديد هو عنف، فكل فعل يمارس من قبل الرجال فى العائلة أو المجتمع ابتداء من الشتم والتحرش الجنسى واستخدام القسوة ضدها والإنتقاص من قيمتها كإنسان وإجبارها على فعل ما لا تريد وحرمانها من حقوقها وانتهاء بالاغتصاب أو القتل هو عنف ضد المرأة .

إن المصدر الأكبر الذى يتهدد النساء، بلا استثناء، هم الرجال الذين يعرفنهم، وليس الغرباء، وغالبا ما يكون هؤلاء أفراد العائلة أو الأزواج .. وما يثير الدهشة هو درجة الشبه التى تحيط بهذه المشكلة فى مختلف أنحاء العالم. بحيث يعتبر بالنسبة لملايين النساء، ليس المأوى الذى يجدن المأمن فيه وإنما مكان يسوده الرعب حيث يمثل العنف الأسرى أكثر اشكال العنف ضد المرأة انتشارا وأكثرها قبولاً من المجتمع وتتعرض له نساء ينتمين إلى كل الطبقات الاجتماعية والأجناس والديانات والفئات العمرية على أيدى رجال يشاركونهن.

ثانيا - العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية

أظهر تقرير أصدرته الأمم المتحدة فى عام (2001) أن واحدة من بين ثلاث نساء فى العالم تعرضت للضرب أو الإكراه على ممارسة الجنس أو إساءة المعاملة بصورة أو بأخرى، وغالبا ما تتم هـذه الانتهاكـات لحقـوق المـرأة بواسطة إنسان يعرفنه .

أشارت العديد من الدراسات الميدانية لمنظمات إنسانية غير حكومية أن امرأة واحدة على الأقل من كل ثلاث، تتعرض للضرب أو للأكراه والإهانة فى كل يوم من أيام حياتها كما ذكرت منظمة الصحة العالمية بأن قرابة 70% مـن ضحايا جرائم القتل من الإناث يقتلن على أيدى رفاقهن الذكور .

وتمثل النساء والأطفال قرابة 80% من القتلى والجرحى مـن جـرّاء استخدام الأدوات الجارحة والأسلحة، حسبما ذكر الأمين العام للأمـم المتحـدة. وفى كل عام تتعرض ملايين النساء والفتيات للاغتصاب على أيـدى رفقـائهن الذكور، أو أقاربهن أو أصدقائهن أو أشخاص غرباء، أو علـى أيـدى أربـاب العمل أو الزملاء أو الجدود، أو أفراد الجماعات المسلحة .

وفى فرنسا، 95% من ضحايا العنف هن من النساء، 51% منهن نتيجة تعرضهن للضرب من قبل أزواجهن أو أصدقائهن – فى كندا 60% من الرجال يمارسون العنف، 66% تتعرض العائلة كلها للعنف .

وفى الهند 8 نساء من بين كل 10 نساء هن ضحايا للعنف، سواء العنف الأسرى أو القتل .

فى بيرو 70% من الجرائم المسجلة لدى الشرطة هى لنساء تعرضـن للضرب من قبل أزواجهن، وزهاء 60% من النساء التركيات فوق سن الخامسة عشرة تعرضن للعنف أو للضرب أو الأهانة أو الإذلال على أيدى رجال مـن

داخل أسرهن، سواء من الزوج أو الخطيب أو الصديق أو الأب أو والد الزوج، وأن (50%) من النسبة الآنفة يتعرضن للضرب بشكل مستمر .

كما أن الأرقام الواردة فى دراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة يظهر أن نسبة عالية من النساء يتعرضن للعنف من قبل الشريك الذكر وذلك تبعا لدراسات أجريت فى تلك الدول فى سنوات مختلفة .

وفى دراسة لمنظمة الصحة العالمية والمتعلقة بالعنف العائلى والتى أجريت فى كل من أثيوبيا والبرازيل وبنغلادش وبيرو وتايلند وتانزانيا وصربيا وساموا وناميبيا واليابان تبين أن نسبة العنف البدنى الذى يرتكبه شريك حميم فى أى وقت من حياة المرأة يتراوح بين 13 و 61% كما بينت دراسات وأد البنات فى استراليا وجنوب أفريقيا وكندا والولايات المتحدة أن ما يتراوح بين 40 إلى 70% من النساء اللاتى قُتلن، قتلن بأيدى أزواجهن أو أصدقائهن وفى دراسة أجريت فى الولايات المتحدة تبين أنه ثانى أكبر سبب لوفاة البنات اللواتى يتراوح أعمارهن بين 15 –18 سنة أن 78% من ضحايا القتل المتعمد فى الدراسة هو قتلهم بيد شخص معروف أو شريك حميم، وفى كولومبيا يقال أن امرأة واحدة تقتل كل ستة أيام بيد شريكها الحالى أو شريك سابق .

وتشير البيانات إلى أن سويسرا وهى أقدم ديمقراطيات العالم إلى أن المرأة لم تمنح حق التصويت فى الإنتخابات إلاعام 1971 فقط، كما أن المستشفيات وأقسام الشرطة وبيوت الإيواء تشير إلى تعرض المرأة السويسرية لأشكال من العنف من القتل إلى الاعتداء البدنى إلى التحرش والاغتصاب الجنسى والإهانة والإهمال. وقد خلفت الحرب بين البوسنة وصربيا آلاف من حالات اغتصاب النساء المسلمات المقترن بنوع من السادية حيث يتم حرقهن أو تكسير عظامهن .

وفى المجر يعتبر العنف جزء من الثقافة المجرية وتشير الدراسات إلى

أن أكثر من 3 مليون امرأة مجرية قد تعرضن للعنف خلال فترة حياتهن سواء بالضرب أو القتل أو الإساءة الجنسية أو الإساءة النفسية .

كما ينتشر العنف ضد المرأة فى الإتحاد السوفيتى سابقا وبخاصة فــى روسياحتى تتعرض المرأة وخاصة المراهقات إلى الضرب والقتل بل اســتغلال النساء فى البغاء والأعمال المنافية للآداب سواء داخل روسيا أو خارجها وفــى شتى أنحاء العالم، كما يتم استغلال المرأة الروسية فى تصوير الأفلام الجنسية التى تحتوى على الجنس المقترن بالعنف والسادية. وفى دراسة حديثة للولايات المتحدة الأمريكية ظهر أن امرأة تتعرض للضرب على الأقل مــن زوجهــا أو شريكها كل 15 ثانية. وفي نيوزيلاندا ذكرت 20% من النساء أنهن ضربن أو تعرضن للأذى الجسدى على يد شريك ذكر. كما ذكرت دراسة ألمانية أن مــالا يقل عن مائة ألف أمرأة تتعرض سنويا لأعمال العنف الجسدى أو النفسى التــى يمارسها الأزواج أو الرجال الذين يعاشرونهن مع احتمــال أن يكــون الــرقم الحقيقى يزيد على المليون .

أما فى باكستان فإن 42% من النســاء تلقــين العنــف كجــزء مــن مصيرهن، وفى فرنسا تتعرض حوالى مليونى أمرأة للضرب، ونفس الحال فى بريطانيا وكندا وبقية دول العالم .

ولا يختلف الوضع فى العالم العربى عنه عن باقى دول العــالم ينتشــر أيضا العنف ضد المرأة بأشكاله المتعددة وأن كان أغلبهــا يــتم دون الاعــلان الرسمى عنها بسبب عوامل متعددة سوف نتعرض لها بالتفصيل .

ثالثاً - العوامل المسببة للعنف ضد المرأة فى المجتمع المصرى :

1- العوامل الاجتماعية المشكلة للعنف ضد المرأة :

يعتبر العنف ضد المرأة ظاهرة معقدة ومتأصلة فى المجتمع القائم على المعتقدات والتقاليد والعادات الاجتماعية التى تشجع وتعضد السلطة الذكوريــة.

وكان للتطورات السريعة التى حدثت فى المجتمع المصرى دوراً كبيراً فى تفاقم العنف فى المجتمع المصرى عامة والعنف الأسرى على وجه الخصوص، فكانت هذه التطورات لها أثر واضح فى زرع أنماط سلوكية جديدة لها جوانب سلبية وبالأخص فى المجتمع المصرى الذى يحوى بناءاً تقليدياً قائماً على تفوق الذكر وتدنى الأنثى.

فانهيار التكافؤ الاجتماعى بين الجنسين وما يستتبعه من عدم تكافؤ حقوق يعنى خللاً اجتماعيا ما، يستتبع ذلك بالضرورة إفراز علاقات عنف بين الرجل والمرأة. ولقد أبرز البناء الاجتماعى القائم على السلطة الأبوية ما يسمى "بثنائية القوة والضعف" والتى تسهم فى دراسة العنف الأسرى والتى تعد من العوامل الاجتماعية المشكلة للعنف ضد المرأة، فالأسرة بناء هرمى يعتمد بصورة تقليدية على النوع والجنس والعمر وكيفية توزيعه الموارد المالية، وعادة فإن من يمتلك النصيب الأكبر من الموارد هو الذكر البالغ .

ومن الواضح أن الرجل الذى يتمتع بقوة مطلقة داخل وحدة الأسرة فإنه يحظى بقوة نسبية فى محيط علاقاته الاجتماعية الأخرى خارج نطاق الأسرة، ويعتبر نفسه عديم القوة على الإطلاق، وفى غاية من الضعف. وهذا يفسر أسباب معاملة الزوج الفقير لزوجته وأبنائه، فمهما كانت مكانة الرجل مرتفعة فهناك دائما ما يمتلكون قوة أكبر منه باستطاعتهم تجريده من قوته وبالتالى عندما يشعر بعض الرجال بالضعف فى علاقاتهم مع الآخرين خارج نطاق الأسرة يجدون التعويض فى شعورهم وإحساسهم بالقوة داخل الأسرة وممارسة العنف ضد زوجاتهم .

ويقف المجتمع المصرى موقفاً حيادياً تجاه معظم أشكال العنف الذى يمارسه الرجل ضد المرأة بحجة أن ذلك أمر شخصى أو عائلى أو لأنه يعتبر جزءاً من تربية الإناث أو حق من حقوق الرجل أو أنه يعتقد أن المرأة تصرفت

بطريقة استحقت ما وقع عليها من عنف، فى حين ينظر المجتمع إلــى العنــف المضاد الذى تمارسه المرأة نظرة استنكار ويعاقبها عليه بشكل يفــوق مــرات عقابه للرجل عندما يقوم بنفس السلوك تجاهها. مما يغرس فى ذهن الرجل مدى ضآلة المرأة مما يؤدى إلى تحقير شأن المرأة فى المجتمع ومعاملتهــا ككــائن ناقص. فأصبح سوء المعاملة هى سمة وظاهرة فى معاملة الرجل للمرأة، كمــا صور الرجل بأنه القوى المتعلم ، بينما صوّر المرأة بالضعف والجهل.

وتفرض العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع علــى أعضــائه نمــاذج سلوكية معينة تجعل للقوة البدنية أهمية كبيرة، فالأولاد يتعلمون أنهم يجــب أن يكونوا أقوياء لأن القوة هى أحد مقاييس الرجولة، بينما تعلم البنــات أن يكــن رقيقات وجميلات وضعيفات .

فتلعب التنشئة الاجتماعية دوراً هاماً فى تشكيل شخصية أنثوية مغــايرة تماماً لشخصية الرجل. وفى دراسة أجريت للتعرف على تأثير عملية التنشــئة الاجتماعية على السلوك العنيف لدى الأطفال. فلقد تبين أن الأسرة تحتل المركز الأول بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية من حيث تأثيرها على ممارسة الأطفال لسلوك العنف ثم وسائل الاعلام ثم جماعة الأقران ثم المدرسة. ويعود التكــوين الذهنى والوجدانى لكل من الرجال والمرأة إلى تراث ثقافى واجتماعى وتعليمى يسهم فى تكوين صورة عن المرأة تحصرها فى إطار تقليــدى مــن الوظــائف والأدوار والمكانة الاجتماعية .

كما يحوى البناء الاجتماعى العديد من الضغوط الناتجة عــن أحــداث الحياة اليومية والدافعة إلى العنف، فيتحول العنف من نتيجة إلى ســبب فيولــد مزيداً من العنف الذى يخلق دائرة مفرغة بحيث يؤدى تكاثر السلوكيات العنيفــة وتراكمها إلى أن يتحول العنف إلى أسلوب حياة .

وتدفع ضغوط البنية الاجتماعية إلى تسامح الأفراد فى بعض الأفعال التى

تخرج عن حدو النمط المثالى من أجل التكيف مع الواقع، فتسامح الزوجة مع الزوج فى حالة استخدامه العنف ضدها لكى لا يحدث الانفصال، مما يجعل الزوج يتمادى فى هذا السلوك إلى أن يصبح بعد ذلك حق مكتسب ولا يحق لها الاعتراض إلا أن الضغوط فى حد ذاتها ليست العامل الضرورى الكافى لتفسير العنف ولكن عندما تتضافر عوامل أخرى مع وجود الضغوط المجتمعية والحياتية فإنه من المنتظر أن يحدث السلوك العنيف .

2- ***العوامل الثقافية المشكلة للعنف ضد المرأة*** :

من أكثر العوامل التى تلعب دوراً فى تفسير العنف ضد المرأة هى العوامل الثقافية، فالثقافة السائدة لاتعترف إلا بدور الفتاة كزوجة وربة بيت وهى إن سمح لها بالتعليم والعمل، فهذا من أجل تحسين فرصها فى الزواج وعلى ألا يتعارض هذا الوضع مع دورها الأساسى فى خدمة الزوج ورعاية الأبناء، أما إذاتأخر سن الزواج بها، أو إنها تزوجت ولم تنجب، أو تزوجت وأنجبت إناثاً أو طلقت أو ترملت فإن ذلك كله يجعلها موضع رثاء من أعضاء المجتمع وذلك بصرف النظر عما تكون قد حققته من مكانة مهنية أو عما حصلت عليه من درجات علمية، أى أن مكانة المرأة فى المجتمع تتحقق من خلال الرجل فى ظل نظام الأسرة والزواج .

وتهدر البنية الثقافية حقوق المرأة عامة وتحقر من شأنها، ومن مظاهر الاحتقار للمرأة أن يصبح من أبشع التهم الموجهة إلى الرجل أن يوصف بأنه إمرأة فهى سبة فى جبينه ووصمة عار .

وتستحسن ثقافة المجتمع عنف الرجال وخاصة تجاه النساء ومن مظاهر الاستحسان وجود ألعاب رياضية مشروعة تقوم على استخدام القوة والضعف تجاه الخصم، ويلاحظ أن لعب الأطفال تعلمهم العنف فى سن مبكرة، ويذهب العديد من الكتاب أن ثقافة المجتمع لم تعد تسمح وتشجع على العنف فقط ولكنها تستحسنه وتكافئه أيضاً .

وتعكس الأمثال الشعبية مركز ووضع المتعلق بجسد المرأة والتى تتفق ونظرة المجتمع إلى المرأة كمتاع أو متعة خاصة لا كيان لوجودها المعنوى والإنسانى، فيعد الموروث الشعبى هو أحد الروافد العامة فى تحديد بنية الثقافة السائدة والذى يحمل الكثير من المضامين التى تكرس قيماً ومَعايير تدعو إلى قهر المرأة وتحجيم شأنها فى الأسرة. ومن المؤلم أن معاناة المرأة لا تبدأ عند ميلادها بل تبدأ قبل الميلاد فيكون الخوف والرعب من أن يكون المولود أنثى (يا مخلفة البنات يا مخلفة الهم للممات) يصل الأمر أى التحريض على استخدام العنف والقوة ضدها (إكسر للبنت ضلع يطلع لها 24 ضلع)، كما أن هناك أمثلة تحث على التخلص من الفتاة إما بالموت أو الزواج ففى الحالتين فإنه يتم التخلص من عبء الفتاة الاقتصادى والاجتماعى (جواز البنات سترة) .

كما أن هناك من الأمثلة التى تشجع على الزواج بصرف النظر عن وجود أى تكافؤ بينها وبين الزوج فهى تستمد قوتها وقيمها من الرجل (أقل الرجال يغنى النسا)، (جوز من غير خير من القعود).

وكذلك ترى الأمثال أن الزوج وحده هو الذى يحدد مكانة ووضع زوجته واحترامها فى المجتمع (اللى يقول لمراته ياعورة تلعب بيها الناس الكورة، اللى يقول لمراته يا هانم يقابلوها على السلالم).

3- العوامل الاقتصادية المشكلة للعنف ضد المرأة :

مع بزوغ بدايات الرأسمالية وفى القرن 15، ظهرت الحاجة إلى الأيدى العاملة لتشغيلها فى الصناعات الجديدة والأعمال المتزايدة وحدث تغير فى المذهب الفلسفى بعد هذا التغير الاقتصادى الذى نشأ بالضرورة عن تغير اجتماعى أحدثته حركة التمرد بين النساء .

ولم تنزع الرأسمالية المرأة من البيت ولم ترم بها فى الإنتاج الاجتماعى لتحررها، وإنما لتستغلها على وجه أبشع حتى ما تستغل به الرجل،

ولا شك أن التصنيع كان له تأثيره الكبير في انهيار النظم الأسرية التقليدية والعلاقات الممتدة، فأصبح الإنسان قادرا على السعي والتنقل من أجل البحث عن عمل أو دخل يتفق وقدراته. ويشبع حاجاته. فتحولت الأسرة الممتدة إلى نووية فنتج عن ذلك ضعف الأرتباط بالجذور والتعرض لقيم جديدة وما ترتب على ذلك من صراع بين القيم والعادات واختلفت أنماط الحياة الزوجية، واختلفت طبيعة عمل الزوجة وخرجت للعمل .

وأصبحت الأسرة الصغيرة هي النمط السائد. فترتب على ذلك ظهور العديد من أنماط العلاقة المشوهة بين أفراد الأسرة ولاسيما الزوج والزوجة.

ولقد أحدثت سياسة الأنفتاح الاقتصادى تغيرات اقتصادية أخرى فى بيئة المجتمع المصرى كان لها انعكاساتها على المستوى الاجتماعى والسياسى ولم يكن تبنى هذه السياسة وليد الصدفة، بل جاء نتيجة لظروف وقوة ضاغطة محلياً واقليمياً وعالمياً وقد انعكس ذلك على وضعية النساء فى المجتمع .

فقد تبنت الدولة سياسة الإصلاح الاقتصادى التى ترتبط بسياسة التكيف الهيكلى التى فرضها صندوق النقد الدولى والتى تقوم على تقليص دور الدولة فى الوظائف التقليدية وتحويل الاقتصاد إلى آليات السوق عن طريق الخصخصة.

وانعكس ذلك بلا شك على تشغيل النساء، حيث تقلص تشغيلهن فى القطاع العام الذى يتجنب تشغيلهن كى تهرب من التأمينات الاجتماعية وقد يلجأ أصحاب الورش فى الصناعات الصغيرة لاستخدام النساء والفتيات لأن أجورهن أقل من الذكور ولكن بعقود مؤقتة تنتهى بزواجهن دون التمتع بأى حقوق اجتماعية أو تأمينية، كما أنهن يضطررن للانتقال من عمل إلى آخر، مما يحرمهن من فرص تراكم القدرات المهنية اللازمة لرفع درجتهن فى سوق العمل.

كما كان من نتائج سياسة الانفتاح الاقتصادى أيضا اتساع الفوارق وانتشار الفساد مما أدى إلى ردود أفعال عنيفة، ظهرت بوضوح فى أنظمـــة المجتمـــع وبخاصة النظام الأسرى، وانتقلت قضايا المرأة إلى طـــور جديـــد وارتبطـــت الرأسمالية بثقافة وفكر جديد أطلق عليه فكر ما بعد الحداثـــة، فتبـــدل المنـــاخ الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الذى يحيط بالمرأة وسعيها من أجل وضع أكثر عدالة فى مجتمع مازال يفرض عليها قهرا طبقيا وأبوياً شديد الوطأة .

وحاولت المرأة الخروج من تحت عباءة الرجل وتبعيتها له والمطالبـــة بتحقيق العدالة والمساواة بالرجل وتحريرها من سلطته وسيطرته فى الأسرة وما تعانيه من توترات يولدها الفقر .

فيرجع الباحثين فى مجال العنف ضد المرأة ما تعانيه المرأة من إســـاءة إلى عوامل عديدة منها الفقر والبطالة وقلـــة الـــدخل والاحباطـــات والأزمـــات الاقتصادية ويذكرون أن العنف ضد المرأة بما فيه الاغتصاب يأتى نتيجة الفقر والكبت وقلة فرص السكن والازدحام. وترتفع معـــدلات العنـــف والقتـــل فـــى المجتمعات التى لايكون فيها تقاسم صحيح لثرواتها ويوجد بها تفاوتاً بين الدخول بقدر كبير، وعدم تكافؤ الفرص والتفاوتات الاجتماعية والاقتصـــادية، كمـــا أن هناك علاقة متبادلة بين ارتفاع مستويات جرائم العنـــف والمظـــاهر المتصـــلة مباشرة بالفقر ومنها مثلاً كثافة السكان، كثرة انتقالاتهم وارتفاع عدد الأسر بدون العائل.

ويمكن القول بأن التغيرات والتحولات التى أملتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى مر بها المجتمع المصرى والتى من بينها الدعوى إلى المساواة بين الجنسين فى شتى المجالات، وذلك منذ أواخر القرن الماضى، لـــم تستطيع أن تغير الكثير فى البنية الأساسية فى المجتمع المصرى ونظرته إلـــى المرأة وذلك فى حد ذاته يؤكد على استمرار هيمنة النظام الأبـــوى الـــذى مـــن

مصلحته استمرار هيمنة الرجل وخضوع المرأة والتمييز ضدها على كافة المستويات .

4- تعاطى المخدرات والكحوليات والعنف الأسرى

ارتبط تعاطى المخدرات والكحوليات بالعنف منذ قديم الأزل، كما أثبتت العديد من الدراسات ايضاً على وجود ارتباط بين تعاطى المواد المخدرة وبين حوادث العنف الأسرى. وأكدت الإحصاءات أن أكثر من نصف حوادث الانتهاك الأسرى ترتبط باستخدام الكحوليات .

وهناك تقرير لمنظمة الصحة العالمية عام 1992 أظهر أن العنف داخل نطاق المنزل قد حدث فى 97% من الحالات من رجل يعيش فى الأسرة، وفى تقرير آخر عام 1993 وجد أن النساء يتعرضن لنوبات العنف الجسدى أو الجنسى من أحد أفراد أسرتهن أو من الأزواج المدمنين وأنهن قد يستمرون إما لأحساسهم بالمسئولية تجاه علاج هذه المشكلة أو نتيجة لعدم وجود مكان آخر يلجآن إليه لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو لعادات وتقاليد مجتمعهن .

وهناك نظريتان تفسران العلاقة بين تعاطى المواد المخدرة وبين سلوك العنف هما: نظرية أنكار المسئولية "وصاغها Mactaghy التى تذهب إلى أن الفرد عادة ما يبرر سلوكه المنحرف بأنه قد فعل ذلك تحت تأثيره المادة المخدرة، ونظرية أخرى طرحها Macandrew Edgertan وقد قامت على فكرة تعطيل الزمن وتذهب إلى أن الناس يتناولون الكحوليات ليفعلوا ما يحلوا لهم ولا يستطيعون القيام به فى صحوهم (زجاجة الشجاعة) لأنهم يحتاجون إلى مبرر حتى ينفوا مسئوليتهم عما ارتكبوه. فالأزواج الذين يخططون لضرب زوجاتهم أو اغتصاب جارة لهم، يشربون أولاً ثم يرتكبون ما خططوا له، وليس معنى ذلك أن كل من يتعاطى المخدر أو الكحول يسلك هذا السلوك.

رابعاً - أنماط العنف ضد المرأة العنف الزواجي

تعانى المرأة فى المجتمع المصرى من قهرين، قهر الزوج باستخدام العنف ضدها والذى يأخذ أشكالاً وأنماطاً متباينة، ويبدأ من التعدى عليها بالسب والقذف والهجر والطرد من المنزل والاعتداء عليها بالضرب باليد وبآلة حادة إلى أن يصل إلى أكثر اشكال العنف قسوة وهو القتل بالخنق، بالحرق ، بالطعن بسكين، بالصعق بالكهرباء .

أما القهر الآخر التى تعانى منه المرأة هو القهر والعنف المجتمعى والتمييز ضدها فى مختلف المجالات كالتعليم والصحة والعمل والتشريعات والاستغلال الاقتصادى لها، الناتج عن النظرة المتدنية للمرأة والاستهانة بها والتحقير من شأنها.

فظاهره العنف ضد الزوجات ظاهرة منتشرة، بل وتزداد ضراوة مع الأيام بكافة أشكالها إلا أن الإحصاءات المتعلقة بحالات العنف الواقع على الزوجات لا تعكس الواقع بشكل دقيق لأن المجتمع يعتبر العنف الموجه ضد المرأة جزءاً منها ومن تربيتها، وإذا أرادت الزوجة المعتدى عليها بالضرب مثلا أن تشتكى، ينظر إليها رجال الأمن باستهجان وينصحونها بأن "تستر على روحها" كما نجد أن الشتائم والإهانات اللفظية والضرب وإكراه الزوجة على إقامة العلاقات الزوجية بغير رضاها حالات شائعة جدا وتزداد باستمرار فى مختلف الطبقات المختلفة حتى بين الحاصلين على أعلى المستويات التعليمية وهى تصرفات يتقبلها المجتمع أو يعتبرها حقاً من حقوق الزوج على زوجته لا يجوز التدخل فيها .

ويتضمن كذلك العنف ضد المرأة، الضرب والحرق والتهديد العاطفى والاستهذاء والسخرية والحبس فى المنزل والامتناع عن الإنفاق، كما تجبر المرأة على الحمل أو إجهاض الجنين وذلك ضد ارادتها .

كما تعانى المرأة من الأساءة والإنتهاك الجنسى الذى يتضمن الاغتصاب والخطف والاعتداء الجنسى والتحرش الجنسى وسفاح المحارم وذلك بالفعل فى المنزل أو المدرسة أو العمل أو مكان عام وقد يكون الجناة من أعضاء الأسرة أو الغرباء.

ويقسم العنف ضد المرأة (الزوجة) إلى نوعين، وهما ...

اولا - *العنف المعنوى*:

أ- **السب والاهانة:** وهو أكثر استخداما وانتشارا فى المجتمع المصرى. وخاصة السب بالأم ويمتد ليشمل الاهانة للزوجة باعتبارها إنسان من الدرجة الثانية يجب عليها الطاعة والاستكانة وتحمل المعاناة من أجل الأبناء واستمرار الاستقرار الأسرى .

ب- **التجاهل والإذلال:** كثيرا ما تلاقى المرأة من زوجها نوعا من الإذلال وإشعارها بالتفاهة والضآلة والدونية والتهديد باستخدام العنف المادى الجسدى وتجاهل رغباتها فيما يتعلق بتفاصيل حياتها الزوجية .

ج- **التهديد:** كثيراً ما يستخدم الزوج هذا الأسلوب المتكرر بالطلاق سواء داخل أو خارج البيت كنوع من الوعيد أثناء التعاملات اليومية دون اعتبار الحرمة وأهمية العلاقات الزوجية ومكانتها مما يؤدى إلى خوف الزوجة والاستجابة لكل طلباته رغما عنها .

ثانيا - *العنف المادي*:

أ- **الضرب:** وهو أقصى صور العنف ضد المرأة وهو منتشر لدرجة أنه أصبح جزء من السلوك الشعبى غير المؤثم وغير المحرم .

وتنتشر ظاهرة ضرب الزوجات على نطاق واسع وفى جميع المستويات الاجتماعية ويعترف بها المجتمع بما فى ذلك أسرة الزوجة، وقد يكون الضرب مبرحاً يترك كدمات وجروح وكسور. وفى الأحياء الشعبية يعتبر ضرب

الزوجات من قبل الأزواج أمرا عادياً وشبه مستمر لأى سبب، وهو لا يعتبر جريمة مطلقاً لأنه يدخل فى تقديرها عوامل كثيرة مثل وضع المرأة الاجتماعى والثقافى الذى يجعل القاضى قد يميل إلى الحكم بأن العنف فى هذه الحالة هو من الأمور المقبولة اجتماعيا نظرا للمستوى الاجتماعى للضحية .

ب- **القتل:** ويمثل قمة صور العنف وخاصة فى الأسرة، وقد تتباين أسباب قتل المرأة وممارسة العنف ضدها بسبب الغيرة والشك والكراهية، واعتراض الزوجة على الزواج الثانى للزوج والإدمان، والتسلط والسيطرة.

ج- ويعد انسحاب الرجل من الحياة الزوجية بالإنفصال والطلاق نوع من العنف ضد الزوجة فيعتبره الرجل حق من حقوقه .

د- **الإنتهاك الجنسى للزوجة من قبل الزوج:** وهو أحد أنماط العنف الموجه للزوجة أكثر من كونه سلوك جنسى منفصل قائم بذاته، فيعتر شكلا من أشكال القهر والعقاب الواقع على الزوجة ولا يمكن فهم ومناقشة الانتهاك الجنسى للزوجة إلا فى ضوء العلاقة الأشمل وهى علاقة الرجل بالمرأة داخل المجتمع فى نطاق المجتمع وثقافته، فالاغتصاب هو ميكانيزم اجتماعى لسيطرة الرجل على المرأة وهو يعتمد على التهديد والتخويف للمرأة واستخدام القوة والعنف ليس فعل جنسى الغرض منه المتعة وأنما هو تطبيق لقوة الرجل على المرأة .

مجالات العنف ضد المرأة :

طرحت قضايا المرأة علىأجندة السياسة الدولية مرات عديدة، فقد سبق ذلك كثير من المؤتمرات الدولية التى خصصت فى إطار الأمم المتحدة لقضايا المرأة والتى بدأت عام 1975 بمؤتمر المكسيك للنساء، فاتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء فى عام 1979 ومؤتمر كوبنهاجن للنساء عام 1980 ثم مؤتمر نيروبى للنساء عام 1985 فإعلان

الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد النساء عام 1993 ثم مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية 1994 ومؤتمر بكين للنساء 1995، الأمر الذى يعنى أن قضايا المرأة لم يتجاوز عمرها دولياً 25 عاما ثم الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة حول المرأة والتى ضمت وفود 187 دولة من بينها مصر عام 2000 والتى ناقشت المرأة صحياً وتعليمياً والممارسات السيئة ضدها، وطالبت باجراءات رادعة لمنع صور الاضطهاد التى تتعرض لها المرأة بما فى ذلك الإيذاء البدنى والجسمى .

أ- التمييز ضد المراة فى مجال التعليم :

تعتبر مشكلة الأمية للمرأة هى التحدى الأول الذى يواجه المرأة فى القرن الحالى. بما يعن أن تلك المشكلة تحتاج إلى إعطائها الأولوية خاصة فى التصدى لمشكلات المرأة وأن الاسهام فى علاجها يساعد على حل المشكلات الأخرى للمرأة التى ترتبط بها أو تتفرع عنها كالتدنى فى مكانتها الاجتماعية وانخفاض مستواها الاقتصادى وقلة إسهامها فى القوة العاملة وادراكها بمشكلاتها البدنية والصحية .

وفى تقرير لليونسكو عام 1993 حول الأمية بين النساء قد تبين أن نسبة الأمية لعام 1990 بين النساء وصل إلى 60%، كما قدر تقرير التنمية البشرية عدد الأميات فى مصر عام 1992 بـ11 مليون أمرأة أمية وستصل إلى 47.8% عام 2015 .

ويمكن القول أن من أسباب عدم التكافؤبين فرص تلقي العلم للفتيات هو نقص التوعية لدى الآباء الذين يفتقدون الوعى بقيمة العلم أساساً خاصة فيما يتعلق بتعليم الفتيات حيث لاتحظى الفتاة بنفس الاهتمام الذى يحظى به الذكر ومن ثم نجد أن نسبة الأمية فى مصر مرتفعة للإناث 61.8 % بالمقارنة بالذكور 37.8 فالمرأة هى الضحية الأولى لتراجع مجانية التعليم وتكافؤ الفرص

حيث باتت الأسرة الفقيرة تقدم الولد على البنت فى تلقى التعليم التقليدى مما يشهد به واقع التسرب من التعلم الأكثر من الضعف من الإناث عن الذكور مما يعنى مزيداً من تهميش الاهتمام بتعليم المرأة كمدخل طبيعى لحصولها على كافة حقوقها .

ويحظى التعليم بأهمية كبيرة كمتغير مرتبط بسلوك العنف ضد المرأة، فعلى مستوى الطبقة المنخفضة يكون الجهل ومستوى التعليم المنخفض والأمية سبباً وراء بعض المعتقدات الخاطئة عند المرأة مثل: أن الأنثى من طبقة متدنية عن الرجل وإنما يجب أن تلبى كل طلبات الزوج دون مناقشة .

ب- *التمييز ضد المرأة فى مجال العمل*

بالرغم من وجود مساواة كاملة للمرأة المصرية فى التشريعات والقوانين بالنسبة لحق العمل لدرجة أنها تفوق فى بعض الأحيان الكثير من الدول، لكن عند النظر إلى التطبيق الفعلى لهذه القوانين نجد أن الصورة مختلفة والمساواة لم تتحقق .

ولقد ظهرت تيارات ثقافية تحاول أن تقود بالمرأة للعصر العثمانى- عصر الحريم – فلاحظنا تراجعا عند مبدأ المساواة بالنسبة للمرأة فى مجال العمل، وظهر ذلك فى بعض الممارسات المخالفة للدستور والتشريعات مثل الاعلان فى الصحف اليومية عن وظائف خالية والاشتراط للمتقدم أن يكون رجل. ويستند هذا التفضيل إلى الحجج التى تتعارض مع الدستور والقانون مثل انخفاض انتاجية المرأة العاملة وقصرها فى تحمل مهام وظيفتها نتيجة لانشغالها بمشاكل أسرتها وزوجها وأطفالها.

فغالبية النساء العاملات فى مصر لا يمارسن العمل من أجل تحقيق ذات مستقلة أو من أجل تحررهن الاقتصادى الذى من شأنه أن يساعد فى إعادة تشكيل علاقات القوة القائمة بينهن وبين الرجال بل هن فى معظم الأحيان يعملن

من أجل مساعدة الزوج وتحسين مستوى المعيشة، وقد لا يكون الزوج موافق على العمل إلا أن ظروف معينة تضطره إلى قبول ذلك

ولعل من الأسباب التى تدعوا عددا من الأزواج إلى عدم الرضا بعمل زوجاتهم اعتقاد البعض بأن عمل المرأة ضار وتأثيره سيئاً على الأطفال أو خشية من منافسة زوجاتهم لهم. وقد ترتب على نزول المرأة للعمل واتساع نطاق أدوارها الاجتماعية نتائج كثيرة على المستوى النفسى والاجتماعى على المرأة نفسها فى علاقتها بذاتها وعلاقتها بالآخرين (الزوج والأولاد) ثم فى علاقتها بالمجتمع .

ولم يخلص الاستغلال الاقتصادى للمرأة من تبعيتها الاجتماعية والاقتصادية للرجل بل تحول إلى تنوع من الاستغلال والقهر فأصبح العمل عبئاً إضافياً يضاف إلى عمل المرأة فى المنزل. فالأعمال التى تسند للنساء عادة هى التى تطلب مهارة أقل ويدفع لها أجوراً أقل ويبقى حظهن فى الترقى والتقدم أقل من حظوظ الرجال وتبقى فجوة كبيرة بين متوسط المرأة ومتوسط دخل الرجل حيث نجد تقسيم صارم للأعمال على أساس الجنس .

وتزداد المشكلة سوءاً بالنسبة للنساء المسئولات عن إعالة أسرهن إذ يتركز معظمهن فى الشرائح السكنية الأكثر فقراً حيث لاتزال مشاركتهن بالنشاط الاقتصادى ضعيفة، كما أنهن يتعرضن للبطالة أكثر من الرجال بسبب الركود الاقتصادى، كما لا تتوافر لهن فرص التدريب المهنى مثل الرجال ومن هنا بدأت ظاهرة تأنيث الفقر .

وظاهرة عمالة الأطفال للإناث تعبر عن أشكال العنف لأنها تؤثر سلبياً عليهم أكبر من الذكور، لأن الذكر يتعلم حرفة فى المجتمع تزيد من كفاءتهم وتؤهلهم لمستقبل أفضل، أما الفتيات فيعملن كخادمات فى المنازل، وهو عمل لا يؤهلهن لأى عمل غيره مما يعرضهن بصورة أكبر لاحتمالية الإغتصاب

الجنسى لوجودهن فى منازل تحوى أسر غريبة عنهم مستغلين فى ذلك صغر سنهن وحاجتهم للعمل .

ج- التمييز ضد المرأة فى مجال الصحة

يلاحظ أن وفيات الأطفال الإناث تزيد عن وفيات الذكور فى السن بين ست وخمس سنوات، ويرجع ذلك إلى مشاركة الأطفال فى الأسر الفقيرة خلال الفطام طعام الكبار، كما يعطى الطفل الذكر نصيباً أكبر من الطعام عن الطفلة الأنثى، كما تعطى أولوية الرعاية الصحية للإبن الذكر دون الأنثى وذلك فى بعض الطبقات ومن هنا تزيد وفيات الإناث عن الذكور فى هذه المرحلة العمرية.

إن درجة انتهاك حقوق الطفل وخاصة الأنثى تميل إلى الإرتفاع فى حالة انتماء الطفلة لأسرة فقيرة من حيث المستوى الاقتصادى والاجتماعى بينما تقل درجة هذه الانتهاكات فى حالة انتماء الطفل لأسرة متوسطة أو موسرة .

هناك بعض الممارسات الاجتماعية التى كان فيها الانتهاك البدنى والنفسى للصغيرات واضحاً، ومن أبرز هذه الممارسات عملية ختان الإناث ويجدر التأكيد على أن نسبة الإناث اللاتى تجرى عليهن هذه العملية تقدر بحوالى 95% فى السن بين 3: 12 سنة، وأن هذه العملية تمارس على نطاق واسع فى القطاع الريفى والمناطق الشعبية فى مصر. وفى هذا المناخ الاجتماعى الذى تنتشر فيه تلك الممارسات الخاطئة يجعل الفتاة فى حالة قلق واضطراب، كما أن عملية ختان الإناث تتصل بالنسيج العام لثقافة المجتمع المصرى وما يسوده من مناخ عام يتصف بالأمية ومجتمع يميل أفراده إلى التمسك بالتقاليد والأفكار القديمة التى درج عليها آباؤه وأجداده.

فينظر المجتمع للأنثى على أنها مصدر للرذيلة والشر، فتحرم الفتاة فى المستقبل من العلاقة العاطفية والجنسية السوية وتتعرض لأخطار جسيمة وذلك دون سند طبى بل نتيجة لاتجاه اجتماعى خاطئ ونتيجة لقيم ومعايير مجتمع تسهم فى ممارسة العنف ضد المرأة .

د- التمييز ضد المرأة فى مجال التشريعات

إن القانون العادل هو الذى يحكم على الناس بمقياس واحد ولكن فى ظل قوانين النظام الأبوى تبدو هذه القوانين ظالمة، بل لا نغالى فى القول بأن تلك القوانين والخاصة بالمرأة خاصة هى قوانين جائرة وتمارس شكلاً من أشكال التفرقة العصرية على المرأة. فآثار التمييز واضحة بين الرجل والمرأة فى قانون الجنسية رقم 1975/26، فيحرم هذا القانون أبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبى من حق الحصول على الجنسية المصرية إلا فى حالة استثنائية، وهى أن يكون الطفل قد ولد فى مصر من أب مجهول، مجهول الجنسية، عديم الجنسية، بينما يعطى أبناء الأب المصرى الحق فى الحصول على جنسية الأب، وفى هذا فرق لمبدأ المساواة وإهدار لحق من حقوق الإنسان لأنه يعاقب المرأة المصرية على ممارستها لحق اختيار شريك حياتها وينشأ عن هذا الوضع مشكلات انسانية واجتماعية كثيرة. كذلك فالمرأة المصرية محرومة من الحصول على جواز سفر إلا إذا أخذت موافقة مكتوبة من والدها أو زوجها .

خامساً- العنف والطلاق :

اعتمد المشرع المصرى العنف كأحد أسباب التطليق فنص فى المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 1929 المعدل بأنه."إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها يجوز لها أن تطلب من القاضى التفريق وحينئذ يطلقها القاضى طلقة بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما، وبالتالى تستطيع الزوجة الحصول على الطلاق لأسباب عدة منها:

- **الضرر**: ويعد العنف المادى أو المعنوى أحد مؤشرات هذا الضرر.
- **الزواج بأخرى**: مما يشكل عنفاً معنوياً، إلا أن القانون ربط استخدام هذا الحق بمرور عام فقط على تاريخ الزواج أو تاريخ علم الزوجة بهذا

الزواج وألزم على الزوجة إثبات هذا الضرر، حيث لم يعد الزواج بأخرى فى ذاته ضرر يستوجب الطلاق.

ورغم ذلك ففى الواقع تصطدم المرأة عند مطالبتها بحقها فى التطليق بعبء إثبات الضرر وبإجراءات معقدة تستغرق عدة سنوات أو أكثر وذلك بسبب تعنت الزوج ورغبته فى إطالة أمد التقاضى للكيد فى زوجته فيلجأ إلى الطعن فى حكم التطليق بالاستئناف مما يضطر النساء إلى اللجوء إلى الخلع والتنازل عن حقوقها لتفادى إجراءات طلاق معقدة.

- **أسباب الطلاق**

هناك أسباب عديدة قد تؤدى إلى حدوث مشكلة الطلاق يمكن رصد بعضها كالتالى:

أ) أسباب ترجع إلى الزوج: نذكر منها على سبيل المثال:

1- عدم إخلاص الزوج (الخيانة الزوجية).

2- سوء خلق الزوج.

3- سوء معاملة الزوج لزوجته.

4- سوء معاملة الزوج لأبنائه.

5- هجر الزوج لزوجته لفترة طويلة.

6- طول غياب الزوج عن البيت (السفر الطويل).

7- دخول الزوج السجن لفترة طويلة.

8- عدم قيام الزوج بالإنفاق على زوجته وأبنائه.

9- إدمان الزوج.

10- مرض الزوج بمرض لا يمكن البرء منه.

11- العجز الجنسى لدى الزوج.

12- زواج الزوج بزوجة أخرى دون علم الزوجة الأولى مع معرفته بالضرر الذى سيقع عليها.

13- فهم الزوج الخاطئ لمفهوم الحرية.

ب) أسباب ترجع إلى الزوجة: نذكر منها على سبيل المثال:

1- عدم إخلاص الزوجة (الخيانة الزوجية).

2- سوء خلق الزوجة.

3- سوء معاملة الزوجة لزوجها.

4- سوء معاملة الزوجة لأبنائها.

5- عدم طاعة الزوجة لزوجها.

6- مرض الزوجة بمرض لا يمكن البرء منه.

7- شعور الزوجة بالاشمئزاز من زوجها.

8- كون الزوجة عاقر.

9- موت الأطفال التى تلدهم الزوجة.

10- البرود الجنسى لدى الزوجة.

11- عدم صلاحية الزوجة للاستمتاع به بسبب عيوب قائمة بها أو لكبر سنها.

12- زواج الزوج بأخرى بدون علم الزوجة وعدم قدرتها على تحمل مضار ذلك.

13- كثرة المطالب المالية وإرهاق الزوج مادياً.

14- فهم المرأة الخاطئ لمفهوم الحرية.

15- خروج المرأة للعمل بما يؤثر بالسلب على الزوج والأبناء.

جـ) أسباب عامة:

كذلك هناك أسباب عامة أو مشتركة عديدة قد تلعب دوراً فى حدوث مشكلة الطلاق منها على سبيل المثال:

1- الزواج المتسرع وعدم التأنى فيه.

2- تدخل أسر الزوجين.

3- إذا اشتد النزاع بين الزوجين ولم يمكن انقطاعه بينهما بطريقة من الطرق المنصوص عليها فى كتاب الله تعالى.

4- عدم فهم الدين فى أمور الزواج والطلاق.

5- قلة الدخل (الفقر).

6- زيادة الدخل (الرفاهية الزائدة).

7- ضغوط العمل.

8- ضغوط الحياة.

9- التأثير السلبى للثقافة الغربية على ثقافة المجتمع فيما يتعلق بالحياة الأسرية.

10- تباين المستوى الاجتماعى بين الزوجين.

11- الزواج من غير العربية "أجنبية".

هذا ويمكن تصنيف أسباب الطلاق إلى :

أ) أسباب اقتصادية، مثل:

1- الفقر الشديد.

2- الحاجة والكفاف.

3- الدخل.

4- التبذير.

5- عدم تحمل الزوج للمسئوليات المالية.

6- ضائقة مالية مفاجئة.

7- ضائقة مالية دائمة.

8- غياب الزوج وعدم قيامه بواجب الصرف على المنزل على الإطلاق.

9- سكن الزوجين فى منزل أسرة الزوج.

10- سكن الزوجين فى منزل أسرة الزوجة.

ب) أسباب صحية، مثل:

1- مرض الزوج المرمن.

2- مرض الزوج المعدى.

3- مرض الزوجة المزمن.

4- مرض الزوجة المعدى.

5- مرض الزوج الذى يعيقه عن القيام بالعلاقات الزوجية.

6- مرض الزوجة الذى يعيقها عن القيام بالعلاقات الزوجية.

7- عدم القدرة على الإنجاب (العقم).

8- تعاطى الممنوعات والمسكرات.

جـ) أسباب شخصية واجتماعية، مثل:

1- الخيانة الزوجية من قبل الزوج.

2- الخيانة الزوجية من قبل الزوجة.

3- التشكيك فى عفة الزوجة.

4- الزواج المبكر.

5- الزواج من الأقارب.

6- عدم وجود انسجام عاطفى وجنسى بين الزوجين.

7- عدم إعطاء الحرية للفتاة لاختيار الزوج.

8- تدخل أحد الزوجين فى شئون الآخر.

9- الخروج للحياة العملية والعمل خارج المنزل بالنسبة للزوجة.

10- عدم الشعور بالأمان مع الزوج / الزوجة.

11- كشف العلاقات والأسرار قبل الزواج.

د) الأسباب المتعلقة بالمعاملة بين الزوجية، مثل:

1- سوء الظن والشك بالطرف الآخر وعدم الثقة بين الزوجين.

2- تباين المستوى الاجتماعى.

3- تقييد الأخطاء وتسجيل المواقف وإثارتها كل فترة.

4- عدم التعامل بين الزوجين كشركاء فى هذه الحياة.

5- وجود ازدواجية فى أسلوب تربية الأبناء وتباين وجهات النظر.

6- سوء معاملة الزوج لزوجته.

7- سوء معاملة الزوجة لزوجها.

8- ضعف الوازع الدينى والخواء الروحى والجرى وراء الملذات.

9- غيرة الزوج الشديدة.

10- غيرة الزوجة الشديدة.

11- سوء أخلاق الزوج (التكبر - الظلم - الغطرسة).

12- سوء أخلاق الزوجة (تكبر - الظلم - الغطرسة).

13- الاعتداء الجنسى (الضرب) او اللفظى المتكرر.

14- استعلاء الزوج على زوجته وعلى أسرتها.

15- استعلاء الزوجة على الزوج وعلى أسرته.

16- عدم وجود توازن بين أدوار الزوجين فى المنزل وسيطرة طرف على طرف آخر.

17- كثرة الجدل بين الزوجين.

18- العناد والتعصب للرأى.

19- جهل أحد الطرفين (الزوجان) او كليهما بأسلوب الحوار واستخدام اللوم والمعاتبة الشديدة.

20- الصمت الزوجى.

- الآثار المترتبة على الطلاق

يترتب على الطلاق كمشكلة اجتماعية وأسرية خطيرة آثار عديدة يمكن تحديد البعض منها كما يلى:

1- الآثار النفسية السيئة على كل من الزوج والزوجة والأبناء، بل على كل من أسرة الزوح وأسرة الزوجة.

2- الآثار الاجتماعيه السيئة حيث أن الطلاق يعتبر مشكلة أسرية تؤثر بالسلب على كيان الأسرة وتؤدى إلى تفككها وسوء التنشئة الاجتماعية للأبناء وهذا بدوره يساهم فى إضعاف النسيج الاجتماعى فى المجتمع، كذلك قد يؤدى الطلاق إلى تشرد الأبناء وانحراف النساء ....

3- الآثار الاقتصادية، فالطلاق يمثل خسارة اقتصادية للطرف الذى يطلب الطلاق ... فيتنازل الزوج الذى يتخلى عن زوجته أو يهجرها بغير سبب معقول عن الثمن الذى دفعه فيها - المهر - والهدايا التى قدمها لها .... أو يدفع غرامة أو يتنازل عن بعض أسلاكه لها.

كذلك فإن الطلاق بلاشك سوف يؤثر على إنتاجية كل من الزوج والزوجة بعد الطلاق نظراً لمعاناتهم النفسية والاجتماعية الناتجة عن مشكلة الطلاق وما يترتب على الطلاق من مشكلات أخرى متعلقة بالسكن والنفقة وحضانة الأبناء ...

وهناك مقولة ثبت صدقها من خلال الشواهد الميدانية والبحوث العلمية فى مجال الأسرة، هى أن الأطفال هم أكثر من يتحمل ضريبة الطلاق الكبرى.

فالطلاق يؤثر على الحالة النفسية للأبناء وعلى توازن الشخصية لديهم ويؤدى إلي لضطراب عملية التنشئة الاجتماعية لديهم، وغالباً ما يشعر الأبناء ببعض المشاعر السلبية مثل الخوف والقلق والإحساس بعدم الأمان والحيرة والوحدة ... كذلك نجد أن سلوكيات الأبناء تتأثر بالسلب فقد يمارس الأبناء هذه السلوكيات :

الإنطواء والإنعزال والإنسحاب ... أو يمارسوا هذه السلوكيات: كراهية الوالدين والحقد على المجتمع، والعدوان، والتخريب، والعنف.

كذلك وجد أن كثيراً من أبناء الأسر المتصدعة لديهم تبول لا إرادى (إذا كانوا صغاراً) ويعانون من الفشل الدراسى ويمارسون الكذب والسرقة أحياناً.

كذلك فإن مشكلة الطلاق لا تؤثر بالسلب على الزوج والزوجة والأبناء فقط بل لها آثار سلبية على العائلة والقبيلة ككل والمجتمع المحلى الكبير، فلقد وجد أن هناك علاقة بين مشكلة الطلاق وزيادة معدلات الجريمة والانحراف وجناح الإحداث فى المجتمع.

سادسا - موقف الإسلام من العنف ضد المرأة

تعد العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية من أهم الأطر الثقافية التى تقدم سنداً وتبريراً للعنف ضد المرأة فضلاً عن القيم العشائرية والثقافة الذكورية التى تعلى من شأن الرجل وتعامل المرأة بدونية واحتقار وتضعها فى الدرجة الثانية من السلّم الإنسانى، ويستند ذلك إلى التفسير الخاطئ لبعض النصوص الدينية والتى تفسر فى الكثير من الأحيان لصالح الرجل فتتمخص عنها أحكام فقهية تُنال من المكانة الإنسانية للمرأة، أو تسلبها حقوقها ودورها فى الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ما يدعم سلطة الرجل، ويعطيه التبريرات فى ممارسة العنف .

يتهم الدين الاسلامي ونصوصه وتفسيراتها وبعض أحكامه الشرعية بأنه أحد مصادر العنف ضد المرأة، إلا أن لبعض الفقهاء والمتنورين منهم رأى مختلف.

جاء فى (القرآن الكريم) (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة) وورد في حديث النبى الأكرم (إن النساء شقائق الرجال). وكذلك قوله (استوصوا بالنساء خيراً). ويقف على رأس الفقهاء المجددين المجتهد اللبنانى (محمد حسين فضل الله) الذى تميزت مواقفه بروح التجديد والإبداع التى يتسم بها فكره الاجتماعى، وقد ثارت ثائرة المؤسسة الدينية والكثير من رجال الدين حين أصدر بيانا شرعياً بمناسبة اليوم العالمى

لمناهضة العنف ضد المرأة، والذى أفتى فيه (يجوز للمرأة الدفاع عن نفسها ضد عنف الرجل) فيقول (محمد حسين فضل الله وهو يتحدث عن العنف ضد المرأة، " العنف النفسى الذى يهدد فيه الزوج زوجته بالطلاق أو بغيره، أو عندما يتركها فى زواجها كالمعلقة، فلا تعامل كزوجة، أو الذى يستخدم فيه الطلاق كعنصر ابتزاز لها فى أكثر من جانب، فتفقد بالتالى الإستقرار فى زواجها، مما ينعكس ضررا على نفسيتها وتوازنها. إلى العنف المعيشى الذى يمتنع فيه الزوج أو الأب من تحمل مسؤولياته المادية تجاه الزوجة والأسرة، فيحرم المرأة من حقوقها فى العيش الكريم، أو عندما يضغط عليها لتتنازل عن مهرها الذى يمثل – فى المفهوم الإسلامى – هدية رمزية عن المودة والمحبة الإنسانية، بعيدا عن الجانب التجارى. إلى (العنف التربوى) الذى تمنع معه المرأة من حقها فى التعليم والترقى فى ميدان التخصص العلمى، بما يرفع من مستواها الفكرى والثقافى ويفتح لها آفاق التطور والتطوير فى ميادين الحياة، فتبقى فى دوامة الجهل والتخلف؛ ثم تحمل مسئولية الأخطاء التى تقع فيها نتيجة قلة الخبرة والتجربة التى فرضها عليها العنف .

والعنف فى العمل الذى يميز بين أجر المرأة وأجر الرجل من دون حق، مع أن التساوى فى العمل يقتضى التساوى فيما يترتب عليه، علماً بأن المجتمع بأسره قد يمارس هذا النوع من العنف عندما يسن قوانين العمل التى لا تراعى المرأة أعباء الأمومة أو الحضانة أو ما إلى ذلك مما يختص بالمرأة، إضافة إلى استغلال المدراء وأرباب العمل للموظفات من خلال الضغط عليهن فى أكثر من مجال. لقد وضع الإسلام للعلاقة بين الرجل والمرأة فى الحياة الزوجية والأسرة عموماً قاعدة ثابتة. واعتبر الإسلام أن المرأة – فى إطار الزواج – كائن حقوقى مستقل عن الرجل من الناحية المادية، فليس للرجل أن يستولى على أموالها الخاصة، أو أن يتدخل فى تجارتها أو مصالحها التى لا تتعلق به كزوج، أو لا تتعلق بالأسرة التى يتحمل مسئولية إدارتها.

والإسلام لم يبيح للرجل أن يمارس أى عنف على المرأة، في حقوقها الشرعية التى ينشأ الالتزام بها من خلال عقد الزواج، أو فى إخراجها من المنزل، وحتى فى مثال السب والشتم والكلام القاسى السيئ، ويمثل ذلك خطيئة يحاسب الله عليها، ويعاقب عليها القانون الإسلامى، أما إذا مارس الرجل العنف الجسدى ضد المرأة، ولم تستطيع الدفاع عن نفسها إلا أن تبادل عنفه بعنف مثله، فيجوز لها ذلك من باب الدفاع عن النفس، كما أنه إذا مارس الرجل العنف الحقوقى ضدها، بأن منعها بعض حقوقها الزوجية، كالنفقة أو الجنس، فلها أن تمنعه تلقائيا من الحقوق التى التزمت بها من خلال العقد .

ويؤكد الإسلام بأنه لا ولاية لأحد على المرأة إذا كانت بالغة رشيدة مستقلة فى إدارة شئون نفسها، فليس لأحد أن يفرض عليها زوجاً لا تريده، والعقد من دون رضاها باطل لا أثر له.

فى ظل اهتمامنا بالمحافظة على الأسرة، فإنه ينبغى للتشريعات التى تنظم عمل المرأة أن تلحظ الموائمة بين عملها، عندما تختاره، وبين أعبائها المتعلقة بالأسرة، وإن أى إخلال بهذا الأمر قد يؤدى إلى تفكك الأسرة مما يعنى أن المجتمع يمارس عنفا مضاعفاً تجاه تركيبته الاجتماعية ونسقه القيمى .

لقد أكد الإسلام على موقع المرأة إلى جانب الرجل فى الإنسانية والعقل والمسئولية ونتائجها، وأسس الحياة الزوجية على أساس من المودة والرحمة، مما يمنح الأسرة بعداً انسانيا يتفاعل فيه أفرادها بعيداً عن المفردات الحقوقية القانونية التى تعيش الجمود والجفاف الروحى والعاطفى، وهذا ما يمنح الغنى الروحى والتوازن النفسى والرقى الثقافى والفكرى للإنسان كله، رجلاً كان أو أمرأة، فرداً كان أو مجتمعاً .

ويرى الدكتور محمد عبد الملك المتوكل (من اليمن) وكان المنسق العام للمؤتمر القومى – الإسلامى، يرى فى دراسة عن الإسلام وحقوق الإنسان

"نشرت ضمن كتاب حقوق الإنسان العربى 1999 أن "المساواة التامة بين الرجل والمرأة فى الإسلام هى القاعدة الأساسية والإتجاه العام ، أما الأحكام الجزئية التى تخالف هذا الإتجاه أو تبدو أنها تخالفه، فلابد من البحث عن معقوليتها فى المقاصد وأسباب النزول .

يقول الدكتور الحبش: "أن ما تقوم به بعض البلاد الإسلامية .. من صد المرأة عن المشاركة فى الحياة العامة .. هو خيار واحد من خيارات أخرى فى التاريخ الإسلامى، وهو مردود ببيانات القرآن والسنة "ويستطرد الدكتور الحبش مستشهدا بالإمامين القرطبى والعسقلانى الذين" جزما بأن المرأة قد بلغت رتبة النبوة فى شخص السيدة الطاهرة مريم بنت عمران والدة السيد المسيح، ولاشك فى أن بلوغها مرتبة النبوة إقرار من هذين الإمامين الجليلين بأنه لا تصد المرأة عن رتبة الولاية إذا كانت لها كفؤاً) "

أما الدكتور محمود عكام فيقول: "للمرأة الولاية إذا امتلكت مقوماتها كما هو الأمر بالنسبة إلى الرجل، ولا يمكن أبداً أن تفقد صفة الأنوثة أحقية المرأة بالولاية إذا كانت مقتدرة وممتلكة لمقوماتها. والمقصود بالولاية هنا: الولاية بشكل عام، حتى إذا وصفناها بالعامة صار المراد منها الرئاسة العامة، وإلا فماذا يعنى حديث الرسول الكريم القائل "إن النساء شقائق الرجال " .

ويمكن القول أن المواثيق العربية والإسلامية الخاصة بحقوق الإنسان يزداد انفتاحها على مبدأ المشاركة السياسية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل، وأن أدبيات المفكرين والدارسين والفقهاءأكثر انفتاحا على هذا المبدأ من المواثيق، وأن كل ذلك الانفتاح لايخل بالشريعة الإسلامية الغرّاء، بل على العكس إذ يقرر معظم أصحاب الرأى أنه، أى الانفتاح، إنما هو مستمد منها، أى من الشريعة .

سابعا - المنظور التشريعى من العنف ضد المرأة -

أكد إعلان وبرنامج عمل فيناً (1993) علىضرورة محاربة التمييز ضد المرأة كأحد أشكال العنف ضد المرأة حيث ورد بالفقرة 38 من الاعلان ما يلى: "يشدد المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان بصفة خاصة على أهمية العمل من أجل القضاء على العنف ضد المرأة فى الحياة العامة والخاصة والقضاء على جميع أشكال المضايقة الجنسية والاستغلال والاتجار بالمرأة والقضاء على التحيز القائم على الجنس فى إقامة العدل وإزالة أى تضارب يمكن أنْ ينشأ بين حقوق المرأة والآثار الضارة لبعض الممارسات التقليدية أو المتصلة بالعادات والتعصب الثقافى والتطرف الدينى " .

* نظراً لأهمية القانون فى إحداث تطور اجتماعى من خلال ضمان المساواة بين المواطنين والحد من العنف .
* فقد وضعت مصر مراجعة وتعديل التشريعات فى أولى المهام للحد من العنف .
* الأمر الذى ساهم فى تقدم مصر فى مجال الإصلاح القانونى لاسيما المتعلق بحقوق النساء .
* فمنذ مطلع الألفية الثالثة شهدت مصر تغييرا ايجابيا فى العديد من التشريعات ساهمت بشكل فعال فى إقرار الحماية للنساء .
* إلا أن مصر ما زالت بحاجة إلى بذل الكثير من الجهد لضمان هذه الحقوق القانونية لما للقانون من أهمية خاصة لاسيما للنساء .
* فهو يحدد الحقوق وكيفية تطبيقها وتأثير ذلك على المواقع القانونية للأفراد وما يتبعه من حقوق تخول سلطات لبعض الأفراد على البعض الآخر وعدالة توزيع هذه الحقوق مما يساهم فى الحد من العنف .

أ- الإطار القانونى لحماية المرأة من العنف :

1- الدستور المصرى :

مادة (40): المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

مادة (8): تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

المادة (10): "تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب وتوفر لها الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم".

المادة (11): "تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية دون الاخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

2- *الاتفاقات الدولية*

- *اتفاقية القضاء على العنف*

المادة (1): بأنه أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أي أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

3- *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان*

أكد الاعلان على المساواة بين البشر ونبذ التمييز والعنف .

المادة (1): يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء .

المادة (3): لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه.

المادة (7): الناس جميعاً سواء أمام القانون، وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حق التمتع

بالحماية من أى تمييز ينتهك هذا الاعلان ومـــن أى تحـــريض على مثل هدا التمييز .

4- **اتفاقية الغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة**

المادة (6): تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بمـــا فـــى ذلـــك التشريعى منها، لمكافحة جميع أشكال الإتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة.

المادة (15): تعترف الدول الأطراف للمرأة بالمساواة مـــع الرجـــل أمـــام القانون.

الأهداف الإنمائية للألفية

أكدت فيما يتعلق بحقوق الإنسان، الديمقراطية والحكم الرســمى علـــى ضرورة مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة وتنفيذ الأتفاقية .

5- **العنف ضد المرأة وقوانين الأسرة**

تتنوع أشكال العنف بين القانون والممارسة فى العديد من القضايا منها :

* العنف والزواج الرسمى وغير الرسمى والزواج بعد الاغتصاب .
* الزواج المبكر .
* الزواج غير الرسمى .
* الزواج بعد الاغتصاب- اكراه ضحية الاغتصاب على الزواج من الجانى.
* العنف والطلاق .
* حقوق الإنسان بعد الطلاق .

1) اشكالية عبء الإثبات .
2) إشكاليات تنفيذ الأحكام .
3) اشكاليات الإعلانات القضائية .
4) إشكالية دعوة التطليق خلعاً .

5) إشكاليات مكاتب تسوية المنازعات والتعسف.

6) التعسف فى استخدام حق الولاية .

* استخدام الأطفال كأداة للعنف ضد المرأة :

- دعوى نفى النسب حيث لايرتب القانون تبعات رادعة.
- استغلال ولاية الأب على أبناءه فى التلاعب للإضرار بالمرأة .
- عدم الإبلاغ عن ميلاد الطفل واستخراج شهادة الميلاد له للتنكيل بالأم .
- الطرد من مسكن الزوجية عند انتهاء الحضانة.
- الامتناع عن النفقة: حيث تتعدد المشكلات الإجرائية مما يضاعف أزمة النساء، وعلى سبيل المثال :

أ) عدم فاعلية إجراءات النفقة المؤقتة.

ب) طول إجراءات دعوى الحبس للحصول على دين النفقة.

ج) محدودية دور صندوق تأمين الأسرة .

- خطف الأطفال فى حضانة أمهاتهم .
- الرؤية .

* الحقوق المتعلقة ببيع وشراء الممتلكات الزوجية .

6- **العنف ضد المراة وقانون العقوبات** :

* العنف المنزلى .
* قواعد الإثبات المتعلقة بالعنف .
* الاغتصاب متضمنا الاغتصاب الزوجى .
* جرائم الشرف وعقوبة القتل على خلفية الشرف .
* الإتجار بالبشر .
* غياب الحماية على مستوى النص مثل التحرش الجنسى .
* تبرير العنف على مستوى النص القانونى .

7- العنف ضد المرأة وقانون العمل

التحرش الجنسى

* لم تتضمن قوانين العمل فى أى مادة من مواده جزاء جنائى لأى فعل يمثل عنف (لفظى أو بدنى أو تحرش جنسى) بل كل الجزاءات التى وردت فى قانون العمل هى جزاءات تأديبية تتدرج حسب نوع الفعل المرتكب وإذا كان الفعل المرتكب يمثل جريمة فهو يحيل فى شأنها إلى مواد قانون العقوبات.

* ومن ثم لايعد التحرش الجنسى جريمة فى قانون العمل لعدم قدرة المرأة على الإبلاغ عن التحرش حيث كثيراً ما يتم التمييز ضد المرأة التى تبلغ عن تحرشها فى العمل حينما لا تستطيع الإثبات فينصف الجانى وتنفى الضحية وأحيانا تحال الشكوى إلى رئيس العمل مرتكب الواقعة نفسها، ومما تفاقم سوء الأمر إحجام زملائها عن الشهود معها خوفاً على وظيفتهم.

– **اجراءات الشكوى حال ثبوت العنف :**

يحق للضحية اتخاذ اجراءات الشكوى عن طريقين :

الأول: طبقا لقواعد قانون العمل ويتم التحقيقات فيها والتى تستلزم تقديم الأدلة بالطرق المنصوص عليها فى قانون العمل والعقوبات فيها جزاءات إدارية.

الثانى: طبقاً لقواعد قانون الاجراءات الجنائية والتى تستلزم تقديم بلاغ للشرطة أو النيابة العامة واحضار شهود ... الخ .

8- العنف ضد المرأة والقانون المدنى:

الإنتهاك بالصمت:

جاءت أحكام القانون المدنى كلها بلا إستثناء فى كافة أبوابه عامة ومجردة تتمتع فيها المرأة بالمساواة فى جميع الحقوق المدنية مع الرجل، لكن لا يمكن تبرئة القانون من انتهاك حقوق المرأة من خلال الصمت عن النص عليها، فإذا كان القانون هو المنوط به تنظيم الحقوق فإن عدم النص عليها أو ترتيب

حماية لها يعد انتهاك بالصمت يعوق تطبيق العدالة ويحـرض علـى العنـف، ويظهر ذلك فيما يلى:

الميراث ونقل الملكية

تتخذ قواعد الميراث وإجراءات نقل التركات طبقـا لقـانون الأحـوال الشخصية والقانون المدنى واللذان يحددان بدقة أنصبة النسـاء وكيفيـة فـرز التركات، ولكن الواقع العملى يعكس عدم قدرة النساء فى الحصول على الميراث فى كثير من الحالات كما قرر المشاركين (فلا يوجد نصوص قانونيـة تعاقـب على عدم أعطاء الحقوق على سبيل المثال فى مسألة الميراث التى تُحرم منـه النساء فى كثير من الأحيان، وهناك فى الصعيد ما يطلق عليه بالرضـوى أى يرضى المرأة بأى مبلغ حتى لا تطلب ميراثها .

الحق فى التعويض

وفيما يتعلق بحق النساء فى طلب التعويض عن الاضرار الناتجة عـن العنف أو التعذيب فقد نصت المادة 251 من قانون العقوبات على التالى: "لمـن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظور أمامها الدعوى الجنائية فى أية حالة كانت عليها الدعوى حتى.صـدور القـرار بإقفال باب المرافعة طبقا للمادة 275، ولا يقبـل منـه ذلـك أمـام المحكمـة الاستئنافية" وطبقا للواقع الغملى تظل قواعد الإثبات وقواعد الإباحة (الحق فـى التأديب) عقبة أمام حصول النساء على التعويض.

التأمين :

لا تنص عقود التأمين التى نص عليها القانون المدنى فى الفصل الثالث من الباب الرابع من الكتاب الثانى منه المواد من 747 وحتى 771 أى من مواد الحماية للنساء أو الفئات الأضعف فى المجتمع والتى قد تكون بمثابة تعـويض للمرأة عن الضرر الشديد ولو كان بصفة مؤقتة حتى تستطيع مواجهة الحياة.

٩- بعض التجارب المحلية فى محاربة العنف ضد المرأه باستخدام القانون

* مقترح مشروع قانون لمناهضة العنف ضد المرأة – مركز النديم .
* حملة شارع أمن للجميع – المركز المصرى لحقوق المرأة .
* مشروع ترابط منظمات حقوق المرأة فى مصر .
* مقترح مشروع قانون الأحوال الشخصية – مركز قضايا المرأة المصرية.

الفصل الرابع

العنف ضد الزوج

أولا : مقدمة .

ثانيا : حجم الظاهرة .

ثالثا : تعريف العنف ضد الزوج .

رابعا : أسباب عنف الزوجة ضد الزوج.

خامسا : بعض بحوث ودراسات عنف الزوجة ضد الزوج.

أولاً - مقدمة.

مما لاشك فيه أن المرأة فى كل مكان وزمان تقوم بالدور الأعظم فى تكوين جيل المستقبل وفى تحديد قيمة توجهاته؛ لهذا عنى المصلحون على مر العصور بقضية المرأة وتحسين وضعها؛ لأن صلاحها هو أساس صلاح المجتمع ووسط الكم العريض من القضايا والمشكلات التى تواجهها المرأة يبرز العنف قضية من أبرز وأخطر قضايا الوقت الحاضر.

ومن هنا سوف نركز على موضوع العنف لدى المرأة، فالدافع إلى العنف ينتج من مؤثرات عديدة مختلفة، والكائن الإنسانى ما هو إلا محصلة ونتائج لما أودعته فيه الوراثة من استعدادات وإمكانات وإلى ما أثر فيه من خبرات معاشة فى إطار تراث اجتماعى وثقافى معين.

إن دراسة العنف كظاهرة من الظواهر التى ظهرت على مسرح الحياة بشكل فج يستدعى الدراسة والبحث من مختلف التخصصات؛ فالعنف ليس ظاهرة وليدة اليوم، فقد تكون أقدم رفيق عرفه الإنسان.

فالعنف قديم منذ نشأة الكون وفى الأساطير والخرافات أن الإنسان وحده هو القادر على تحويل قوته لتكون ضد نفسه، والجنس البشرى هو وحده الذى يقدر على تدمير نفسه فالعنف قديم قدم الوجود وجد منذ بداية التاريخ ومنذ حدث صراع بين البشر وهو الصراع المتمثل فى الخلاف بين قابيل وهابيل، والعنف ليس حالة ظرفية طارئة بقدر ما هو أحد أكبر مظاهر الوجود الإنسانى حيث يبرز أو يخفت تأثيره انطلاقاً من الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ومن الصعوبة دراسة العنف من كل زواياه، ولكن من الممكن دراسة بعض أشكاله فقط، فالعنف سلوك لا يمكن التنبؤ ببدايته ونهايته ودوافعه متعددة، ومما ساعد على ذلك انتشار ما يسمى بثقافة العنف تجسد اتجاهات المجتمع نحو

العنف مثل تمجيده في الروايات ووسائل الإعلام واعتناق معايير إجتماعية تقوم على أفكار مثل الغاية تبرر الوسيلة وأيضاً إذكاء قوانين التنافس فى التعـــاملات الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذى يجعله القانون أساس البقاء مما يزيـــد معه العنف وبالتالى تصبح النتيجة النهائية وجود ثقافات أساسية أو فرعية تمجد العنف وتقره شريعة بينها وتبرز نماذجه فى المجتمع.

وكلما تعقدت المجتمعات كلما تنوعت أشكال وصور العنف بما يعنى انه كلما تعقدت الحياة كلما تحول العنف إلى وسيلة لتحقيق أهداف معينة مـــن قبـــل الجماعات والأفراد وتتنوع هذه الأهداف بتنوع الموقف الذى يتفاعل من خلالـــه الجماعة أو الفرد، فالعنف فى بعض الأحيان وسيلة لتحقيق التكيف وفى أحيـــان ثانية يعد وسيلة للمقاومة وفى أحيان وسيلة لتحقيق الهيمنة والضبط، وفى ضوء ذلك فإن أية محاولة لتحديد الأنماط المختلفة للعنف لا يجب ان تنطلق كما تفعل معظم الدراسات من تصور العنف على أنه سلوك واحد فى المواقف الاجتماعية المختلفة بالعنف مهما كانت درجة شدته يتأثر بعوامل بنائية وتاريخيـــة ولـــيس سلوكاً مجتزءاً يظهر نتيجة عوامل عارضة.

ويحدث العنف فى حياة الأفراد دائرة مفرغة بحيث يؤدى إلـــى تكـــاثر السلوكيات الفظة وتراكمها إلى أن يتحول العنف إلى أســـلوب حيـــاة ويتحـــول التفاعل العنيف إلى قيمة فى حد ذاته ملخصة فى الحياة كن عنيفاً تأخـــذ حقـــك فالحق فى هذا المجتمع لا يؤخذ إلا بالقوة.

وللعنف دلالات متعددة على المستوى الشخصى والأسرى والاجتماعى يمكن فهم طبيعته بصورة أكثر جلاء وتوقع حدوثه والتهيؤ لمواجهته أو تجنبـــه إنه كالأشعة التشخيصية التى تمكننا من اكتشاف العديد من المشكلات النفســـية التى يعانى منها أطراف العنف والتى لم تكن لتظهر لولا انخراطهم فيه، فالعنف على سبيل المثال قد يكون أحد الوسائل التى يفرغ الجانى من خلالها تـــوترات

ناشئة عن صراعات فى أماكن أخرى كالعمل أو للتخلص من صراعات نفسية داخلية وقد يعد العنف مؤشراً لفشل الأسرة فى عملية التنشئة الاجتماعية الموكلة إليها وعلامة على وجود بعض أوجه الخلل التى يجب الانتباه إليها لإصلاحها فى بيئة الأسرة وبناء القوى فيها وطبيعة العلاقات داخلها فحين يرتفع معدل العنف ضد الأزواج فإن هذا يعد دليلاً على تغير أدوار القيادة فيها وعمليات اتخاذ القرار وسبيل التنشئة الأسرية داخلها او أن المرأة قررت أن تصبح إيجابية نظراً لتغير وضعها الاجتماعى وتنامى دعوات وجوب تغيير مفهومها عن ذاتها ككائن ضعيف وسلبى.

ويعد التوتر التربة التى قد تتكاثر فيها فيروسات العنف وهو حالة من القلق والشعور بعدم الارتياح التى تحدث فى مواقف التهديد أو حين يتأهب الفرد لأداء فعل معين من شأنه إعادة التوازن النفسى أو العضوى مع بيئته أو حين يسعى لتحقيق أهداف معينة، فيعد التوتر بمثابة قلقة وسيطة بين المتغيرات المهيئة للعنف والمتغيرات المفجرة له ومن ثم يمكن أن يكون مهيئاً به على اعتبار أنه كلما ارتفع مستوى التوتر كان من الممكن لقدر أقل شدة من العوامل المفجرة أن تثير العنف.

ومن الخصائص المصاحبة والجديدة للعنف فى حياتنا المعاصرة أزدياد أشكاله وتنوع صوره ومنها أيضاً ازدياد مشاركة المرأة فى أحداث العنف بما يكون هذا هو السبب فى ازدياد الدراسات حول عنف المرأة ولقد كانت دراسات العنف والعدوان تؤكد حتى وقت قريب الفرضية القائلة بأن العنف كظاهرة ذكورية وأن الإناث المغلوبات على أمرهن هن ضحايا هذا العنف ولكن العلوم الاجتماعية قد أدركت أن هذه الفرضية غير صحيحة وبخاصة بعد أن برزت جرائم العنف الخاصة بالمرأة بروزاً كبيراً داخل المعدلات العامة للجرائم، ولذلك فقد أصبحت فكرة عمومية العدوان أو العنف وانسحابه على المرأة والرجل على حد سواء احد القناعات العملية المعاصرة.

وهذا يؤكد ما قاله جود Good عن المرأة إن ما يشاع عن رقة المـرأة وعذوبتها وكراهيتها للقسوة ونفورها عن العنف هو أكذوبة كبـرى، فالغالبيـة العظمى من النساء لسن أقل قسوة أو شراسة من الرجال وكل ما فى الأمـر أن ظروفهن لا تمكنهن من استعراض مواهبهن فى هذا الصدد، وفـى كـل مـرة سنحت لهن الفرصة أبدين من القسوة ما يفوق كثيراً قسوة الرجال، فـإذا قلبنـا صفحات التاريخ فستقرأ عن نساء تجمعن حول رجل أوقعه حظه الـتعس فـى أيديهن فيزرعن الدبابيس فى جسده ويفقأن عينه بلا شفقة ولا رحمة.

ثانيا - حجم الظاهرة :

يرى بعض الخبراء أن نسبة العنف بين الجنسين تكاد تكـون متعادلـة، فكما تتعرض المراة للعنف من الرجل، يتعرض الرجل للعنف أيضاً من المـرأة مع اختلاف أشكال العنف. ومن ينكر وجود العنف ضد الرجل فهو واهم وادعوه إلى زيارة سريعة لمجمع المحاكم ليرى بعينيه ويسمع بأذنيـه كيـف يتعـرض الرجل للعنف حتى فى أروقة المحاكم، حيث نشاهد الكثير من مشاهد العنف من الزوجة ضد الزوج والتى تتراوح بين الشتائم والضرب.

إن عصر المساواة ليس فقط فى الحقوق والواجبات بل أصبحت المساواة أيضاً فى الركل والرفس وشد الشعر والعض.

وفى دراسة حديثة عام 2011 اوضحت ان السعوديات أقل النساء ضرباً لأزواجهن وذلك بنسبة 5% فقط من السعوديات يقمن بهذا، فى حـين يبـدو أن الزوج الأمريكى هو الأتعس حيـث تقـوم 23% مـن الأمريكيـات بضـرب أزواجهن، ويليه الزوج المصرى بنسبة 20%، وفـى بريطانيـا 17%، وفـى الهند11%، فإذا كان عدد سكان الهند أكثر من مليار نسمة أى أن هذا يعنـى ان أكثر من 120 مليون رجل هندى يعانى من ضرب زوجاتهم. وتصل النسبة إلى 10% من الكويتيات اللائى يضربن ازواجهن وهو من أهـم أسـباب ارتفـاع

معدلات الطلاق فى المجتمع الكويتى، فالعلاقة بين الزوجين تدهورت وأصبحت أكثر عنفاً وأصبح الحوار بين الأزواج باللكمات وليس بالكلمات.

ومن الطريف فى هذا السياق أن إحدى الناشطات فى مجال حقوق المرأة الكويتية (عائشة العميرى) ترى أن 10% مؤشراً علـــى أن المـــرأة الكويتيـــة صارت أكثر ثقافة من الماضى وأكثر درايـــة بحقوقهـــا الزوجيـــة والسياســـية والاجتماعية.

إن العنف ضد الرجل موجود، بل إن أحد الأرقام تقول أن 60% مـــن حوادث العنف العائلى بين الزوجين سببه المرأة. والعنف ضـــد الرجـــل يتخـــذ شكلين: الأول؛ جسدى بالضرب والاعتداء، والثانى؛ لفظى عن طريق الإهانات والشتائم وتلويث السمعة.

ثالثا - تعريف العنف ضد الزوج :

ينظر الخبراء إلى هذا المفهوم من منظورات متعددة، لكن لابد وأن نتفق أنه سلوك، ونستطيع من جانبنا أن نضع تعريفاً شاملاً – من وجهـــة نظرنـــا – لمفهوم العنف ضد الرجل بأنه كل فعل تمارسه الزوجة بشكل مباشـــر أو غيـــر مباشر موجه لإلحاق الأذى بالزوج سواء كان هذا الأذى مادياً او معنوياً نتيجـــة لعوامل اجتماعية ونفسية فى حياة الزوجة يؤدى بها إلى محاولة الارتكاب الفعلى لأحد أشكال الإيذاء.

رابعا - أسباب عنف الزوجة ضد الزوج :

1 – المعاملة الوالدية للزوجة قبل الزواج سواء فى مرحلة الطفولة، أو مرحلة الشباب، تسهم بشكل فعال فى ممارسة الزوجة للعنف ضـــد الـــزوج، إذا كانت هذه المعاملة غير سوية، مع عدم وجود اتفاق والدى بين الوالـــدين حول التنشئة فى الصغر، مما ينتج شخصية مبلبلة فكرياً وأحياناً مضطربة نفسياً، غير قادرة على مواجهة المشكلات، وتعتقد أن ممارســـة العنـــف ستحل المشكلة.

2- عدم وجود رضاء نفسى عن الذات، وعن المعيشة لدى الزوجة، وإنهـا أساءت الاختيار في زواجها، ويكون هذا نابع من عدم وجود إيمان فـى القلب بما قسمه الله، وقلة الوازع الدينى، كل هذا يصـيبها بـالكثير مـن مشاعر الاكتئاب، والتوتر وعدم الرغبة فى تكملة الحياة مع هذا الـزوج، بل وأحياناً عدم الرغبة فى العيش وتمنى الموت، كل هذا يدفعها لممارسة العنف سواء اللفظى أو البدنى.

3- خروج الزوجة للعمل يدفعها لممارسة العنف مع زوجهـا لأن الزوجـة العاملة أقدر على رد عنف زوجها، كما أنهـا بإمكانهـا التنفـيس عـن مكبوتاتها، وما تتعرض له من الرجل من ضغوط فهى تعامله معاملة الند بالند، وذلك لشعورها باستقلالها الاقتصادى وبتأكيد وجودها الاجتمـاعى، كما أنها تعتبر أن استسلامها للعنف نوع من الضعف والتخاذل لا تقبلـه ولا ترضى عنه، وقد تخلق من المواقف البسيطة مواقف متشددة تؤكد بها ذاتها أبسطها المخالفة والرفض والعناد والضغط النفسى على الزوج، وكل هذا يندرج تحت العنف المعنوى ضد الزوج.

4- فارق السن بين الزوجين، يشعر الزوجة أنها مرتبطة بزوج غير قـادر على احتوائها ومسايرتها فى المشاعر والأحاسيس؛ نظراً لاختلاف الميول والطباع طبقاً للمرحلة العمرية لكل منهما مما يدفعها لممارسة العنف ضد الزوج.

5- انخفاض المستوى التعليمى، وأمية الزوجة تدفعها لممارسة العنـف مـع الزوج؛ نظراً لسطحية الفكر وعدم القدرة على معالجة المشكلات بشـىء من التعقل والرقى الثقافى.

6- ضعف قنوات الاتصال بين الزوجين، وعدم وجود وسيلة للتفاهم، تجعل الكثير من الزوجات يشعرن بخيبة أمل كبيرة فى إنجاح حياتهم الزوجية،

مما يجعلهم غير قادرات على الاستمرار فى هذه الحياة، ويمارس العنف بشكل لاشعورى نتيجة الشعور بالإحباط وخيبة الأمل.

7- مرض الزوج وعدم قدرته على رعاية الأسرة وتحمل مسئولية المنزل، ربما يكسب الكثير من مشاعر السخط والضجر وعدم الرضا من قبل الزوجة مما يدفعها لممارسة العنف ضده، وتشعر أن الزوج لا يمثل أى قيمة فى الأسرة.

8- صراع الأدوار والضغوط التى تنتج عن تعدد ما تقوم به الزوجة من أدوار، كأم وزوجة وأمراة عاملة، والتقصير فى واجباتها الأسرية ورعاية الأطفال، يولد حالة من الانفجار من قبل الزوج، يقابله رد فعل عنيفاً موازياً له من قبل الزوجة ويأخذ أشكالاً متعددة كالسباب والشتائم أو يتطور ليصل إلى مستوى العنف البدنى.

9- الشجار المستمر نتيجة لعدم كفاية الدخل، وتدهور القيم الأسرية، والصراع المستمر مع الزوج، يدفعها لممارسة العنف بل وللتخلص منه بقتله.

10- الغيرة والخيانة الزوجية؛ من العوامل التى تدفع الزوجة لممارسة أعلى مستويات العنف مع الزوج، وهو القتل، دون أن تحاول الخلاص من الزوج بالطلاق، ولكن تسعى لقتله حتى تستطيع العيش مع الشريك بطريقة مريحة، إلى الأبد على حسب اعتقادها الشخصى.

11- الزوجة القاتلة للزوج بسبب الإيذاء البدنى، كان لها تاريخ طويل من العنف، ليس فقط مع الزوج، ولكن غالباً مع الآباء فى طفولتها، فهى تلجأ للقتل تحت ضغط القهر والظلم الاجتماعى والثقافى، ونتيجة لقهر الزوج وتسلطه.

12- كثرة الاختلاط بالآخرين أو الجيران، وجلوس الزوجة مع غيرها من النساء، وتبادل الأحاديث معهم، ربما يكسبها الكثير من ممارسة العنف مع الزوج عن طريق تنفيذ ما تسمعه، وتقليد ما تراه معتقدة أن هذا من الممكن أن يأتى بنتيجة جيدة مع الزوج.

خامسا - بعض بحوث ودراسات عنف الزوجة ضد الزوج :

نظراً للتطور المجتمعى الذى نجم عنه العنف بين الزوجين، نجم عنه أيضاً مستوى من مستويات العنف الأسرى، وهو عنف الزوجة ضد الزوج، سمعنا كثيراً عن عنف الزواج من قتل، وضرب، وهجر، وسب، والمجتمع يتعامل معه ويتقبله ويؤيده، لكن عندما يكون العنف من جانب الزوجة فهذا غير مقبول اجتماعياً، ولا يتمشى مع طبيعة المرأة من أنوثة ورقة، كل هذا دفع الكثير من الباحثين؛ لعمل دراسات حول العنف الذى تمارسه الزوجة ضد الزوج ومنها ما يلى:-

1- دراسة جلال الدين محمد 1987 :

تنتمى هذه الدراسة لدراسات علم النفس، وتهدف إلى توضيح العوامل النفسية المميزة لشخصية القاتلات المصريات، وأيضاً الكشف عن نوعية العوامل النفسية، التى تكمن وراء ارتكاب القتل عند القاتلات المصريات، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من مجموعتين المجموعة الأولى 33 امرأة من القاتلات المودعات فى سجن القناطر (عينة القاتلات) والمجموعة الثانية 33 امرأة من ليس لديهم أى سوابق فى مجال الجريمة (عينة غير القاتلات).

اعتمد الباحث على نوعين من الأدوات؛ أدوات سيكومترية منها اختبار عوامل الشخصية للراشدين، المقياس المقنن للغرائز الجزئية، مقياس وكسلر، مقياس قوة الأنا - الأنا الأعلى، ادوات أكلينيكية منها اختبار تفهم الموضوع، دراسة الحالة، المقابلة الشخصية، وانتهت الدراسة لمجموعة من النتائج اهمها:

أن شخصية القاتلات المصريات تتميز بمجموعة صفات هى الشك، السيطرة، التحرر، الاكتفاء الذاتى، شدة التوتر الانفعالى، وغير القاتلات يتميزن بمجموعة من الصفات؛ هى الثبات الانفعالى، التسامح، التبصر وهذه الصفات تؤيد بنقائضها الصفات التى انتهينا إليها فى شخصية القاتلات، باستثناء المرونة التى تنصب عامة على جرائم القتل، التى يكون تأجيل تنفيذها بعد اتخاذ القرار، وتظهر المرونة أحياناً فى التنفيذ وحبك وسائله بعد اتخاذ القرار والتشبث به.

2- دراسة هناء يحيى ابو شهبة 1992 :

تنتمى هذه الدراسة لدراسات علم النفس، وتهدف إلى التعرف على نوعية وخصائص الدلالات الكلينيكية "المرضية"، والدوافع والمؤثرات البيئية لقاتلة الزوج، وطبقت الدراسة على حالة واحدة قاتلة لزوجها عمداً، ومودعة بسجن النساء بالقناطر الخيرية، واعتمدت الباحثة على مجموعة من الأدوات منها المقابلات الكلينيكية الحرة، تاريخ الحالة، اختبار رورشاخ الأسقاطى، الاختبارات الموضعية، وانتهت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن الدافع الجنسى كان وراء ارتكاب الحالة لجريمة قتل الزوج، الدافع للعدوان نتج عن ضعف الأنا لدى القاتلة، وضعف الأنا العليا الناجم عن الشذوذ فى التقمص وارتفاع السادية، ووجود بعض الاضطرابات النفسية مثل الفصام، الاكتئاب، العصاب، أيضاً ضعف الجانب الدينى لأدى لوقوع الجريمة.

3- دراسة إلهام فرج عشماوى 1995 :

تنتمى هذه الدراسة لدراسات علم الاجتماع، وتهدف إلى الكشف عن الأبعاد المختلفة لظاهرة الخيانة؛ من قبل الزوجات من أبعاد بيولوجية، نفسية، طبية، فسيولوجية، اجتماعية، اقتصادية ودينية، ومعرفة مدى تغلب أيهما على الآخر فى التأثير على حدوث الظاهرة، طبقت الدراسة على 101 حالة من المتهمات فى قضايا الزنا بنيابات القاهرة الكبرى، 10 حالات من الزوجات المسجونات فى عقوبة الزنا بسجن النساء بالقناطر الخيرية، واعتمدت الباحثة

على مجموعة من الأدوات، منها استمارة استبار طبقت مع 101 حالة، دراسة حالة مع 10 نزيلات داخل السجن وتم استبعاد 5 حالات منهم، وانتهت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن خيانة الزوجة للزوج ترجع لعدة أبعاد منها ما هو نفسى "شخصية هستيرية" ومنها ما هو اجتماعى "شخصية ذات نوازع إجرامية، وتكون فيها الأنا الأعلى ضعيفة؛ فلا تحكم السيطرة على النزعات الأولية للغريزة"؛ تلعب الوراثة إلى حد ما دوراً فى هذه الظاهرة؛ لأنها تلعب دوراً فى الإنحراف عموماً، أيضاً للبيئة التى نشأت فيها الزوجة دور هام فى ممارستها للخيانة.

4- دراسة فولنج ستاد Follingstad 1996

تهدف هذه الدراسة لمعرفة الأسباب وراء قتل المرأة لزوجها، وما إذا كانت ترجع لسلوكها هى أم لا. وقام الباحث بدراسة حالة لامرأة مهاجمة قتلت زوجها أمام 413 دارس بالكلية. متغيرات الدراسة متمثلة فى السمعة المجتمعية لها كزوجة وأم، وجود أو عدم وجود شراسة لفظية من جانبها، وجود أو عدم وجود سلاح عندما هددها الزوج قبل قتله. وتم إجراء قياسات سلوكية على الحالة، أسفرت عن وجود شراسة لفظية من جانب المرأة، ووصفت بأنها زوجة سيئة، وغير مهتمة بالقيام بدورها فى المنزل على أكمل وجه.

5- دراسة سعاد على مصطفى 1998 :

تنتمى هذه الدراسة للدراسات البيئية، وتهدف إلى التعرف على العلاقة بين بعض المتغيرات الموجودة فى البيئة، وجرائم قتل الزوجات للأزواج، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من 50 قاتلة لزوجها بسجن النساء بالقناطر، واعتمدت الباحثة على مجموعة من الأدوات منها استمارة استبيان، المقابلة، وانتهت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن 94% من حالات ارتكاب الزوجات لجريمة قتل الأزواج كانت عمداً، واستخدمت الآلة الحادة مما يدل على شدة العنف الكامن فى شخصية المرأة القاتلة، توصلت لمجموعة من العوامل

التى أدت لارتكاب الجرائم منها "عوامل اجتماعية" تفشى الجهل، عدم التوافق بين الزوجين و"عوامل اقتصادية" تدنى دخل الأسرة، عدم الاتفاق على الأسرة، و"عوامل فسيولوجية" منها تعاطى الزوج للمخدرات.

6- دراسة شكلفورد تود Shackelford Todd 2000.

ربطت هذه الدراسة بين العمر الإنجابى للمرأة وعلاقته بقتل الأزواج؛ حيث كانت تهدف لاختبار صحة الافتراض القائل أن المرأة فى عمرها الإنجابى تقوم بقتل زوجها بمعدل أعلى من المرأة التى تخطت سن الإنجاب وانتهت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن أعلى معدل لقتل الأزواج كان لدى السيدات الأصغر سناً، السيدات المتزوجات رجال أكبر منهن سناً أكثر عرضة لقتلهم، من السيدات المتزوجات لرجال فى نفس أعمارهن، أن المرأة التى فى عمر الإنجاب قاتلة بمعدل أكبر عن المرأة التى تخطت مرحلة الإنجاب.

7- دراسة السيد عبد الحميد 2001:

تنتمى هذه الدراسة لدراسات الخدمة الاجتماعية، وتهدف إلى التعرف على العوامل التى تؤدى بالمرأة لارتكاب الجريمة، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من 22 حالة من سجن النساء بالإسكندرية، اعتمد الباحث على مجموعة من الأدوات منها استمارة استبيان، التحليل الإحصائى، دراسة الحالة، وانتهت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن العامل الاقتصادى من أبرز العوامل المؤثرة فى ممارسة الجريمة، أساليب التربية الخاطئة من تدليل وقسوة وعنف تدفع المرأة لارتكاب جرائمها، للأصدقاء والرفاق دور فى ارتكاب المرأة للجريمة، زيادة حجم الأسرة يدفع المرأة للجريمة.

8- دراسة زينب معوض 2001:

تنتمى هذه الدراسة لدراسات الخدمة الاجتماعية، وتهدف إلى التعرف على العلاقة بين الضغوط التى تتعرض لها الزوجة؛ وممارستها للعنف نحو

الزوج، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من 204 زوجة من العاملات بالمديريات المختلفة بمدينة الفيوم، واعتمدت الباحثة على مقياس عنف الزوجات تجاه أزواجهن كأداة للدراسة، وانتهت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن هناك حالة من عدم التواصل والتفاهم بين الأزواج والزوجات وإهانة الزوجة وإهمالها كل هذا يدفعها لممارسة العنف نحو الزوج، عنف الزوجة هو تعبير واضح عن صراع الدوار، والضغوط التى تنتج عن تعدد ما تقوم به الزوجة من أدوار فهى أم، زوجة، امرأة عاملة.

9- دراسة فادية ابو شهبة وآخرون 2003:

تم نشر هذه الدراسة من خلال المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وقام الباحثون القائمون بعمل هذه الدراسة بوضع مجموعة من الأهداف منها:

1- التعرف على حجم جرائم القتل العمد التى ترتكبها النساء فى مصر وأهم ملامحها، والخصائص الديموجرافية للقاتلات من عام 1990 حتى عام 1999.
2- التعرف على موقف المشرع العقابى المصرى فى جريمة القتل العمد.
3- التعرف على أهم المتغيرات النفسية الاجتماعية المرتبطة بمشكلة إرتكاب النساء لجرائم القتل العمد.
4- التعرف على أهم الظروف والملابسات بارتكاب النساء جرائم القتل العمد.

وقد طبقت هذه الدراسة على جميع المحكوم عليهن فى جرائم القتل العمد، والشروع فيه، المودعات بسجون النساء على مستوى الجمهورية؛ عن طريق المسح الاجتماعى الشامل، قام الباحثون بعمل استمارة استبار مقننة، وتم تطبيقها على السجينات، وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها: أن

الغالبية العظمى من المبحوثات القاتلات بنسبة (77.1%) تراوحت أعمارهن ما بين 20 عاماً وأقل من 40 عاماً، وجود علاقة عكسية واضحة بين المستوى التعليمى للمبحوثات وارتكابهن لجرائم القتل العمد، ارتفاع نسبة القاتلات اللاتى لا يعملن (61.4%) مقارنة باللاتى يعملن (38.6%)، وجود علاقة بين فترة الطمث وارتكاب المبحوثات لجرائم القتل العمد، أهم دافع لارتكاب جرائم القتل العمد هو الانتقام يليه المال، والدفاع عن النفس، مصادر الخبرة عند القاتلة متمثلة فى معايشتها للعنف المتبادل بين والديها، التعرض لعنف الزوج، مشاهدة العنف عبر وسائل الإعلام المختلفة، ووجود تاريخ إجرامى سابق، وأخيراً أن جرائم القتل العمد تقع بنسبة أكبر بين النساء المتزوجات.

10- **دراسة سوترس سرنتكوس** 2004 Sotirios Sarantakos.

تهدف هذه الدراسة للتأكد من الإدعاء المزعوم من قبل الزوجات الممارسات للعنف ضد الأزواج؛ وهو أنهن يمارسن العنف ضد أزواجهن دفاعاً عن النفس، نظراً لعدوانية الزوج، والتعرف أيضاً على أنماط العنف الممارس من قبل الزوجات من أجل الدفاع عن النفس، أيضاً تسعى الدراسة للتعرف على طبيعة وحقيقة العنف العائلى، وهل الزوجة تلعب دوراً رئيسياً فيه، طبقت الدراسة على 68 أسرة من الأسر التى يوجد بها زوجات يتصفن بالعنف والعدوانية، من خلال عقد مقابلات متعمقة مع الزوجة، الأطفال (الأبناء)، أم الزوجة (الجدة)، وأيضاً مع الزوج، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن: **أولاً** بالنسبة للعدوان المزعوم من قبل الأزواج، أوضحت الدراسة انه لا يوجد عدوان من قبل الأزواج، وأن 64% من الحالات تعود لعدوان الزوجة، وأنه لا يوجد أى دليل، يوضح أن الزوجة أخضعت للعنف فى الماضى الذى ربما قد يشعرها بالتهديد أو الخوف، وأن الزوجة هى التى كانت مسيطرة على العلاقة، وأن الزوجات تدعى كذباً أنهن ضحايا للعنف، والعكس صحيح أنهن الجناة، وهذا ما أكدته تقارير المقابلات مع أمهاتهن وأطفالهن، **ثانياً** بالنسبة للعدوان البسيط من

قبل الأوزاج، أوضحت الدراسة أنه من خلال مقابلات الأطفال والأمهات اتضح أن 24% من الأسر أنه يوجد عدوان بسيط من قبل الزوج؛ حيث أن الزوجة كانت مسيطرة على العلاقة؛ فهى التى كانت تصدر القرارات، والعدوان البسيط هنا من الزوج ليس لصد الخطر؛ ولكن لاستقرار العلاقة، **ثالثاً** بالنسبة للعدوان الجدى من قبل الأزواج كان يمثل نسبة بسيطة تقدر بـ12% فهذا قد يؤذى الزوجة مما أعطى مشروعية لدافع الدفاع عن النفس، **رابعاً** بالنسبة لأنماط العنف الممارس من قبل الزوجات ضد الأزواج كان متمثلاً فى هجوم لفظى عن طريق السب، وإهانة الزوج أمام الأصدقاء أو الأبناء، قذف الزوج بالأدوات المنزلية؛ مثل المقص، السكين مما جعل 38% من الأزواج يطلبون الرعاية الصحية بالمستشفى، أو ضرب مبرح فى بعض الأحيان، عنف جنسى متمثل فى طلب الجنس فى أوقات يكون الزوج مرهق أو مريض حتى تشعره بالعجز، ولم يسلم الأبناء من عنف الزوجة حيث أنه إذا حدث تدخل من الأبناء أثناء ممارسة العنف مع الزوج من أجل حمايته أو الدفاع عنه، فتقوم الزوجة بممارسة العنف مع الأبناء حتى لا يتكرر هذا التدخل، **خامساً** بالنسبة للتعرف عى طبيعة وحقيقة العنف العائلى أوضحت الدراسة أن الزوجة تسهم بشكل كبير فى حدوثة، فهى تعمل على زيادة العنف، وهذا عكس المتعارف عليه من قبل أغلب المؤسسات، أن الزوج هو دائماً المساهم الأكبر فى العنف العائلى، خلاصة القول أن الدراسة أثبتت عدم مصداقية الإدعاء المزعوم من أن الزوجات تمارس العنف مع الأزواج للدفاع عن النفس نظراً لعدوانية الزوج.

العنف بين الزوجين :

مهما كانت العلاقة الزوجية جيدة بين الزوجين؛ فهناك أوقات لا يتفقان فيها معا فيتشاجران سوياً، ويشتد بهما الشجار، سواء لأنهما فى حالة مزاجية سيئة، أو بسبب الإرهاق أو لأى أسباب أخرى، ويختلف التعبير عن الضيق والتوتر فيتدرج من السب والإهانة المتمثل فى العنف اللفظى، الذى أشارت من

خلاله إجلال إسماعيل لبعض المسلمات وهى:

1- بينما يميل الزوج للطم الزوجة وإيذائها بدنياً، فإن الزوجة تميل لاستخدام السباب والعنف اللفظى.

2- يعد العنف اللفظى وسيلة سريعة المفعول لتفريغ الكبت الناتج عن العداون.

3- وفقاً لنظرية التنفيس فإن الفرد يعبر عن غضبه بطريقة لفظية بدلاً من العنف البدنى.

4- إن العنف اللفظى الشديد يزيد من احتمالات حدوثه العنف البدنى وليس العكس.

وأشارت لصور العنف الأخرى مثل التهديد بالضرب أو الضرب وأخيراً التهديد بالقتل أو القتل.

وشخصية الزوج أو الزوجة قد تكون من النوع السادى، (ويقصد بها الشخصية العنيفة المسيطرة، المستبدة، العدوانية) وقد تكون من النوع الماشوسى، (ويقصد بها الشخصية الضعيفة المتميزة بالخنوع للطرف الآخر) والمشاحنات التى تقع بين الزوجين قد تحدث لهما لذة أو لواحد منهما، فالمعتدى السادى يرتبط فى قلبه باللذة، كما أن تلقى العداون فى حالة الماشوسية يرتبط أيضاً فى قلب المعتدى عليه باللذة، وقد نجد الزوج هو السادى او الماشوسى، كما قد تجد الزوجة هى السادية أو الماشوسية، وفى بعض الحالات يكون أحدهم يتمتع بالاثنين فى نفس الوقت، وهذ بدوره يثير المشاجرات العنيفة سواء بتبادل الإهانات، أو الضرب والركل والعض.

وهناك دراسات ترى أن الزوجة يقع عليها الاعتداء؛ نظراً لوجود خلل فى شخصيتها، يتمثل فى النزعة الماشوسية، أى استدرار اللذة الجنسية من وقوع الأذى والاعتداء عليها، وهو اضطراب نفسى جنسى لذلك تعمد الإتيان ببعض

السلوكيات، التى تدفع زوجها لضربها، إرضاء لهذه النزعة المرضـــية، وبعـــد الضرب تشعر بالسعادة والنشوة، وقد تأتى الزوجة ببعض الأعمال التـــى تثيـــر الزوج، وتحركه وتدفعه للإعتداء عليها مثل توجيه بعض العبارات المهينة لـــه، أو تعصى أوامره أو تقلق راحته، أو توجه له النقد المستمر، أو تخرج بدون إذنه مما يعرضها للعنف من قبل الزوج.

عنف الزوجة ضد الزوج :

هو عنف غريب على حياة الأسرة المصـــرية، ولكـــن ثبـــت أن مـــن الخصائص الجديدة المصاحبة للعنف فى حياتنا المعاصرة، ازدياد مشاركة المرأة فى أحداث العنف، حتى وقت قريب كانت هناك فرضـــية أكـــدتها الدراســـات السابقة، أن العنف ظاهرة ذكورية، وأن الإناث المغلوبات علـــى أمـــرهن هـــن ضحايا هذا العنف، وقد أدركت العلوم الاجتماعيـــة أن هـــذه الفرضـــية غيـــر صحيحة، بعد أن برزت جرائم العنف الخاصة بالمرأة داخل المعـــدلات العامـــة للجرائم، مما خلق فكرة عمومية العنف، وانسحابه على المرأة والرجل على حد سواء، بالنسبة لعنف الزوجة ضد الزوج، يلاحظ أنه يرتبط بالسياق الاجتمـــاعى النفسى، الذى تعيش فيه الزوجة، فهذا السياق هو الذى يحدد ســـلوكيات العنـــف عند الزوجة، والأساليب المتبعة فيه والدوافع الكامنة خلفه، وقد يتسم هذا السياق بالظلم الاجتماعى للزوجة، الذى يبدأ منذ طفولتها فى بيتها، وينتقل بصورة أشد بعد ذلك لبيت زوجها، فهى تخرج من دائرة عنف كبيرة لدائرة أكبر، يدفع هـــذا الزوجة إلى اتجاهين إما أن ترفض العنف وتقاومه عن طريق ما يسمى بالعنف السلبى، أو المستتر الذى يتمثل فى إهمال بعض مطالب الـــزوج، أو إنجازهـــا بفتور أو بشكل غير مكتمل، أو الرد على الزوج بألفاظ غير لائقة، وقد يصـــل الوضع لحد القذف بالأشياء، أو ضرب الزوج فى بعض الأحيان، وهى تعتقـــد أنها بهذا الأسلوب تنتقم لنفسها أو تحاول رد اعتبارها مع نفسها، ويعلـــق ســـيد الجندى خبير الطب النفسى. أنه حينما تضرب الزوجة زوجها تكمن المشكلة فى

الرجل، وليس فى المرأة، لأنه سمح لأن يحدث ذلك، وتطـور الخـلاف لحـد الاعتداء البدنى ينم عن شخصيات عدائية غير سوية، ومن ناحية أخرى فالرجل الذى يتعرض للضرب غير قادر على الدفاع عن نفسه، (من النوع الماشوسى)، وربما ارتكب من الأعمال ما يورط المرأة، بحيث لا تجد سوى الضرب حـلاً وحيداً للتعامل بينهما، بعد ما فقد الزوجان القدرة على التفاهم الإنسـانى، أمـا الاتجاه الآخر الذى قد تسلكه الزوجة هو أن تتقبل هذا العنف، على أمل أن يتغير أسلوب الزوج فيما بعد، وتستقيم الأمور بينهما أو تتقبله تستراً لفضيحة قد تكون مضاعفاتها أسوأ، او تتقبله قانعة بالسلطة الذكورية معتقدة أن العنف إرث الرجل من آبائه وأجداده.

السياق الاجتماعى النفسى للزوجة ليس دائماً يتسم بالظلم، فهناك زوجات تعيش سياق اجتماعى عادل وسوى، ومع ذلك تمارس العنف مع زوجها، وأكثر أشكال العنف شيوعاً فى هذه الحالة، هو الخيانة الزوجية وهى من أكثر أنـواع السلوك العقلى انحرافاً وشيوعاً وانتشاراً، فهناك الخيانة الزوجية فيها الزوجـة المخلصة جسماً لزوجها ولكنها تحلم بعاشق آخر، فقد تبحث الزوجة عن شخص آخر غير زوجها، يحبها ويهتم بها دون أن تمارس معـه العلاقـات الجنسـية، والعلاقات عند الزوجة أخطر بكثير من العلاقات عند الزوج، لأن الزوج يترك كل ذكرى بعلاقاته على عتبة بيته، بينما الزوجة تحمل ذكرى علاقاتهـا إلـى فراش الزوجية مما يخلق جو من النفور من زوجها، وقد يصل لحد الكراهيـة الشديدة للزوج، والزوجة عادة لا تقيم علاقة مع رجل ما لم تكن تحبـه، وذلـك عكس الرجل، وعندما تحب الزوجة رجلاً غير زوجها تصبح حياتها مع زوجها فى المنزل جحيماً لا يطاق، يصل لحد الرغبة فى التخلص من الزوج عن طريق القتل، ليتسع لها الطريق مع الرجل الآخر، وقد يساعدها فـى الـتخلص مـن الزوج، وكم حدث هذا فى كثير من الجرائم المرتكبة فى مجتمعنا.

وقد أشار عادل صادق لمجموعة من النماط التى قد تفسر الخيانة عند الزوجة ومنها:

1- **النمط الأوديبى**: ومعناه ان الزوجة التى تخون لديها صراعات أوديبية لم تحل، وبذلك تكون الخيانة سلوكاً مرضياً قهرياً اضطرارياً، تتدفع نحوه الزوجة بدون وعى او توجيه إرادى، أى أن الأساس فى هذا النمط هو اضطراب علاقة الطفلة الصغيرة بأمها وأبيها مما يشوه علاقتها بالزوج فى المستقبل.

2- **النمط الهستيرى**: ومعناه أن الزوجة الخائنة تكون ذات شخصية هستيرية، وهى بذلك تدخل حظيرة الطب النفسى، وتعتبر خيانتها كأحد مظاهر السلوك الهستيرى، أو نتيجة للصراعات النفسية التى تعانى منها الشخصية الهستيرية، ومعظم خيانات هذه الزوجة شفوية أى باللسان دون أن تتورط فى علاقة جنسية.

3- **النمط السيكوباتى**: ومعناه أن المرأة الخائنة تكون ذات شخصية سيكوباتية، وهى شخصية ذات نوازع إجرامية؛ ولذا تعرف أيضاً باسم الشخصية ضد الاجتماعية، وفيها تكون الأنا العليا ضعيفة، وبذلك لا تمتلك السيطرة على النزعات الأولية الغريزية، والزوجة من هذا النمط لا تتزوج عن حب، فهى لا تعرف الحب فى حياتها، لأنها متبلدة وجدانياً ولا تحب إلا نفسها فهى شديدة الأنانية والقسوة والعنف، ولا تخون زوجها فقط ولكن تخون كل شىء، وهذه الزوجة إذا لم تكن متزوجة، وغير مرتبطة برجل ثابت؛ فإنها لا تسعد بعلاقاتها الجنسية المتعددة، وإنما الإثارة والمتعة لا تتحقق، إلا إذا مارست هذه العلاقات وهى زوجة.

4- **النمط الوراثى**: الخيانة الزوجية لها جانب وراثى، ويقصد هنا بالوراثى أى الميل أو الاستعداد أو التكوين ... والاستعداد الوراثى قد يكون كامناً

غير ظاهر، ثم تأتى ضغوط خارجية لتظهره، أو قد يظل كامناً مدى الحياة.

5- **النمط البيئى:** هناك اتجاه يدعم بشكل مطلق دور البيئة فى التأثير على السلوك ودفع الزوجة للخيانة، والبيئة تشمل الأب والأم والأخوة والجيران والمجتمع الصغير والكبير، فالمثيرات البيئية تلعب دوراً هاماً فى توجيه السلوك، ولهذا فإن التفاعل المتبادل بين سمات نفسية معينة ومتغيرات بيئية محددة، يزيد من احتمالية ممارسة العنف بشتى صوره من عنف لفظى، أو خيانة للزوج، او قتل الزوج.

وبناء على ما تقدم فعنف الزوجة وليد ذروة التفاعل بين الاستعداد الشخصى للعنف، والظروف البيئية الضاغطة، فالمثيرات البيئية تلعب دوراً هاماً فى توجيه السلوك، ولهذا فإن التفاعل المتبادل بين سمات نفسية معينة ومتغيرات بيئية محددة يزيد من احتمالية ممارسة العنف فى أعلى مستوياته.

كل هذا يوضح لما تخون الزوجة زوجها، وقد تحمل شخصية الزوجة نمطين معا مثل النمط الوراثى مع النمط البيئى، وركز المؤلف على الخيانة؛ لأنها فى أغلب الأحيان هى التى تدفع الزوجة للتخلص من الزوج عن طريق القتل وهو أبشع صور العنف الممارس ضد الزوج.

الفصل الخامس

العنف ضد الأطفال

- مقدمة .

أولا : تعريفات ومفاهيم .

ثانيا : حجم الظاهرة عالميا وعربيا .

ثالثا : أشكال العنف ضد الأطفال .

رابعا : سمات الفاعل والضحية فى العنف ضد الأطفال .

خامسا : العوامل المؤدية إلى العنف ضد الاطفال .

سادسا: موقف الشريعة الإسلامية من العنف ضد الأطفال.

سابعا : التراث الثقافى وقهر البنات .

ثامنا : الإرشاد الأسرى لمواجهة العنف ضد الأطفال .

تاسعا: دور القطاع الصحى والإعلامى لمواجهة العنف ضد الأطفال.

مقدمة

تتسم مرحلة الطفولة وهى المرحلة الأولى من حياة الإنسان بالضعف حسب الوصف القرآنى لها حين قال الله تعالى: "الله الذى خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة" (الروم: 54).

لذا كان الطفل فى هذه المرحلة يحتاج لمن يرعاه ويأخذ بيده حتى يشب صحيحاً فى بدنه وعقله مؤمناً بقيمه ودينه محباً لمجتمعه ووطنه وذويه.

وتعتبر رعاية الطفل وحمايته من العنف واجباً من الواجبات الدينية والاجتماعية، والإسلام منذ بزوغه جعل العناية بالأطفال ورعايتهم من مبادئه الدائمة، وتشير الدراسات الطبية والنفسية والتربوية إلى أن مفهوم العنف الأسرى يرتبط ارتباطاً كبيراً بالقيم والاتجاهات الاجتماعية السائدة فى فترة تاريخية ما، وأن هذا المفهوم خضع مثل غيره من المفاهيم للعديد من التغيرات، وأهم هذه التغيرات المتعلقة بالطفولة هى أن المجتمعات بدأت تتخلص تدريجياً من مفهوم أن الطفل ملك لوالديه يفعلان به ما يريدان، بل إدراك أن الطفل له حقوق يجب احترامها والالتزام بها.

وتعد مشكلة العنف ضد الأطفال وإهمالهم مشكلة زائعة الانتشار فى كل المجتمعات، فالطفل فى أى عمر أو جنس أو دين ومن اى خلفية اقتصادية أو اجتماعية يمكن أن يصبح ضحية للعنف والإهمال، وتقدم وسائل الإعلام شواهد تلقى الضوء على المظاهر المثيرة للعنف الأسرى تتضمن أطفال يتعرضون للقتل والحبس أو التشويه، وأطفال يتعرضون للضرب او يتخلى عنهم آبائهم، وكذلك أطفال فى عمر المدرسة يتعرضون للعنف الجنسى، ورغم أن هذه الأحداث تجذب انتباه العالم وتعاطفه مع هؤلاء الضحايا، إلا أن مشكلة العنف الأسرى قد أصبحت مشكلة أكثر تعقيداً فى السنوات الأخيرة حيث تشير التقارير الإحصائية إلى أن عدد الأطفال المساء إليهم يفوق المليون طفل سنوياً.

وإيماناً من الدولة بأن الأطفال هم أمل الحاضر وكل المستقبل وأنهم سبيلنا فى اللحاق بالتقدم العلمى والتكنولوجى من خلال إعدادهم لحمل هـذه الأمانـة وتوفير الحماية والرعاية اللازمة لهم قامت بإصدار قانون الطفل رقم 12 لسـنة 1996 ولائحته التنفيذية، وهذا القانون يعبر عن الرعاية الكاملة لحقوق الطفـل التى وفرتها الشريعة الإسلامية وجميع الشرائع السماوية الأخرى بداية من حقه فى اسم لا ينطوى على تحقير أو مهانة لكرامته أو منافياً لعقائده الدينية، وتمتعه برعاية صحية كاملة وغذاء وحقه فى التعليم بالمجان ورعايته اجتماعياً وثقافياً.

كما لاحظ العلماء التأثير الكبير للعنف الأسرى فى تهيئة الطفل لظهـور العديد من الاضطرابات النفسية المباشرة (قصيرة المدى) أو طويلة المدى فـى صورة الاضطرابات السلوكية أو نقص الانتباه وفرط الحركة كما دلت على ذلك العديد من الدراسات العربية والأجنبية.

فترى سوزان ورفاقها 1994 (Suzan et al) أن 46% من الأطفـال الذين لديهم تاريخ لسوء المعاملة أثناء الطفولة يعانون مـن اضـطراب نقـص الانتباه وفرط الحركة و43% من كـرب مـا بعـد الصـدمة و15.4% مـن اضطرابات السلوك و11.5% من الثلاثة معاً.

كما وجدت ساندرا وزملاؤها 1997 (Sandra et al) أن الطفل الـذى يتعرض للاعتداء البدنى يكون أكثر قياماً بعمل محاولات انتحارية أعلـى مـن أقرانه بثلاثة أضعاف أثناء فترة المراهقة.

ولا يقتصر الأمر على مرحلة الطفولة إنما يتعدى الحدود إلى مرحلـة البلوغ والرشد ففى دراسة ديبيراه ورفاقه 1996 (Deberah et al) وجدوا أن 41.6% من لديهم تاريخ سابق للاعتداء عليهم أثناء الطفولة لديهم اضـطرابات وجدانية و 30.8% لديهم اضطرابات القلق و 13.3% اضطرابات فصـامية و 8.3% قاموا باستخدام المواد المؤثرة نفسياً (المخدرات).

كما يرى ماكيلر وآخرون 1988 (Mcleer et al) أن 48.4% لـديهم كرب ما بعد الصدمة ترتفع إلى 73% فى حالـة إذا كـان الأب هـو القـائم بالاعتداء.

واهتمت الدراسات المصرية بهذه المشكلة فيرى إيهاب ناشد 1991 أن 28.7% من الأباء ذوى الدخل المنخفض يعاقبون أبنـاءهم بالضـرب مقابـل 19.9% من الأباء ذوى الدخل المرتفع. كما يرى أن معدل حـدوث الإصـابة البدنية (44.5% و 33.9%) والاعتداء الجنسـى (3.8%) و (0.62%) علـى التوالى بين ذوى المستوى الاجتماعى المنخفض والمرتفع.

كما وجدت هدى يوسف وآخرون فى دراستهم على الطلاب بمـدارس الإسكندرية 1998 أن 37.47% من العينة تعرضـوا للاعتـداء البـدنى وأن 25.83% منهم كانت إصاباتهم خطيرة.

وترى هبة القشيشى 1999 أن العنف النفسى يمثـل 13.4% والبـدنى يمثل 6.15% وأن ذلك يؤدى إلى التأخر الدراسى.

أولا - تعريفات ومفاهيم :

من هو الطفل؟

الطفل فى اللغة

هو الصغير من كل شيء، وأصل اللفظ من الطفولة أو النعومة، فالوليد به طفالة ونعومة حتى قيل الطفل هو الوليد مادام رخضا (ناعماً)، وكلمة طفـل تطلق على الذكر والأنثى والفرد والجمع والمصـدر كلمـة طفولـة (مختـار الصحاح، لسان العرب).

الطفل فى الشريعة الإسلامية

يستخلص مما جاء بكتب الفقه أن مرحلة الطفولة هى: تلك المرحلـة التى تبدأ بتكوين الجنين فى بطن أمه وتنتهى بالبلوغ، والبلوغ قد يكون بالسن أو

بالعلامة، وعلامات البلوغ عند الذكور هى الاحتلام والإحبال، وعند الإناث هى الحيض والحبل، فإذا لم يوجد شيء من هذه العلامات الطبيعية كان البلوغ بالسن الذى اختلف الفقهاء فى تقديره فقدره الإمام أبو حنيفة بثمان عشرة سنة للفتى وسبعة عشر سنة للفتاة، وقدره الصاحبان والجمهور بخمس عشرة سنة لكلا من الفتى والفتاة وقدره بن حزم بتسعة عشر عاماً (بن قدامه، بن حزم).

ومن هنا نجد اهتمام الشريعة الإسلامية بالطفل حتى قبل أن يولد كما سيظهر أجلاً.

الطفل عند علماء الاجتماع

اختلف علماء الاجتماع فى تعريف الطفل على ثلاثة أوجه:

الأول: الطفولة هى المرحلة الأولى من مراحل تكوين ونمو الشخصية وتبدأ من الميلاد حتى بداية طور البلوغ.

الثانى: أن الطفولة تتحدد حسب السن حيث يسمى الطفل طفلاً من لحظة ميلاده حتى سن الثانية عشرة من عمره.

الثالث: الطفولة هى فترة الحياة من الميلاد حتى الرشد وتختلف من ثقافة إلى أخرى وقد تنتهى عند البلوغ أو عند الزواج أو يصطلح على سن محدد لها.

وهنا نجد أن علماء الاجتماع اتفقوا على بداية مرحلة الطفولة واختلفوا فى متى تنتهى هذه المرحلة.

الطفل عند علماء النفس :

يعتبر علماء النفس أن الطفولة تبدأ من لحظة وجود الجنين فى بطن أمه وهذه الفترة تعتبر من أهم وأخطر مراحل عمره على الإطلاق، وعلى هذا فطور الطفولة يبدأ بالمرحلة الجنينية وينتهى ببداية البلوغ الجنسى الذى يتحدد عند

الذكور بحدوث أول قذف منوى وظهور الخصائص الجنسية الثانويه، وعند الإناث بحدوث أول دورة شهرية وظهور العلامات الجنسية الثانوية أيضا وقد يتحدد بالسن أيضاً.

ويتوافق تعريف علماء النفس مع ما يفعله الصينيون حيث يعتبرون مرحلة ما قبل الميلاد ضمن عمر المولود فيضيفون عاماً كاملاً لعمره من باب جبر الكسور.

الطفل فى القانون المصرى

لم يحدد القانون سناً معيناً للطفولة بل تناول معنى الحداثة فى موضوعات مختلفة: ففى قوانين الأحوال الشخصية نجد أن المادة 100 لسنة 1985 أجازت للقاضى بقاء الصغير فى يد الحاضنة حتى سن الخامسة عشر من العمر.

وقانون العمل رقم 13 لسنة 1981 فى المادة 143 ترى أنه يعتبر حدث فى تطبيق هذا الفصل الصبية من الذكور والإناث البالغين اثنى عشرة سنة كاملة وحتى سبع عشرة سنة كاملة.

وقانون الأحداث رقم 31 لسنة 1974 يقول يقصد بالحدث من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة.

الطفل فى المواثيق الدولية

يعتبر اعلان جنيف 1934 هو أول وثيقة دولية تعترف للطفل بمجموعة من الحقوق.

إعلان حقوق الطفل 1959 بمبادئه العشرة ثم بعده العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذان أقرتهما الأمم المتحدة 1966.

حتى عام 1989 ام يوضع تعريف خاص بالطفل حتى أبرمت الأمم المتحدة اتفاقية الطفل 1989 التى ترى أنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره ما لم يبلغ الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه. وهذه الاتفاقية صدق عليها مجلس الشعب المصرى بجلسة 27 مايو 1990 مضبطة رقم 60.

كما صدر بها القرار الجمهورى رقم 260 لسنة 1990، وأصبح قانونا الطفل هو من لم يبلغ الثامنة عشر من العمر، وأصبح النص القانونى رقم 12 لسنة 1996 (يقصد بالطفل فى مجال الرعاية المنصوص عليها فى هذا القانون كل من لم يبلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة).

تعريف إساءة معاملة الأطفال (العنف الأسرى)

تم وضع العديد من التعاريف لهذه الظاهرة، وكلها أجمعت على وقوع الضرر على الطفل من القائم على رعايته، واختلفوا فى شكل العنف من حيث أنه مستمر، أو لفترة مؤقتة.

يعتبر كيمب (Kemp) 1962 هو أو من عرف هذه الظاهرة وعرفها على أنها متلازمة الطفل المنهك ضرباً.

ويعرفها ستيل وبولوك (Steele and Pollock) 1968 على أنه الطفل الذى يتعرض لانتهاكات مستمرة وشاملة من الآباء.

ويراها سكولى وآخرون (Scully et al) 1989 انها إعاقة نمو الطفل من المحيطين ببيئته عن طريق الأذى.

ويعرفه المركز القومى الأمريكى بواشنطن على أنه جرح جسدى أو عقلى أو إساءة جنسية أو إهمال لسوء معاملة الطفل تحت سن الثامنة عشر يقوم بها الشخص المسئول عن رعايته تحت ظروف تهدد أو تضر بصحة الطفل وسعادته.

ويرى مدحت أبو النصر أن العنف ضد الأطفال هو كل أشكال السلوك مباشر أو غير مباشر، لفظى أو غير لفظى، ظاهر أو مستتر، مادية أو معنوية، سلبية أو غير سلبية، يترتب عليها إلحاق أذى أو ضرر أو سوء معاملة للأطفال سواء كان هذا الأذى جسدى أو جنسى أو عاطفى أو إهمال، مما يترتب عليه آثار جسمية ونفسية واجتماعية وتعليمية خطيرة، وهذه السلوكيات تتعارض مع القيم الدينية والقوانين والمواثيق القومية والاقليمية والدولية.

ثانيا - حجم الظاهرة عالميا وعربيا:

إن تزايد العنف حجماً ونوعاً وأسلوباً، وبخاصة العنف الأسرى والعنف ضد الأطفال، صار يبدو بمعدلات عالية فى شتى أنحاء العالم، ويأخذ طابعاً وبائياً ينتشر بشكل خطر فى المجتمع المعاصر وفقاً للتقديرات الإحصائية التى تسجلها بعض المجتمعات، مما يمكن وصفه على أنه "وباء العنف" "The Epidemic Violence" كما تصفة "الرابطة الأمريكية للطب النفسى"، يقدر عدد حالات القتل المسجلة كل عام بالولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، بحوالى أربعة وعشرين ألف حالة، وأن عدد الحالات المتفاقمة نتيجة للاعتداء والضرب يزيد على 265.000، وأن 40% تقريباً من حالات القتل تحدث نتيجة للعنف المنزلى، وأن غالبية ضحايا العنف يتراوح عمرهم بين 20-39سنة (وهى الفترة من دورة حياة الأسرة التى يقوم فيها الوالدان على رعاية الأطفال)، وأن الأطفال يشاهدون ما يقرب من 10- 20 من حالات القتل، وبخاصة أن يكون الضحية أحد الوالدين.

تشير نتائج بعض الدراسات بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى معدلات عالية منذرة بخطر العنف كمشكلة وبائية، ففى الولايات المتحدة الأمريكية، توضح البيانات أن نسبة تقدر بحوالى واحدة من كل أربعة من الإناث كن ضحيات للإساءة فى طفولتهن؛ وتسجل السلطات كل عام نسبة تتراوح بين

150.000 - 20.000 حالة من الإساءة الجنسية فى المنـزل، وأن نسـبة مـن يتعرضون للعنف الجسدى تصل إلى 20- 30% من الإناث و10% من الذكور حتى سن الرابعة عشرة، وتشير الإحصاءات الحديثة بالولايات المتحدة الأمريكية إلى نسبة تتراوح بين 20% و50% من الأطفال هم ضحايا العنف داخل أسرهم ومدارسهم ومجتمعاتهم المحلية.

وفى أوروبا، تقدر نسبة تتراوح بيم 6% إلى 62% من الإناث و31% من الذكور أنهم كانوا ضحايا الإساءة الجنسية، وفى روسيا، تقدر نسبة الأطفال ضحايا الإساءة الجنسية كل عام بأكثر من 60.000 طفل.

وعلى المستوى الدولى، تكشف تقارير "الأمم المتحدة" عن أن ما يقرب من مليونى طفل حتى سن الرابعة عشرة يعانون كل عام بسبب ما يتعرضون له من أفعال وممارسات العنف الوالدى، وأن نسبة من هؤلاء الأطفال تقدر بمعدل طفل من كل عشرة أطفال يموتون بسبب العنـف الوالـدى، وأن 2000 طفـل يتخلصون من حياتهم بالانتحار (United Nations, 1998)، وتشـير بعـض البيانات الإحصائية فى روسيا على سبيل المثال، إلى أن أكثر من 50.000 طفل يهربون من المنزل كل عام كى يتجنبوا ما يتعرضون له من العنـف الوالـدى، وأن 38% من حالات القتل فى الأسرة كانوا من الأطفال والمعـاقين والإنـاث ممن كانوا لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم.

تتضح هذه الصورة الوبائية أيضاً من أنه يقدر حجم أدبيات البحث فـى العنف ضد الأطفال فى الفترة من عام 1991 إلى عام 2002 بحـوالى 1.218 دراسة وبحث، متضمنة موضوعات وقضايا شتى منها التعرض للعنف، وقياس وتقويم التعرض للعنف، والعنف المجتمعى، والصدمة واضطراب ضغوط ما بعد الصدمة، والمدارس والعنف، وسلوكيات المراهقين والعنف.

وتوضح دراسة الأمين العام للأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال التى تم الإعلان عنها فى ديسمبر 2006 إلى أن العنف لا يزال مستمراً ضد الأطفال بسبب السكوت عنه والتقاعس عن اتخاذ إجراء حياله، حيث تشير الدراسة – التى شملت 131 دولة – على مستوى العالم إلى أن العنف قد تسبب فى قتل 53 ألف طفل خلال العام 2002، وأن 80- 98% من الأطفال يعاقبون بدنياً فى منازلهم مع معاناة أكثر من الثلث من العقوبة البدنية مع استخدام أدوات، وبما يتراوح ما بين 133- 275 مليون طفل تعرضوا لعنف أسرى، و150 مليون فتاة و73 مليون صبى عانوا من أشكال عنف جنسى خلال العام 2002، ومليون طفل حرموا من حريتهم عام 1999 بسبب ارتكابهم جرائم صغيرة أو جنحاً أو كانوا فى انتظار محاكمة، وأن 228 مليون طفل دخلوا سوق العمل عام 2008 منهم 126 مليون طفل يعملون فى الأعمال الخطرة.

وأثبتت الإحصاءات أن حوالى 300 ألف طفل فى دولة (مالى) يتم بيع الأطفال كأى سلعة تعرضوا للاعتداء الجنسى (ذكوراً وإناث). كما تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن ما لا يقل عن 15 ألف طفل يتم بيعهم سنوياً بحجة العمل فى مزارع بلدان أخرى مجاورة. كما أن مليون ومائتى فتاة ممن هن تحت سن 18 سنة يتم حالياً الاتجار بهن. لذا أطلق الأطباء الألمان مؤخراً تحذيرات (للعمل بالبغاء على مستوى العالم الغربى) قوية من خطورة ظاهرة ممارسة العنف ضد الأطفال، وأكد مصدر طبى متخصص لوكالة أنباء القدس أن 80% من الأطفال الذين يتعرضون للمعاملة السيئة سيتصرفون مستقبلاً بشكل سيئ مع أطفالهم أيضاً. وقدرت الرابطة المهنية لأطباء الأطفال والناشئة فى ألمانيا نسبة الأطفال الذين يتعرضون لسوء المعاملة والامتهان بما يتراوح بين 5- 10% فى ألمانيا، وفى المقابل حذرت الشرطة الألمانية من تنامى ظاهرة جريمة الأطفال والناشئة فى البلاد. وأوضحت الشرطة أن المعدلات العمرية

لمرتكبى الجرائم تستوعب نسبة متزايدة من الأطفال. كما لاحظت أن نسبة تعرض الأطفال للجرائم والعنف تميل إلى الازدياد بشكل مطرد هى الأخرى.

وتؤكد منظمة العمل الدولية إلى أن عدد الأطفال الذين يعملون بشكل غير مستقر يبلغ حوالى 50 مليون طفل. كما يرى بعض المختصون أن هذا الرقم يزيد عن 250 مليون طفل وربما يصل إلى الضعف، ففى البلدان الأفريقية تصل نسبة الأطفال العاملين إلى 20% من مجموع الأطفال الذين يشكلون نسبة 17% من القوى العاملة، وفى مصر يشكل الأطفال أقل من خمس سنوات حوالى 14.8% من إجمالى السكان، ونسبة الأطفال من فئة (5- 15) سنة 24.6% أى أن 40% من إجمالى السكان فى مصر تقع فى سن (1- 15) سنة ويقع على هذه الشريحة العمرية من السكان الصغار السن عبء الإعالة حيث تشكل نسبة القوى العاملة 27.8% فقط من إجمالى السكان، وهذا يعنى أن كل فرد فى مصر يعمل لإعالة 3 أفراد وتقدر نسبة الإطفال فى دراسة اجتماعية أجريت فى اليمن حول العاملين دون سن 15 سنة بأكثر من 10% مع تنامى عمالة الأطفال على الرغم من توقيع الحكومة اليمنية اتفاقية حقوق الطفل الدولية عام 1995، كما وجد أن أكثر من نصف مليون طفل يعملون فى صنعاء وحدها، وأكثر من 200 ألف تلميذ يتسربون من المدارس ويتوجهون لسوق العمل، ويعمل معظمهم فى مسح الأحذية وتنظيف السيارات والأعمال المنزلية والزراعية والأفران والمخابز أو جمع القمامة، وأطلقت منظمة العمل الدولية "اليوم العالمى للقضاء على القمامة وتنظيف الشوارع – عمالة الأطفال" لتذكير العالم بهذه المأساة، وقد ركز احتفال هذا العام على "الاتجار بالأطفال" والذى يعتبر عملاً إجرامياً حيث يجبر ما يقارب 1.2 مليون طفل على القيام بأشكال مختلفة من الأعمال غير المقبولة والأعمال الخطيرة وفى تجارة الجنس. وعن المشاكل التى تواجه الأطفال أشار التقرير إلى سوء التغذية الحاد، وتشير

تقديرات اليونسيف إلى أن هناك ما يتراوح بيم 60 إلى 80 ألف طفل يعانون من سوء التغذية. كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2008 إلى أن عدد الأطفال الأميين فى البلدان العربية يبلغ حوالى 90 مليون، وهناك قدر من الحرمان من التعليم الأساسى حيث يوجد 15 مليون طفل عربى محرومون من حقهم فى التعليم. "تجد فى أى مكان فى أفريقيا فتيات لم يتجاوزن الخامسة من العمر يعملن خادمات. وفى وسط القارة وغربها تعمل فتيات فى الثامنة من العمر خادمات قبل أن يلقى بهن فى براثن الدعارة، أما فى تنزانيا فتعمل فتيات لم يتخطين سن الخامسة عشرة فى مقاهى ليلية حيث يتعرضن لاعتداءات جنسية.

وتجدر الإشارة إلى أن الخوض فى هذا الموضوع الشائك يظل قاصراً وتنقصه الدقة العلمية لعدم توفر احصائيات علمية دقيقة فى البلدان العربية بسبب عدم وجود مراكز متخصصة تعنى بهذا الموضوع فى عالمنا العربى. أى أننا لا نملك لمعالجة هذا الموضوع أية مصادر ميدانية باستثناء بعض التحقيقات الصحفية المتفرقة، وهى ليست عديمة الجدوى والفائدة، وإنما تعطى مؤشراً جيداً حول وضع الطفل بشكل عام من حيث تعرضه للعنف والاضطهاد، وتحمل بعض المؤشرات على الاتجاه العام لهذه الظاهرة.

وقد تم رصد لعدد من الحالات من خلال الصحف بهدف التعرف على صور التعدى على حقوق الأطفال كما تنشرها الصحف المصرية خلال النصف الثانى من عام 2006.

وأسفر الرصد عن أن حالات الاعتداء على حقوق الأطفال بلغت (271) حادثة، وشكلت الاعتداءات الجنسية على الأطفال خارج أو داخل المدرسة والأسرة (45) حالة، والاعتداءات البدنية على الأطفال (21) حالة، وحالات العنف الأسرى (49) حالة، وبلغت جملة حالات الإهمال فى الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والغذائية (65) حالة، أما انتهاك حقوق الأطفال العاملين فقد

شكلت (5) حالات، وبلغت حوادث الأطفال المعرضين للانحراف (14) حالـــة، بينما تم رصد (3) حوادث كعنف رسمى، وبلغت حوادث الطرق وقتل الأطفال والحوادث الأخرى التى لم تندرج تحت أى من التقسيمات السابقة (69) حالة.

وبلغت حالات العنف التى أدت إلى موت وقتل الأطفال (146) حالـــة. فمن جملة 49 حالة عنف أسرى على الأطفال أدت إلى وفاة 33 طفـــل. وأدى الاعتداء البدنى على الأطفال إلى وفاة 7 منهم. وقد كان هناك حالتى قتـــل مـــن الـــ3 حالات المرصودة فى العنف الرســـمى الموجـــه ضـــد الأطفـــال وأدت الاعتداءات الجنسية إلى قتل 17 طفل من جملة 36 طفلاً تعرضـــوا للاعتـــداء الجنسى عليهم. وأخيراً أدت حالات القتل الموثقة إلى وفاة عدد 5 أطفال ســـواء فى حوادث الطرق أو بالقتل العمد أو فى حوادث متفرقة.

وقد نشرت هذه الأخبار خلال النصف الثانى من عام 2006، إن جملة الحوادث فى شهر يوليو (57) خبر، وكلاً من شهور أغسطس وسبتمبر (100) خبر، وشهر أكتوبر (29) خبر، وشهر نوفمبر (40) خبر، وديسمبر (45) خبر.

كما بلغت صور الاعتداءات الجنسية الواقعة على الأطفال سواء داخـــل المدرسة أو الأسرة أو خارج المدرسة أو الأسرة. حيث بلغـــت جملـــة حـــالات الاعتداءات الجنسية على الأطفال (45) حالة. حيث بلغ التعدى الجنســـى علـــى الأطفال داخل المدرسة (6) حالات.

وقد أسفرت أحداث العنف عن الاعتداء الجنسى وهتك العرض وكـــان المعتدين هم المدرسين أو أحد العاملين أو مسئولى النشاط أو الطلاب أنفســـهم. وبلغ عددهم (3) مدرسين و (3) طلاب فاشلين فى حـــين كانـــت المجموعـــة الأخرى من القائمين بالعنف هم الأخصائى الاجتماعى وحارس المدرسة. وبلـــغ عدد الإناث المعتدى عليهن (7) إناث و (2) ذكور. فى حين كان عدد الـــذكور المرتكبة للعنف (6) ذكور.

وبلغت الاعتداءات الجنسية الواقعة على الأطفال خارج المدرسة وداخل محيط الأسرة من جانب أقارب الطفل (3) حالات. وفى محيط الأسرة بلغت جرائم الاعتداء (3) حالات أيضاً. وبلغ عدد الإناث المعتدى عليهم طفلتين وطفل واحد فقط. فى حين كان عدد الذكور المرتكبة للعنف (3) ذكور. وكانت صلة مرتكب العنف بالمعتدى عليهم من الأطفال هم الأب وزوج الأم والأخ.

أما الاعتداءات الجنسية الواقعة على الأطفال خارج المؤسسة كانت (36) حالة. وبلغت جرائم الاغتصاب وحدها (31) حالة مصاحب لها (6) حالات قتل، فى حين بلغت أحداث كل من محاولة الاغتصاب والتحرش الجنسى حادثين لكل منهما، بينما كانت حالات القتل حادثة واحدة فقط.

وكان أكثر القائمون بالعنف هم عاطلين فبلغ عددهم (22) عاطل بالتقريب و (5) عمال و (2) عجلاتى ومسجلين خطر سرقات و(2) أصحاب محلات، و (2) أطفال شوارع، فى حين كانت المجموعة الأخرى من القائمين بالعنف هم موظف وصيدلى وممرض وطبيب أسنان وبائع متجول وسائق وخادم مسجد ولم يذكر عمل للباقين.

وبلغ عدد الإناث المعتدى عليهن (29) طفلة و (29) طفل بالتقريب، فى حين كان عدد الذكور المرتكبة العنف (57) ذكر بالتقريب.

أما حالات الاعتداء البدنى التى وقعت على الأطفال خارج فقد بلغت (22) حادثة وكانت لأسباب مختلفة مثل الخطف للانتقام من أسرة الطفل او السرقة أو طلب الفدية أو عدم القدرة على الانجاب أو المشاغبة أثناء الدراسة أو الاختلاف بين الأصدقاء أو بين المسئولين أو لبيع الطفل ويرجع البعض الآخر إلى غياب رعاية الأطفال لأسباب مجهولة.

وقد أسفرت أحداث العنف عن الاختطاف والقتل والسرقة والحرق والوفاة والغرق والتسمم والايداع بدور الأحداث ودور الرعاية، وقد بلغت جرائم

الاختطاف (8) حوادث من أجل طلب الفدية، فى حين بلغت جرائم القتـل (7) حوادث مصاحب لها (5) حوادث من أجل السرقة، بينما بلغت جـرائم السـرقة (4) حوادث.

أما حوادث الإصابة فكانت حادثتين، وحادثة واحدة وفاة من مشاجرة بين شخصين، وكان أكثر القائمون بالعنف هم أفراد، فمـنهم (3) أطفـال طـلاب مدارس وسائقين وسمسارين ومسجلين خطر، فى حين كان المجموعة الأخـرى من القائمين بالعنف هم حلاق وقهوجى وصاحب محل وكهربائى ومبيض وكان أغلبهم من العاطلين والعمال، أما الإناث القائمون بالعنف فهم خادمتين وعاملـه ولم يذكر عمل للباقين.

وبلغ عدد الإناث المعتدى عليهن (13) طفلة و (9) طفل. فى حين كان عدد الإناث المرتكبة للعنف حوالى (12) أنثى و (27) ذكر.

وحالات العنف الأسرى التىبلغت (49) حالة ويرجع أغلبهـا لأسـباب رفض الطفل تلبية أحد المطالب أو لتبوله لا إرادياً أو نتيجة الشك فى السلوك أو لإنجابه من علاقة آثمة أو نتيجة كثرة بكاء الطفل أو لعبه بالشارع أو للانتقام من الطفل لجريمة ارتكبها أحد أفراد أسرته أو نتيجة للإصابة بأعيرة نارية أو بسبب الغيرة أو بدعوى التأديب أو لبيع الأبناء بسبب الفقر أونتيجة للسرقة أو بسـبب مرض نفسى لرفض الطفل التسول أو للانتقام من الزوجة.

وقد أدت إلى القتل والتعذيب والضرب والحرق والغرق أو إلقاء الأطفال بالشارع أو بيعهم فى بعض الأحيان أو هروب الطفل إلى الشارع وبلغت جرائم القتل (33) حادثة مصاحب لها حالة واحدة إيداع بمؤسسة الأحداث، فى حين بلغ إلقاء الطفل بالشارع (6) حالات، بينما بلغ الاعتداء بالتعذيب والضرب والكـى (4) حالات.

أما حوادث بيع الأطفال فاحتلت حادثتين وكذلك هروب الطفل أو إيداعه بمؤسسة الأحداث حادثتين، وحادثة واحدة غرق الطفل بيد شقيقته. وكان صلة مرتكب العنف بالمعتدى عليهم من الأطفال هم الأم (20) حالة، الأب (11) حالة، زوجة الأب (7) حالات، زوج الأم (4) حالات، بينما كان كل من الأخت والأخ (3) حالات، ابن العم حالتين، فى حين كان كل من العمة والجد والخال وزوج الخالة حالة واحدة فقط، بينما كان الأب والأم مرتكبين لأغلب حوادث العنف ضد الأطفال داخل نطاق الأسرة، وكان للأم وحدها النصيب الأكبر وله ما يقرب من ثلثى العنف الأسرى الذى تم رصده.

أما عدد الذكور القائمون بالعنف فبلغ عددهم حوالى (18) ذكر منهم (4) عمال، و (3) مزارعين، وعاطلين، فى حين كان النوعية الأخرى من القائمين بالعنف هم كاتب وصاحب كوافير وماسح أحذية ومهندس زراعى ونجار واستورجى وسروجى سيارات ومدرس وبينهم طفل واحد تلميذ. وكما ذكرنا كانت أغلب الحوادث قد تم الإشارة لمهنة المعتدى.

وقد بلغ عدد الفتيات المعتدى عليهن (27) طفلة و (29) طفل، فى حين كان عدد الإناث المرتكبة للعنف حوالى (21) أنثى وكان عدد الذكور (29) ذكر.

وبسبب غياب الرعاية من جانب الوالدين أو المسئولين بالدولة عن المنشآت السكنية كسقوط الأطفال فى بالوعات الصرف الصحى أو سقوطه فى بئر المصعد أو لإطلاق أعيرة نارية طائشة أو نتيجة إنجاب طفل من علاقة آثمة أو غرق الطفل فى حمام سباحة أو سقوط طفل من شرفة منزله أو نتيجة لتعسف دور الأيتام. وبلغت هذه الحوادث (36) حادثة وأدت إلى الغرق والوفاة والإصابة أو القتل أو ترك الطفل سهواً فى أحد الأماكن أو الضرب والإهانة وبلغت حوادث الغرق (12) حالة، فى حين بلغت حوادث الوفاة (14) حادثة مصاحبة لها حالتين إصابة، بينما بلغ حوادث الإصابة (4) حوادث.

أما حوادث الإيداع بمؤسسة الأحداث فاحتلت (3) حوادث، فـــى حـــين كانت حوادث ترك الطفل سهواً والضرب والإهانة والقتل حادثة واحدة فقط لكل منهم. وكان أكثر القائمن بالعنف هم المقاولين والموظفين والإداريين والمسئولين وعاطل ومندوب شرطة وعمال وطالبة وربات منازل ولم يذكر عمـــل البـــاقين منهم. وبلغ عدد الإناث المعتدى عليهن (20) طفلة و(26) طفل وهذا بالتقريب.

كما شهدت هذه الفترة إهمال لحقوق الإطفال فـــى الرعايـــة الصـــحية ويرجع ذلك للإهمال الطبى وسوء الرعاية الطبية من جانـــب الأطبـــاء وفســـاد المسئولين وبلغت (13) حادثة.

وبلغت حوادث الوفاة (6) حالات، فى حين بلغت حوادث الإصابة بعاهة مستديمة (7) حالات. وكان أكثر القـــائمون بـــالعنف هـــم أطبـــاء وطبيبـــات وممرضات. وبلغ عدد الإناث المعتدى عليهن (8) لإناث و (6) ذكور.

ثالثا - أشكال / أنواع العنف ضد الأطفال :

العنف ضد الأطفال أو الإساءة أو سوء المعاملة للأطفال Child Abuse له أشكال وأنواع عديدة يمكن تصنيفها كالآتى :

التصنيف الأول :

1- العنف ضد النفس أو الذات .

2- العنف تجاه الأشياء والممتلكات سواء الخاصة بالشخص الـــذى يمـــارس العنف أو الخاصة بأشخاص آخرين .

3- العنف ضد الآخرين، ومنها على سبيل المثال: العنـــف ضـــد الأطفـــال والعنف ضد الزوجة والعنف ضد الزوج والعنف ضد الأشخاص المهتمين (مثل: العنف ضد المدرس والعنف ضد الطبيب والعنف ضد الأخصـــائى الاجتماعى ...).

فعلى سبيل المثال، تمارس ضد الطفلة الأنثى بعض أشكال العنف، نذكر

منها: حرمانها من اللعب، حرمانها من الخروج، حرمانها من التعليم، إلزامها بالمساعدة فى الأعمال المنزلية، إلزامها بخدمة الأخ الأكبر، التمييز الواضح فى معاملة الصغير عن الصغيرة دون مراعاة الآثار النفسية السلبية لهذه المعاملة، الزواج المبكر، ختان الإناث.

ومن أشكال العنف ضد الزوجة نذكر: الضرب من قبل الزوج، إهمال الزوج للزوجة، إلزامها بالعمل خارج المنزل ضد رغبتها، إلزامها بالإنفاق على الأسرة أو المشاركة فى عملية الإنفاق، عدم وجود ذمة مالية مستقلة لها، الإيذاء النفسى بالإهانات والألفاظ الجارحة، استغلال المرأة فى البغاء، اغتصاب المرأة.

التصنيف الثانى

1- إساءة المعاملة الجسدية (العنف البدنى) Bodily Abuse

وهى حالة إكلينيكية تتمثل فى إحداث إصابة عمداً فى الأطفال عن طريق هجوم جسدى ناتج عن عدوان من الشخص المنوط به حماية الطفل ورعايته، أو أنه استخدام قصدى وليس مصادفة القوة كجزء من تعامل الأباء أو من يقوم مقامهما مع الطفل بغرض الأذى ، كما أنه إحداث الألم أو الجرح أو الضرر بالطفل .

ويطلق عليه ستيفن وزملائه 1990 (Steven et al) التشوه الجسدى ويعرفه على أنه إصابة جسدية عن طريق الأب أو من يقوم مقامه قبل سن الخامسة عشر من عمر الطفل .

ومن كل ما سبق نجد أن هناك شرطين أساسيين فى تعريف إساءة المعاملة الجسدية وهما :

1- أن يقوم بها الوالدان أو أحدهما أو من يقوم مقامهما.

2- أن يكون الفعل مقصودا نحو الطفل .

ويظهر العنف البدنى على هيئة كدمات أو تجمعات دموية أو حروق وخدوش أو جروح فى أماكن مختلفة من الجسم أو إصابات وتمثل إصابات

الجهاز العصبى المركزى 24%، وكسور العظام بأنواعها المختلفة 3%، وتمثل الحروق نسبة 10% من إصابات الأطفال، ويعتبر الرأس هو المكان الرئيسى للإصابة فى حالات العنف البدنى.

2- إساءة المعاملة الجنسية (العنف الجنسى) Sexual Abuse

وضع شيستر وروزبيرج 1976 (Schechter and Rosberge) تعريف لاقى قبولا كبيراً وهو: اشتمال النشاط الجنسى على طفل أو مراهق غير رشيد دون موافقته أو عن طريق انتهاك المحرمات الاجتماعية .

ويعتبر مرازك ومرازك 1985 (Mrazek and Mrazek) واحد من أربعة أنواع:

1- مشاهدة الطفل للفعل الجنسى أو الاستعراض أمامه .
2- مداعبة الأعضاء التناسلية للطفل عن طريق البالغ أو العكس Molestation .
3- فعل جنسى مع الطفل عن طريق الفم أو المهبل أو الإيليا سواء تم بادخال أو بدون ادخال .
4- الاغتصاب وهو عبارة عن فعل جنسى مفاجئ باستخدام القوة .

ويعرفه آخرون على أنه حدوث احتكاك جنسى بين طفل وبالغ بادخال أو بدون إدخال بدون رغبة من الطفل .

فى حين يرى فريق آخر أنه أحتكاك جنسى بدون زواج قبل سن الخامسة عشرة أو من شخص يكبر الضحية بخمس سنوات على الأقل.

ويعنى به كروسون تاور 2002 (Crosson Tower) الاستغلال الجنسى للطفل من أجل أشباع الغريزة الجنسية للكبار عن طريق الاعتداء المباشر أو التخويف أو عن طريق اللعب .

وهناك نوع آخر من إساءة المعاملة الجنسية تتم بين المحارم وهو مايطلق عليه زنا المحارم (Inces) وقد وضع العلماء له العديد من التعريفات منها:

لقاء جنسى بين أفراد لايصلحون للزواج اجتماعيا أو دينيا أو أنه نشاط جنسى علنى يشتمل على احتكاك بالأعضاء التناسلية مع أو بدون إدخال بين اشخاص لا يصلحون للزواج من بعضهم. كما فرق العلماء بين زنا المحارم وبين سوء المعاملة الجنسية حيث رأى أنه فى الثانية يقع الطفل فى الفريق المهضوم حقه أو المظلوم بينما يكون الراشد هو الجانى قانونا بينما لا يتطلب ذلك فى زنا المحارم .

ويرى آخرون أنه احتكاك جنسى مع الأقارب أو الأب أو الأب البديل قبل سن الخامسة عشر من العمر .

وتتنوع صور إساءة المعاملة الجنسية من المكالمات التليفونية الفاضحة، عرض الأعضاء الجنسية للأطفال أو مراقبتهم حين يخلعون ملابسهم، والملاطفة والملامسة، ممارسة الجماع معهم (فمى قضيبى، قضيبى مهبلى، قضيبى شرجى، مهبلى يدوى، قضيبى يدوى، يدوى شرجى، لمس الثدى باليد).

3- **إساءة المعاملة المعنوية (*العنف النفسى*)** Psichological Abuse

تعتبر الأسرة هى المؤسسة النفسية والاجتماعية الأولى بالنسبة للطفل ففيها تتشكل شخصيته وفيها يمارس أول أنواع التفاعل الاجتماعى فى إطار التنشئة الوالدية ويؤثر الوالدان على أطفالهما بما يتبنوه من أساليب معاملة وتنشئة وبما يتلقاه الطفل من معايير وقواعد سلوكية وقيم أخلاقية ودينية فالآباء هم المسؤولون أساسا عن تزويد أبنائهم بالنمو الآمن ليصبحوا أفرادا أسوياء فى المجتمع، وهذا يشتمل على الإشاعات الفيزيائية الألية من المطعم والملبس والمسكن والرعاية الصحية والحماية من الأخطار ويشمل أيضا مسئوليتهم عن إشباع فضولهم وإزالة الاعتمادية وزيادة النمو الاجتماعى والانفعالى والروحى والمعرفى.

ويعتبر الامتناع عن تحقيق أى جزء مما سبق نوع من العنف أو الإهمال المعنوى وهو عبارة عن أربعة أنواع من التحطيم المعنوى هى:

1- حرمان الطفل من ا لسلوك الإيجابى للآباء مثل العناق والإبتسام .

2- أى سلوك سلبى بحدث نتيجة خلل فى العلاقة بين الطفل والأب .

3- أى سلوك أبوى يؤدى إلى نقص ثقة الطفل بذاته .

4- أى سلوك أبوى يؤدى إلى تقلص المهارات الاجتماعية المطلوبة للأداء الجيد فى الوسط غير العقلى والمدرسة ، جماعة الأقران.

ويعرفه البعض على أنه الفشل فى إمداد الطفل بالعاطفة والمساندة الضرورية لنموه الانفعالى والنفسى والاجتماعى ويتضمن أى سلوك يأتى به الوالدين أو القائمين على رعاية الطفل ويتعارض مع الصحة النفسية له أو نموه النفسى والاجتماعى ويتضمن ذلك إطلاق أو استدعاء الطفل بأسماء مضحكة أو يقصد به السخرية منه، والقاء المسئولية على الطفل ولومه على مشكلات البالغين أو الحالة المالية لهم وتنمية إحساس الطفل بالخجل والذنب والمقارنات السلبية بالآخرين والإستخفاف بالطفل والتقليل من شأنه .

ويرى جاربارينو ورفاقه 1986 (Garbarino et al) أنه واحد من خمس صور من السلوك النفسى المدمر :

1- الرفض (Rejection) وهو رفض الراشد الاعتراف بقيمة الطفل وشرعية احتياجاته .

2- التعذيب (Trrorizing) وفيها يهاجم الطفل لفظيا بواسطة بالغ يخلق حوله جوا من الخوف والرعب مما يؤدى إلى اعتقاد الطفل أن العالم متقلب الأطوار ومدمر .

3- العزل (Isolation) وفيها يتم منع الطفل من اكتساب الخبرات الاجتماعية الطبيعية عن طريق الراشد مما يمنعه من تكوين الصداقات ويدفعه إلى الاعتقاد بأنه وحيد فى هذا العالم.

4- الإهمال (Ignoring) وفيها يحرم البالغ الطفل من المنبهــات الســلوكية التى يحتاج إليها مما يجعله يفشل فى الاستجابة الاجتماعية بطريقة مناسبة ويؤدى إلى نقص النمو الأنفعالى والعقلى والمعرفى .

5- الإفساد (Corrupting) وفيها يتجه الطفل إلى ســلوك ضــد المجتمــع ويشجعه البالغ على هذا السلوك المنحرف .

يرى بعض العلماء أن العنف المعنوى لا يقتصر على مستوى الأســرة فقط بل قد يصل إلى مستوى الدولة ومراكز الرعاية اليومية ووكالات رعايــة الأطفال، ولا يمكن أهمال مستوى المعيشة الذى يسمح لملايين من الأطفــال أن يعيشوا تحت خط الفقر ولاتساعدهم على الحياة عن طريق الرعايــة الصــحية المناسبة والغذاء الكافى والتعليم فى بيئة مناسبة آمنة .

وتظهر الإساءة النفسية المستمرة للطفل من خلال إظهــار الــرفض أو العزل والتخويف والسخرية والمقارنة بالآخرين والصراخ فى وجهــه والشــتم وغيرها من أشكال الإساءة التى تؤثر على صحة الطفل النفسية فــى مراحــل عمره المختلفة.

4- الإهمال Neglect

وهو العجز والفشل فى إمداد الطفــل باحتياجاتــه الأساســية كالطعــام والملبس والشراب والعلاج وقد يكون هذا الإهمال بدنياً أو عاطفياً أو تربوياً.

1- الإهمال البدنى :

ويتضمن رفض العناية اليومية بالطفل وعدم تقــديم الخــدمات الطبيــة العاجلة له والهجر والإشراف غير الكافى من الوالدين، وترك الطفل بلا عنايــة لفترة طويلة من الوقت أو تركه بمفرده فى المنزل ليكون مسئولاً عــن أخــوه أصغر منه أو طرده من المنزل وعدم السماح له بالعودة.

2- الإهمال العاطفى Emotional Abuse :

ويتضمن الإساءة المتطرفة إلى الزوج أو الزوجة فى وجود الطفل والسماح للطفل بتعاطى المخدرات والكحوليات، وعدم محاولة منعه من ذلك، ورفض أو الفشل فى تزويد الطفل بالعناية والرعاية النفسية التى يحتاج إليها، ونقص العواطف البدنية مثل العناق والعواطف الكلامية مثل الثناء عليه أو الإطراء.

3- الإهمال التربوى (Educational N) :

ويتضمن السماح للطفل بالغياب عن المدرسة دون سبب أو عذر أو الفشل فى إدراج الطفل بالمدرسة عند السن الإلزامى وعدم الأهتمام والانتباه للحاجات التربوية الخاصة به مثل أنه فى حاجة إلى فصل تربية خاصة ولا يفعل الأب شىء نحو ذلك.

والتصنيف الثالث يتم تقسيمهم إلى الأنواع التالية:

1- **العنف المنزلى:** وهو الذى يمارس داخل إطار الأسرة كالضرب كعنف جسدى، والسباب والتقريع كعنف نفسى.
2- **العنف المدرسى:** وهى التى تتم فى نطاق المدرسة من العاملين فيها أو من الطلاب بعضهم مع بعض.
3- **عمالة الأطفال:** وفيها يتعرض الأطفال لكل أشكال العنف فى نطاق العمل، بل أن عمل الطفل نفسه هو نوع العنف المضطر إليه الطفل لأسباب متعددة.

رابعا - سمات الفاعل والضحية فى العنف ضد الأطفال :

1- سمات الشخص (الفاعل) للعنف ضد الأطفال :

برغم تعدد العوامل المتعلقة بالظروف الثقافية والاجتماعية والبيئية والأسرية المسهمة فى العنف ضد الأطفال، فإنها كلها أو بعضها تتجمع فى الشخص "الفاعل" أو الأشخاص "الفاعلين" لأعمال العنف ضد الأطفال وتتفاعل

مع خصالهم الشخصية وديناميات بنائهم النفسى.

إن الأشخاص فاعلى أعمال العنف ضد الأطفال – وهم فى الغالب من الآباء أو الأمهات أو كلا الوالدين أو الإخوة والأقارب أو المعارف أو الأصدقاء، أو من الكبار المعنيين فى بيئة الطفل كالمعلمين والقائمين على رعايته، او من الأشخاص المتواجدين فى الجيرة أو الحى أو المنطقة المحلية، أو الأطفال الآخرين وبخاصة "عصابات الأطفال" والأطفال الجانحين وأطفال الشوارع – إنما يتصفون بسمات مميزة فى تكوين شخصيتهم وأنماط سلوكهم تتضمن المعالم والاضطرابات التالية:

اضطرابات نفسية، مثل

- اضطراب التوافق Adjustment Disorder.
- اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع Anti-Social Personality Disorder.
- الاضطرابات الهذائية Delusional Disorders.
- اضطرابات المزاج (الاكتئاب).
- الاضطرابات الجنسية.
- الاضطرابات المتعلقة بتعاطى مواد العقاقير والمخدرات.

أما الأطفال فاعلو العنف ضد الأطفال، فيتصفون بأنماط سلوكية مضطربة تشخص فى معالم مميزة، وهى:

- سلوكيات ما قبل الجنوح.
- جنوح الأحداث.
- اضطراب المسلك.

وفيما يتعلق بالطفل الفاعل للعنف ضد ذاته، مثل تعذيب الذات، أو تدمير الذات، أو الانتحار – فيتصف بالإحساس المفرط باليأس واللامعنى والعدمية، وغير ذلك من معالم الاكتئاب الحاد.

بلك فى الغالب الفئات الأساسية للاضطرابات النفسية التى تعمل كديناميات داخلية لدى الأشخاص مرتكبى أفعال العنف والإساءة ضد الإطفال، ولسنا هنا بصدد الحديث عن "المعالم التشخيصية" لهذه الفئات الإكلينيكية.

2- سمات الاطفال ضحايا العنف

من المحتمل أن يكون لسمات الطفل دور فى احتمالات تعرضه للعنف والإساءة، وحيث تعمل هذه السمات كاستعدادات شخصية تجعله "كبش فداء" لعدوانية الآخرين، ومستضعفاً وغير حصين إزاء اعتداءاتهم وهجماتهم وأفعالهم.

الاستهداف للعنف والعداون: فالطفل ذاته ربما يكون هكذا عاملاً مساعداً أو ثانوياً كى يقع ضحية لعملية العنف، وحيث يكون هدفاً غير منيع أو صيداً سهل المال والتورط، هنا تبرز عدة معالم مميزة للطفل "المستهدف" للعنف والعدوان، يمكن تحديدها فيما يلى:

- نقص الوعى لدى الطفل بشروط السلام والأمان، وبدلائل الخطر ومصادره فى البيئة.
- افتقار الطفل لمهارات حماية الذات.
- نقص مهارات التحكم فى السلوك، والتنظيم الذاتى، وتقدير قواعد النظام فى البيئة، بما يتناسب مع المستوى العمرى للطفل.
- قصور مهارات التعامل مع المواقف أو الأحداث أو الأماكن المشوبه بالخطر وتوقعاته.
- انتماء الطفل، وخاصة فى مرحلة المراهقة، لجماعات خطرة من الأقران سيئ السمعة (مثل، الأطفال الذين يتعاطون المخدرات، أو يهربون من المنزل والمدرسة ويعيشون كمتشردين، أو يرتكبون جرائم – "جرائم الصغار" – مثل السرقة أو السطو أو التخريب أو القتل أو الاعتداء الجنسى، أو يشكلون تجمعات من عصابات الأطفال، أو ينتمون إلى

عصابات مسلحة أو جرائم منظمة، وحيث يتوحد الطفل مع هذه الجماعات ويلف فمها.

- الطفل ذو المزاج الصعب، كثير البكاء زائد المطالب والإلحاح – وتلك خصائص في الطفل قد تثقل كاهل الوالدين وتجعل الوالدية عملية صعبة ليس في مقدورهم تحملها.

خامسا - العوامل المؤدية إلى العنف ضد الإطفال :

1- عوامل ترجع إلى المجتمع. 2- عوامل ترجع إلى الأسرة.

3- عوامل ترجع إلى المدرسة. 4- عوامل ترجع إلى الطفل.

وفيما يلى توضيحاً لهذه العوامل :

1- عوامل ترجع إلى المجتمع

قد يكون المجتمع الذى تنحدر منه أسرة الطفل لديه ثقافة تنظر إلى العنف ضد الأطفال سلوكاً عادياً طبيعياً، أو أن مثل هذا السلوك ليس عنفاً من وجهة نظر هذه الثقافة وأشكال من العنف قد يجعل مثل هذا السلوك شيء عادى ومقبول ويتم الرقود عليه.

ويستقر فى ذهن المشاهدين أن العامل حافل بالعنف وأنه إحدى الطرق لتسوية المشكلات، وأن الذى يمارس العنف قد لا يعاقب .... مما يجعل المشاهدين لا يشعرون بالذنب نتيجة لممارستهم العنف ضد الآخرين، ولا ينظرون إلى العنف على انه تصرف غير أخلاقى.

2- عوامل ترجع إلى الأسرة :

قد تمارس الأسرة العنف ضد أطفالها لأسباب عديدة نذكر منها:

أ- وجود خلل أو قصور فى بناء الأسرة مثل "التفكك الأسرى" أو التصدع داخل الأسرة، والذى يأخذ أشكالاً متعددة مثل الانفصال أو الطلاق أو الخلع أو النزاع المستمر أو سفر أحد الوالدين أو غيابه عن الأسرة.

ب- كبر حجم الأسرة.

جـ- زيادة الأعباء الأسرية.

د- الظروف الاقتصادية الصعبة للأسرة مثل: الفقر أو بطالة الأب واضطرار الأم للعمل وبالتالى يعتبر الطفل عالة ومسئولية ومصدر لعدم الترحيب به فى الأسرة.

هـ- جهل الوالدين بأساليب التربية السليمة والصحيحة.

و- قد يستخدم الوالدان العنف كوسيلة للسيطرة على سلوك الطفل.

ز- التنشئة الاجتماعية غير السليمة للأبوين.

ح- الضغوط النفسية التى قد يعانى منها الوالدين أو أحدهما. فعلى سبيل المثال: أن الشخص الذى مورس ضده العنف فى صغره، قد تتكون لديه مشاعر سلبية وميولاً عدوانية، عادة ما يفرغ هذه المشاعر عندما يكبر تجاه الآخريين ومنهم الأشخاص الأقل منه قوة مثل: الأطفال والمرأة.

كذلك قد يوجه العنف ضد الطفلن عندما يشعر أحد الوالدين بأن هذا الطفل يأخذ اهتمام أحدهما بشكل يؤثر على الحياة الزوجية والأسرية، أيضاً فإن الأبوين اللذين حرما من الحنان فى طفولتهما قد يصبحن غير قادران على إعطائه لأبنائهم.

3- عوامل ترجع إلى المدرسة :

لا تقوم المدرسة بدورها فى التوعية بحقوق الأطفال، وبتعليم التلاميذ مهارات الحياة، ومنها مهارة المحافظة على أنفسهم وعلى أجسادهم، وكيف يجنبون أنفسهم أى إساءة أو أذى، وكيف يعرفون الأشخاص الذين يتحرشون بهم جنسياً، وملامح ذلك ومقدمات ذلك.

4- عوامل ترجع إلى الطفل .

قد يكون للطفل دور فى تشجيع الآخرين لممارسة العنف ضده، مثل:

أ- وجود مرض عضوى لديه. ب- وجود مرض عقلى لديه.

جـ- وجود مرض نفسي لديه. د- البكاء الشديد.

هـ- العناد المستمر. و- ضعف الذات لدى الطفل.

ز- عدم قدرة الطفل على إدراك الواقع الاجتماعي والثقافي.

ح- عدم معرفة الطفل لما هو صحيح أو خطأ.

ط- مشاعر الخوف لدى الطفل.

ك- عدم ثقة الطفل في نفسه.

سادسا - موقف الشريعة الإسلامية من العنف ضد الأطفال

الإسلام وضع الشرائع وسن القوانين لجميع شئون الحياة وعالجها معالجة دقيقة ورسم لها منهجاً واضح الملامح، فبالنسبة لأصل الحياة، حرم الله قتل النفس إلا بالحق، قال الله تعالى: (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق) واحترس عن ذلك بما يكون على سبيل الخطأ ومع ذلك لم يتركه من غير كفارة ودية.

وقال الله عز وجل (ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) وقال رسول الله ﷺ "إن المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يحقره ولا يخذله، وكل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه".

والإسلام قد أولى اهتماماً خاصاً بالطفل في جميع مراحله العمرية، وحتى قبل بداية زواج والديه، حيث قال عليه الصلاة والسلام "إذا جاءكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه.." فإن كان الزوج متديناً فتصرفاته ستكون من منطلق دينه، وإذا كان على خلق رفيع فسلوكه سيكون من خلال هذا الخلق الرفيع فلن يضر ولن يؤذى أو يظلم.

وليس هناك أعز على قلوبنا ونفوسنا وأغلى من فلذات أكبادنا ومع كل هذا يقع خطأ في التربية وقد يقسو الآباء والأمهات اعتقاداً منهم إن الشدة طريق يوصل إلى نتيجة مرضية، وكان الأجدر اتخاذ الرحمة والرفق أسلوباً جميلاً في المعاملة، وكثيرة هي الأحاديث التي تبين لنا هذه المعاملة الراقية والمهذبة

للمصطفى ﷺ فقد روى أبو هريرة قال: قال النبى ﷺ الحسن بن على رضى الله عنهما، وعنده الأقرع بن حابس التميمى. قال الأقرع: إن لى عشرة من الولد ما قبلت منهم أحداً، فنظر إليه الرسول ﷺ وقال له: من لا يرحم لا يُرحم. وعن عائشة رضى الله عنها قالت: جاء أعرابى إلى رسول الله ﷺ وقال: إنكم تقبلون الصبيان وما نقبلهم، فقال الرسول ﷺ : او أملك أن نزع الله الرحمة من قلبك؟.

ولقد ضمن الله تعالى للمسلم أمن الدنيا والآخرة إذا كان يتصف بالرفق، يقول الرسول الكريم ﷺ ثلاث من كن فيه ستر الله عليه كنفه، وأدخله الجنة، رفق بالضعيف وشفقة بالوالدين وإحسان إلى المملوك.

والرفق من الفضائل التى يدعو إليها الإسلام كعامل أساسى فى البناء الاجتماعى، وهى صفة نفسية تجعل صاحبها بعيداً عن القسوة والغلظة والجفاء، وتجعله سهلاً ليناً عطوفاً رقيقاً فى قوله وفعله ومعاملته للناس.

العقاب والثواب من منظور إسلامى:

يقول الله تعالى فى كتابه الكريم: (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان)، ومن المبادئ الأصلية فى الإسلام إثابة المحسن وعقاب المسيء، وبلا شك أننا عندما يستجيب الطفل للنصائح لابد لنا من مكافأته، وإلا كيف سيسهل علينا تربيته وترويضه إلا بالأخذ بهذا المبدأ، ولكن بالطريقة المتوازنة والصحية والفهم الواعى لمفاهيم وتطبيقات السنة المحمدية.

ومن الخطأ ان يعتقد المربى أن العقاب فقط وسيلة يمكن أن يعالج بها وضعاً ما، او سلوكاً ما، لأن الدين الحنيف اتخذ من العقاب وسيلة مساعدة وفى أضيق الحدود، وبعد سن التمييز حيث يقول الرسول الكريم ﷺ "مروا أولادكم بالصلاة، وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر"، وفى رواية لأبى داود "وفرقوا بينهم فى المضاجع"، وهذا نص واضح للسنن التى يجب فيها

العقاب والتفريق فى المضاجه، وقد روى البخارى فى الأدب عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى ﷺ أمر بتعليق السوط بالبيت، ولا حرج فى شد أذنه لما ورد فى كتاب ابن السنن عن عبد الله بن يسر المازنى الصحابى رضى الله عنه قال: بعثتنى أمى إلى رسول الله ﷺ بقطف من عنب فأكلت منه قبل أن أبلغه إياه، فلما جئت أخذ بأذنى وقال: (يا غدر) فالإسلام قد وضع قواعد للضرب كأن يكون فى سن العاشرة وأن لا يضرب الوجه والفرج والرأس ويتجنب السب والشتم البذئ وأن لا يسبب عاهة أو كسر عضو.

وليس من الضرورى أن يكون قاسياً ولكن للفت الانتباه والترشيد، ويمكن استخدام اللفظ الحاد بدلاً من الضرب لما له من أثر فى النفس وخاصة فى المراحل العمرية التى لم يتعود الطفل فيها على هذا النوع من التعامل.

فلابد من تناسب العقاب مع سن الطفل وقدراته العقلية، ومراعاة حفظ كرامته والستر عليه وتجنب مكاشفته أمام الغير لما له من أثر سلبى فى نفسية الطفل فى المستقبل، فالتأديب واجب دينى حيث يقول المولى عز وجل "يأيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم ناراً وقودها الناس والحجارة" فلابد من التدرج فى تأديب الطفل، ولابد من تصحيح الخطأ الذى يقع فيه الطفل بطريقة ناضجة فكرياً وعملياً بشىء من الشرح والتوضيح حتى لا تعيق نضجه العقلى والانفعالى، وبالتالى يقع فريسة لصراعات نفسية داخلية.

سابعا - *التراث الثقافى وقهر البنات* :

هروب الفتيات من بيوت أهلهن ليس مقتصراً على بلد بعينه بل هو عامل مشترك للثقافة التى تجمع أبناء المحيط الهادر والخليج الثائر فى ممارسة القهر والعنف على المخلوق الأضعف منهم (المرأة).

العرب قبل الإسلام كانوا يدفنون بناتهم فى التراب نتيجة الخوف والرعب من العار ، ورغم مضى أربعة عشر قرناً على ظهور الإسلام إلا أن

اللاوعى العربى ما زال يختزن سلبيات عصر الجاهلية عند تعامله مع المرأة.

الثقافة الموروثة تقوم على أفضلية الذكور على الإناث، ولم يشفع للإناث قول الله سبحانه وتعالى: "إن أكرمكم عند الله أتقاكم". "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون" صدق الله العظيم.

ميزان العدل ما زال على إعوجاجه داخل الأسرة العربية فى المعاملة والحقوق بين الأبناء، وغياب العدالة عن الخلية الأولى فى المجتمع أدى بدوره إلى فقدانها عن المجتمع بأكمله.

تبدأ التفرقة والجنين مازال فى رحم الأم بالنشوة والفرح إذا كان ذكراً والغم والحزن إذا كانت أنثى.

وللأسف ترضع الأم أطفالها كل عاداتها وتقاليدها وموروثاتها السلبية التى نشأت وترعرعت عليها وعانت منها، ثقافة عصر الجاهلية فى عقلية الرجل العربى ووجدان المرأة العربية. فالرجل ليس الوحيد، فالمرأة (الأم) تنشئ ابنتها على أن الرجل محور الكون ولا حياة لها وتسلمها رايتها "ظل راجل ولا ظل حيطة".

فالأم والأب من يقومان بالرفع من شأن المولود الذكر ويجعلان شقيقته مجرد تابع له تلبى مطالبه وتنفذ أوامره، ووصل الأمر عند بعض الأسر إلى التمييز فى المأكل والملبس والمصروف، والإغراق فى الحب والحنان الزائد، وإعطائه سلطات مفتوحة، فهو الرجل حامى المنزل فى غياب الأب، والدته وشقيقاته مهما وصلن من عمر أو مكانة هن مجرد إناث واجبة حمايتهن وفرض سيطرته عليهن ومراقبة كل صادرة وواردة تبدو منهن، عليه أن يظهر رجولته ويعمق سيطرته بالصراخ والشتائم والضرب إذا تطلب الأمر ذلك.

يترك الأب السلطة للابن ويغض الطرف عما يبدر منه لفرض سيطرته الذكورية داخل المنزل، فتبدأ الصراعات والنزاعات وتنمو المشاحنات بين الأخوة والأخوات وتكون عواقبها وخيمة.

إذا كان هذا حال الفتيات مع وجود الآباء والأمهات والأشقاء، فماذا نتوقع من فرض سيطرة بقية أفراد الأسرة سواء كانوا أعماماً أو أخوالاً وأبناءهم فى من تيتمت، أو لسبب ما تربت بعيدة عن والديها.

ما يسود كثيراً من الأسر ليس التفاهم والمحبة بين أفرادها، بل النزاع والشقاق بين فرض السلطة والهروب بحثاً عن الحرية بعيداً عن السيطرة الذكورية التى تريد أن تفرض حمايتها فتقوم بكسر شوكة قوتها من حيث لا تدرى، وتختلف وسائل الهروب لدى الفتيات المقهورات، فإما إلى الشارع أو الوقوع فى شباك من عرف نقطة ضعفهن فيستغل حاجتهن للحب والحنان، والوسيلة الأخرى القبول بأول من يطرق الباب طالباً الزواج وما يترتب عليه من مخاطر نتيجة التسرع بالهروب فتكون كالمستجير من الرمضاء بالنار.

ويزداد عنف الأخ أو الأب أو أحد أفراد الأسرة الآخرين بقدر ما يحملونه من أفكار وقلق دائم بأن الفتيات من السهل إغواؤهن ولا أمان لهن، وأن العنف هو السبيل الوحيد لردعهن من مجرد التفكير بالوقوع فى الخطأ. وتزداد ضراوة عند من له علاقات نسائية متعددة، فهو "الجنتلمان" الكريم العاطفى الذى يذوب رقة خارج منزله وعندما يعود يظهر الوجه الحقيقى ويسقط احتقاره لذاته ولما يقوم به من سلوكيات خاطئة لاشعورياً تجاه أمه وأخته وزوجته وابنته ومن وصلت إليه من قريباته، وفى نفس الوقت لا ينسى أن يقوم بدور المعلم لأبنائه الذكور، فيعطيهم الدروس فى كيفية التعامل مع النساء وتذكيرهم بالتميز الذكورى الذى يعطيهم الحصانة مدى الحياة، فزلاتهم وهفواتهم وأخطاؤهم مهما عظمت مغفورة لهم لدى عائلتهم ومجتمعهم.

مظاهر العنف ضد الطفلة الأنثى

* الحرمان من التعليم.
* العمل المبكر للفتيات.
* الزواج المبكر.
* الختان.
* الاغتصاب والتحرش الجنسى.
* التعرض للاضطرابات النفسية نتيجة تحمل الفتاة عنفاً معنوياً متمثل فى بعض التقاليد الاجتماعية مثل المحافظة على شرف البنت وشرف الأسرة بصورة مبالغ فيها.
* تعطيل قدرة وطاقة الفتاة وهذا يحول دون انخراطها فى أنشطة المجتمع.
* التفرقة بين الذكر والأنثى.

ثامنا - الإرشاد الأسرى لمواجهة مشكلة العنف ضد الأطفال

إن أهمية الإرشاد الأسرى دون غيره من التوجهات الإرشادية الأخرى تقوم على حقيقة بسيطة، وهى أن الأسرة فى معظم الحالات هى مصدر العنف والإساءة ضد الطفل، فالعنف الجسمى فى الغالبية العظمى منه مصدره الآباء، وقليل منه مصدره المعلمون عندما يلتحق الطفل بالمدرسة، وإن كانت التشريعات والتوجهات الحديثة لوزارة التربية تمنع ضرب التلاميذ فى المدارس أياً كانت الأسباب، أما الآباء فهم مستمرون فى عنفهم ضد أبنائهم وبعضهم لا يعرف الحدود بين التأديب والعنف، وبين التربية والتنشئة، وتعليم النظام وبين الإهانة والإيذاء والإساءة، وبالتالى فهم باسم التربية ينتهكون حرية الطفل ويؤذون مشاعره ويحطون من قدره وكرامته.

وكذلك فالعنف المتمثل فى الإهانة والعنف الإنفعالى والذى يتألف من الدرجات العالية من اللوم والتقريع والتأنيب والسخرية والتهكم والمقارنة بين الطفل وغيره، عندما تكون المقارنة فى غير صالحه، وغيرها من الأساليب التى من شأنها أن تسبب الألم النفسى وتثير الإثم والذنب، هذه الممارسات لا تقوم بها

الأسرة حاصة الأم التى لا تلجأ إلى العقاب البدنى الذى يلجأ إليه الوالد بشكل أكبر – ولكن تلجأ إلى أساليب الإيذاء الانفعالى.

وما يقال عن الإساءتين السابقتين يقال عن الإساءة أو العنف الجنسى، فكثيراً ما يكون المعتدى من داخل الأسرة، وإن كانت هذه الإساءة لا تظهر فى الإحصاءات بحجمها الطبيعى، وهو أمر مفهوم، لأن الأسرة تتجنب الفضيحة للطفل المعتدى عليه وللشخص المعتدى مادام من أفراد الأسرة، ولكن آثار هذا العداون على الطفل وخيمة إلى أقصى الحدود.

أما إساءة الإهمال أو العنف السلبى، فكثيراً ما يرتكبه الآباء غافلين أحياناً عن خطورة هذا الأسلوب ومجبرين أو مضطرين أحياناً أخرى بحكم انشغالهم فى تدبير أمور حياتهم المعيشية بجانب نقص الوعى التربوى أيضاً، والإهمال يكاد يكون هو الأسلوب الشائع عند الطبقات الدنيا بحكم نقص الوعى التربوى، وهو يشيع أيضاً بين كثير من أسر الطبقة الوسطى بسبب ما ذكرناه من انشغال الآباء فى العمل للوفاء بمتطلبات الحياة واحتياجاتها.

أما فيما يتعلق بالعنف المتمثل فى دفع الطفل إلى سوق العمل وهو يعد طفل لا يتحمل مثل هذه المواقف الخشنة والقاسية التى يتضمنها سوق العمل؛ فإن الأسرة هى التى تدفع الطفل إلى هذا الجحيم وتحرمه من التعليم لتدفع به إلى هذا المصير وهى التى تسرق طفولته وتحمله ما لا يطيق من ضغوط ومؤثرات.

ونحن نعرض هنا ما يتعرض له الطفل بسبب الأسرة من عنف وإساءة، بصرف النظر عن ظروف الأسرة الاقتصادية، واختيارها أن يكون حل مشكلتها الاقتصادية على حساب أطفالها، فالآثار السلبية تحدث للطفل أياً كانت دوافع الأسرة فى سلوكها.

وهكذا يظهر أن الأسرة هى مصدر العنف والعدوان الأول على الطفل، وبالتالى فإن أنسب الأساليب والتوجهات الإرشادية هى التوجهات التى تضمن

للأسرة عمليات الإرشاد، وترى أن الإرشاد لا ينجح إلا إذا طال تعبير الأسـرة فى رؤيتها للأمور، وفى أساليب تنشئة أطفالها وفى تبنى وجهات نظر حديـدة تتمثل فى ضرورة احترام شخصية الطفل والحفاظ على كرامته والعمل على أن يحسن تقدير ذاته، وأن تُصان طفولته لتكون سبيلاً طبيعيـاً لشخصـية راشـدة ناضجة تتحمل مسئولياتها الشخصية وتشارك فى تحمل المسئوليات الاجتماعيـة عن رضا واقتناع وفهم، وليكن راشداً سعيداً فى مجتمع متماسك.

بعض توجهات الإرشاد الأسرى فى مواجهة العنف ضد الأطفال

إذا كانت الأسرة هى العامل الأساسى وراء أى اضـطراب أو خطـر يتعرض له الطفل، فإنه من الطبيعى أن يكون الجهد الإرشادى الأساسى يوجـه نحو الأسرة والوالدين والأخوة الأكبر بصفة خاصة، وهذا لا يعنى أن كل الجهد الإرشادى سيوجه إلى الأسر بصفة عامة، ويهمل الطفل المعتدى عليه، بـل أن يوجه إليه بعض الجهد لترميم الشروخات "ولتضميد الجراح" التى أصابته نتيجة العنف الذى مورس ضده.

الإرشاد الأسرى مع الوالدين والأسرة:

وكون الجهد الإرشادى يوجه إلى الوالدين فهذا أمر طبيعى، لأن الوالـد الذى لا يرى الحد بين التأديب والضرب المفضى إلى إصابة، متجاهلاً ومتخطياً بذلك مشاعر الأبوة وقيم الإحسان إلى الصغير والضعيف، خاصة إذا كان هـذا الضعيف هو ابنه، هذا الوالد بلاشك لديه حاجات منحرفة أو لديه نموذج داخلى يتضمن أن هذه "التربية القاسية أو الخشنة" هى التربية النموذجية التى من شأنها أن تخلق رجلاً، وأغلب الظن أن هذا الوالد قد تعرض فى طفولته إلى مثل هـذه المعاملة، وهو يكررها بفعل النموذج الداخلى الموجه للسلوك.

كذلك فإن الأم زائدة التأنيب لأطفالها واللوامة لهم دائماً والمهينة لهم فى معظم المواقف، لأنها تعتمد هذا الأسلوب فى تنشئتها لهم، فإنها غالباً ما تفعـل

ذلك استجابة لنموذج داخلى لديه خبرته فى طفولتها، وتأكد مما رأته فى بيئتها ووسطها الذى تعيش فيه.

ومما لاشك فيه أن الطفل الذى سيتعرض لاعتداء جنسى من أحد أقربائه من العائلة – وإن كانت هذه الحالات قليلة فى مجتمعنا – فإن هذا القريب لديه حاجات منحرفة، خاصة إذا كان متزوجاً، مما يشير إلى اضطراب العلاقات داخل النمط الأسرى، خاصة بينه وبين زوجته وفى علاقتهما الخاصة على وجه التحديد.

وهكذا يتضح لنا أن العنف ضد الطفل والذى يوجه إليه فى معظم الحالات من الأسرة، لابد أن يواجه من خلال مواجهة الأسرة نفسها، فالأسرة هى الطرف الجانى أو على الأصح هى الطرف المنحرف وما العنف ضد الطفل إلا نتيجة لانحراف الأسرة وعرض من أعراض اضطرابها وخلل أداء الوظائف فيها.

وعلى هذا فإن الإرشاد الأسرى يركز على دراسة شخصيات الآباء وطريقتهم فى إشباع حاجاتهم والظروف التى اكتنفت تكوين عاداتهم السلوكية، ويعمل على تعديل هذا السلوك بإضعافه وإحلال عادات سلوكية مكانه، ويستفيد فى ذلك بمختلف الاستراتيجيات المعرفية والسلوكية، وعلى رأسها تغيير قناعات الوالدين وتصحيح مفاهيمها الخاطئة فى التربية، وإذا ما اقتنعا بخطأ أفكارهما تتعدل أساليبهما السلوكية فى تنشئة أبنائهما فى الاتجاه الصحيح، كما يذهب إلى ذلك أصحاب الإرشاد العقلانى – الإنفعالى .

وينبغى أن ينصب تصحيح الأفكار والمفاهيم الخاطئة وتعديل السلوك بالدرجة الأولى على بيان:

* الأساليب الصحيحة – تربوياً ونفسياً – فى تنشئة الطفل.

* حاجات الطفل النفسية، خاصة الحاجات الوجدانية والانفعالية والاجتماعية والحركية.
* حاجات الأطفال لا تنحصر فى الغذاء والكساء.
* معرفة الأساليب الخاطئة فى التنشئة ومحاولة تجنبها.
* زيادة التواصل اللفظى بين الزوجين وبين أفراد الأسرة، مما يصحح كثيراً من العلاقات الخاطئة، والتفاعل غير السوى بين الوالدين بعضهما وعلاقاتهما مع بقية أفراد الأسرة.
* قيمة مساعدة الطفل على أن يبنى مفهوم ذات إيجابى.
* أهمية الحفاظ على كرامة الطفل واحترامه لذاته.

الإرشاد الأسرى للطفل المستهدف للعنف

هذا على الجبهة الأساسية وهى جبهة الأسرة والوالدين، أما جبهة الطفل المعتدى عليه والذى مورس ضده صورة من صور العنف، فإن الإرشاد يوليه رعاية خاصة حتى يعوضه عن الآثار السلبية التى نتجت عن الخبرات السيئة التى مر بها، ومن أهم ما يقوم به الإرشاد الأسرى للطفل فى هذه الحالة:

* علاج الاحتضان Holding Therapy ، وهو علاج طوره بعض المرشدين ليستشعر الطفل الأمان الذى طالما افتقده ويقوم هذا العلاج حسب نظام معين يتوقف على سن الطفل ونوع العنف الذى تعرض له.
* توفير مواقف إثارة ذهنية مناسبة للطفل حتى نعوض الطفل عن اقتصاد القيمة الذهنية المبكرة للقدرات العنيفة فى إطار العلاقات الآمنة بين الطفل ووالديه.
* العلاج والإرشاد النفسى الارتقائى الشفائى يهدف إلى أن يجعل الطفل يعيش مع والده الخبرة السابقة نفسها.

تاسعاً- دور القطاع الصحى والإعلامى فى مواجهة ظاهرة العنف ضد الاطفال

لكل المهن وخاصة الإنسانية والاجتماعية دور فى مواجهة المشكلات الاجتماعية والأسرية فى أى مجتمع، وفهم مشكلة العنف ضد الأطفال ومن أمثلة هذه المهن المهتمة بهذه المشكلة بشكل واضح، مهنة الخدمة الاجتماعية والإرشاد الاجتماعى والإعلام والطب والتمريض والشرطة..

دور القطاع الصحى فى مواجهة ظاهرة العنف ضد الإطفال

هناك أربع خطوات مهمة هى أساس مبدأ الصحة العامة، وهى قائمة على جمع المعلومات الموثقة، وعلى الأبحاث، والرصد والتقييم:

1- تعريف المشكلة وتحديد ماهيتها وجمع الإحصاءات.
2- بيان عوامل الخطورة المسببة للعنف ضد الأطفال وعوامل حماية الأطفال من العنف.
3-تصميم وتطبيق برامج مواجهة العنف بخفض عوامل الخطورة المسببة له.
4- تعميم فعالية البرامج الجيدة على نطاق جغرافى واسع.

لتطبيق هذه الخطوات هناك ثلاثة محاور متلازمة وهى: أولاً؛ محور جمع المعلومات، وثانياً؛ محور الوقاية، وثالثاً؛ محور الإستجابة.

إن مبدأ الصحة العامة للتعامل مع العنف ضد الأطفال قائم على المفاهيم التالية:

1- الوقاية الأولية، ويقصد بها منع العنف من الحصول ابتداءً.
2- الوقاية الثانوية، ويقصد بها التعرف على عوامل الخطورة والاستجابة عند حصول العنف.
3- الوقاية الثالثية، ويقصد بها التدخل بعد حصول العنف للحد من عواقبه على صحة ورفاة الطفل.

الخطة المستقبلية المرجوة من القطاع الصحى

1- المساهمة فى تطوير التشريعات والسياسات.

2- المساهمة مع القطاعات الأخرى فى تنفيذ برامج تثقيف تشمل حملات إعلامية.

3- فى مجال الرصد والتقييم: إجراء مسوح وبائية عامة ودراسات حول الحالات المفصح والمبلغ عنها بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية، وتوفيرها لصانعى القرار والمهنيين.

4- المساهمة فى البرامج الوطنية (برامج دعم الطفولة المبكرة، والصحة الإنجابية).

5- دعم برامج التدريب على الوالدية؛ ليشمل وسائل الوقاية من العنف فى المدارس الثانوية، المراكز الصحية، الجمعيات المحلية، وفى البرامج الإعلامية.

6- دعم برامج الزيارات المنزلية، ليشمل وسائل الوقاية من العنف، زيارات عامة خلال الحمل وبعد الولادة، زيارات للأسرة المعرضة لعوامل الخطورة للعنف ضد الأطفال).

7- إحداث برامج التعرف المبكر والتبليغ عن حالات العنف ضد الأطفال للعاملين فى الرعاية الصحية، تشمل التدريب وإيجاد دليل إجراءات واستحداث عيادات متخصصة فى أقسام الأطفال والطوارئ الرئيسية، واستحداث لجان حماية الطفل فى المستشفيات الكبرى.

8- تطوير خدمات الاستجابة لحالات العنف ضد الأطفال التى تشمل التقييم الطبى الشرعى، الرعاية الطبية والنفسية العاجلة للضحايا.

9- تعزيز المناهج التعليمية فى برامج التخصصات الطبية المعنية بالعنف ضد الأطفال المطبقة بالقطاع الصحى، ومناهج كليات التمريض والمهن الطبية المساعدة.

10- تعزيز الخدمات الطبية النفسية للضحايا والمعنفين والخدمات النفسية للكبار الذين تعرضوا للعنف وهم أطفال.

11- دعم الإجراءات الإدارية للتبليغ الإلزامى عن حالات العنف ضد الإطفال.

12- دعم إجراءات حماية حالات العنف ضد الأطفال بالتعاون مع القطاعات الأخرى (توفير غرف خاصة بهم فى أقسام الأطفال كبيئة آمنة مؤقتة).

13- إيجاد فرق مراجعة وفيات الأطفال فى مراكز الطب الشرعى.

14- تعزيز التشريعات وتوفير الخدمات النفسية العلاجية؛ لإجبار المعنفين على تقبل العلاج.

دور الإعلام فى مواجهة ظاهرة *العنف* ضد الأطفال:

المؤسسة الإعلامية أصبحت أحدى أبنية المجتمعات الديمقراطية الحديثة التى تسهم ليس فقط فى إعلام المواطنين بكل ما يدور فى مجتمعهم المحلى من أخبار وأحداث، وإنما بات لها دورها فى نقل مجريات العالم إليهم، حيث كانوا، وقد تنوعت أدوات المؤسسة الإعلامية منذ أن عرفت الإنسانية الصحيفة المطبوعة، وتطورت هذه الأدوات من مقروءة إلى مسموعة ثم إلى مرئية حتى بات الاستغناء عنها من المستحيلات، فهى تقدم للقارئ والمستمع والمتفرج وجبة معلوماتية متكاملة تتنوع مكوناتها من تفاصيل الصراعات الدولية إلى أدق تفاصيل العواصف والأعاصير والزلازل وحتى قصص الحب إلى وقائع مباريات كرة القدم. كما تقدم فى ذات الوقت مادة فنية إبداعية وترفيهية ذات تأثير كبير على قيم ومفاهيم البشر.

ونظراً لأهمية دور الإعلام فى مواجهة الظواهر السلبية فى المجتمع ومشكلاته بمختلف أنواعها فإننا نؤكد على أهمية هذا الدور فى مواجهة ظاهرة العنف ضد الأطفال، وذلك من خلال: إلقاء الضوء على الظاهرة من حيث

النشأة، والأسباب والعوامل، والآثار، والنتائج، ومحاولات المواجهة، وجهات المواجهة، والأطراف الحكومية والأهلية النشطة وغير النشطة فى هذا المجال، والتجارب المحلية والقومية والإقليمية والعالمية الناجحة فى مواجهة هذه الظاهرة. أيضاً يمكن للإعلام أن يساهم فى استثارة الرأى العام وكسب تعاطفه مع قضية الأطفال الذين مورس ضدهم العنف ... أيضاً للإعلام دور هام فى تقديم المعلومات والحقائق والجوانب الخفية لهذه الظاهرة بما يساعد كل من واضعى السياسات والبرامج، والمسئولين عن سن القوانين الخاصة بهذه الظاهرة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

لقد ساهمت بالفعل العديد من البرامج الاجتماعية والدينية فى زيادة وعى جمهور المشاهدين والمستمعين عن ظاهرة العنف ضد الأطفال، مما ساهم ولو بدرجة بسيطة فى إكسابهم بعض المهارات الوقائية المتعلقة بكيفية وقاية أطفالهم من ممارسة العنف ضدهم، وإكسابهم بعض الأساليب العلاجية المتعلقة بأساليب التصرف المناسبة عند ممارسة العنف ضد أطفالهم.

الفصل السادس

العنف ضد كبار السن

اولا - الاسرة وكبر السن

إن المشكلات الاجتماعية التى يعانى منها المجتمع الحديث وعلى رأسها مشكلة الإسكان فى مصر قد أثرت بشدة على مورفولوجية الأسـرة أى بنيانهـا العضوى، فبعد أن كانت الأسرة قديما تضم فى رحابها الآباء والأجداد أصبحت لا تضم سوى الزوج والزوجة والأبناء، حيث أن مساحة المسـكن نفسـه ذات الحجرة أو الحجرتان أو الثلاث حجرات لا يكاد يسع الأسرة الصغيرة وحـدها، فكيف يمكن أن يضاف عليهم الجد أو الجدة .

ومن الطبيعى أن كل تطوراجتماعى يظل محتفظا ببعض رواسب النظام السابق، وبالنسبة للأسر الحديثة نجد الغالبية العظمى منها قد انسلخت عن الأسرة الأم وقلة منها ما زالت تضم أحد الأجداد أو كبار السن، إلا أننا نجد بها الكثيـر من المشكلات الناجمة عن وجود المسن فى أحضانها.

وليس ضيق المسكن هو المشكلة الوحيدة التى تجعل الأسرة الحديثـة لا تحتمل وجود المسن فى نطاقها، فثمة مشكلة أخرى على جانب كبير من الأهمية هى مشكلة خروج المرأة إلى ميدان العمل مما يجعلها منصـرفة عـن خدمـة غيرها، بل إنها بالكاد تحاول التوفيق بين متطلبات عملها خارج المنزل وخدمة زوجها وأولادها .

كما أن زوجة الإبن تشعر بالتضرر الشديد إذا قامت بخدمة والد الزوج أو والدته من كبار السن وإن هى لم تبد ذلك الشعور لزوجها أو لأحد من حولها لأن إظهاره يخلق المشكلات بينهما، لذلك لاتقوم برعاية كبار السن على الوجه الأكمل، كل ذلك فى زمن لم تعد المرأة فيه أداة لخدمة غيرها، فـالمرأة عنـدما خرجت إلى الحياة العملية لم يكن خروجها لكسب لقمة العيش بقدر ما كان هدفه هو التحرر من سيطرة الرجل. فكيف بالمرأة وهذا حالها أن تعود لما كانت تفعله

أمها أو إحدى جداتها، فهى صاحبة حق فى أن تنعم بالهدوء فى بيتها بعد عناء العمل الطويل وأنها لم تعد الأم التى تقوم بخدمة الرجل وأمه وأبيه.

كما أن الأسرة فى المجتمع الريفى التى كانت تتصف بالأسرة الكبيرة التى تضم الأبناء وزوجاتهم وآبائهم وأجدادهم، بل وبعض الأقارب، قد تأثرت بالأسرة فى المجتمع الحضرى التى تتصف بصغر الحجم والانعزال نتيجة لما تفرضه ظروف الحضارة والمجتمع الحديث بمشكلاته وتعقيداته .

وعلى هذا فإن المسن لايجد صدرا رحباً له سواء من الزوجة الصغيرة أم من الزوج الصغير أو من الأحفاد والحفيدات، ذلك أن التضحية التى تقدم إلى كبير السن إنما هى تضحية فى الهواء وليس من ورائها عائد نفعى مباشر أو غير مباشر، فأفراد الأسرة ينظرون إلى المسن باعتبار أنه الإنسان الذى تقضى به الأيام القليلة القادمة أو الكثيرة القادمة إلى الموت. فهو فى انحطاط وليس فى ارتفاع، وفى تقهقر لا فى تقدم، وفى اتجاه إلى الضريح وليس فى اتجاه إلى صرح الحياة المفعم بالحيوية، لذا فمن الخسارة أن تقدم إليه التضحية فهو دخيل على سوق النفعية التى تتسم به الأسرة الحديثة.

بالإضافة إلى ذلك ظهر عنصر جديد سيطر على ضمائر الناس وعلى حياتهم الاجتماعية، ذلك هو النظر إلى الحياة المادية الراهنة باعتبار أنها نهاية المطاف، وليس هناك سوى القلة من الناس الذين يكنزون لأنفسهم كنوز فى السماء حيث يحصلون فى الآخرة أضعاف ما قدمت أيديهم. فأبناء هذا العصر لا يفكرون إلا فى الأشياء التى تمسك بها أيديهم والتى يستطيعون حصرها بالأرقام، وكل ما يحصونه من قيم أن يكون نفعا مادياً أو اجتماعيا يستفيدون منه فى الحاضر ولذلك فإن التصحية لانجد لها مكانا فى ربوع الأسرة الحديثة، لقد كان الناس فى العصور الماضية يخدمون المسنين والضعفاء طمعا فى ثواب يحصلون عليه فى الدار الآخرة، ولقد امتلئت قلوبهم بالرحمة والمحبة دون

انتظار عائد فى الدنيا، ولكن اليوم انتشرت روح الطمع فى أكبر كسب ممكن وبأقل جهد ممكن وفى أقصر وقت ممكن، وأصبح كل إنسان يقيس كل شئ بالفائدة والضرر، وفى ضوء هذا المقياس أصبح الآباء أو الأجداد المسنين أشخاصا مضرين ليس من وراء خدمتهم نفع، بل من ورائهم الضرر المادى المتمثل فى التضحية المادية من أجلهم وفى المجهود الذى يضحى لتوفير الطمأنينة لهم، ويتناسوا أن هؤلاء المسنين هم السبب فيما وصلوا إليه من مركز أو مكانة، وتجاهل للجهد الذى بذلوه فى تنشئتهم حتى يصبحوا مواطنين نافعين فى المجتمع فكان هذا هو رد الجميل .

وسوف نعرض بالتفصيل لعلاقة كبار السن بالمحيطين به من أفراد الأسرة والمعاونين:-

أ- المسن وأفراد أسرته

الأسرة بمعناها المتعارف عليه تضم الأم والأبناء وربما الأحفاد، أما العائلة فتضم علاوة على هؤلاء الأقارب من الأصول والفروع كالعم والخال وأولاد العم والخال من الذكور والإناث وغيرهم .

والمسن بعد أن تقدم به العمر يواجه الحياة بصورة مختلفة ويلقى معاملة لم يتعود عليها فقد كان يعيش مع أسرته ويتعامل مع أقاربه. وفق علاقات محددة ونظم وطقوس ارتضوها .. فهو موضع اهتمامهم. مستجيبا لطلباتهم ومتطلباتهم ووقته المشحون بالعمل – لا يتيح له الفرصة كى يعيش معهم مشكلاتهم. وحديثه معهم غالبا ما يكون قصيراً ولقاءاته وخروجه معهم على فترات متباعدة. فهو مهتم بعمله، وهم يقدرون مشاغله، ولكن رغم ذلك هو بالنسبة لهم الأمل والمؤئل والمرجع. يسعدون جدا بأى وقت يعطيه لهم، وهو أولاً وأخيراً الآمر المطاع وصاحب القرار.

ولكن بعد – الإحالة للمعاش – يجد الفرد نفسه .. يعيش حياة ذات ايقاع مغاير و علاقات مختلفة مع أسرته و أقاربه .

ب- المسن وزوجته العاملة

و العلاقات مع الزوجة تحكمها اعتبارات متعددة فغالبا ما يكون الـزوج أكبر سناً من زوجته ومن الطبيعى أن يحال قبلها إلى المعاش.

ولنتصور مدى حجم المعاناة التى يكابدها الزوج حين يجد نفسه وحيـداً فى منزله وزوجته تركت البيت. لتتجه إلى عملها .

وهنا تتضارب مواعيد الاستيقاظ صباحاً فالزوج قابع فى سـريره بـين اليقظة والمنام والزوجة استعدت للخروج بعد أن تناولت أفطارها فى عجالـة .. وربما خرجت دون أن يتبادلا تحية الصباح .

ومن ثم تبدأ – أولى متاعب الزوج العضوية والنفسية، العضوية لعـدم انتظامه فى مواعيد تناول طعامه والنفسية حين افتقد من يعد له وجبة أفطـاره ويجهز له ملابسه ويضع نفسه فى خدمته .. فيبقى وحيداً فى المنزل. وقد ينشط ليعد لنفسه طعام الأفطار ويدخل المطبخ الذى لم يكن يعرف عنه إلا القليـل .. فأين توضع علبة الجبن وأين السكر وأين الشاى .. وأين وأين .. يبحث وينقب وينفعل ويضيق صدره .. فإن عليه أن يعمل أشياء لم يعرفها أو يعتاد عليها من قبل وهو أمر طبيعى لرجل شرقى اعتاد أن تقوم الزوجـة بالخدمـة الكاملـة والمتفانية حتى ولو كان يريد كوبا من الماء، فلا بد أن تقوم بتقديمه إليه .

أما وقد ترك العمل، وأصبح متفرغاً فيما تقول الزوجات .. فإن عليه أن يخدم نفسه. وهو الأمر الذى يعطيه الإحساس بالقهر..

وتعود الزوجة من عملها مرهقة غير قادرة على الإستجابة لأى طلبات أو أسئلة وغير مستعدة لمعاونة رجل عانى الوحدة طوال اليوم .

وقد يتبادل مع الزوجة بضع كلمات .. تنتهى غالباً بالألفاظ الغاضبة وربما تتطور إلى كلمات جارحة .

وبالطبع فإن الوضع بالنسبة للزوج التى تعمل زوجته بعد إحالته للمعاش يكون أكثر قسوة وأشد تعقيدا من ذلك الذى لاتعمل زوجته .

جـ- المسن والزوجة غير العاملة

وهى التى تحمل لقب "ربة منزل" فهى متفرغة للمنزل والحياة الزوجية مهمتها البيت والزوج والأبناء فالجميع يخرجون إلى عملهم أو مدارسهم بعد أن تكون قد أدت واجبها نحوهم جميعا فتشعر بالإرتياح لأنها سوف تكون حرة مع نفسها .

أما الآن فالزوج موجود بالمنزل معظم الوقت إن لم يكن كله، وفى الماضى لم يتدخل فى عملها لأنه مشغول ولكن قد تفرغ فلا يعجبه الكثير مما حوله .. فترتيب الحجرات غير مناسب .. وأغطية الفراش لا تتغير فى زمن متقارب وكثيراً ما يلتمس ذرات التراب الموجودة على منضدة بجوار النافذة وهكذا تجد الزوجة أن الزوج يتدخل فى كل صغيرة وكبيرة، كما أن طلباته أصبحت لا تنتهى .

فهو يشرب القهوة ويرغب فى تناول كوب من الينسون .. وقد يشعر بحاجته إلى أن يشرب شاياً وهكذا ... تتزايد طلباته ...

وقد يدخل المطبخ .. ويحاورها فى أسلوب وطريقة اعدادها للطعام وقد يحاول أحيانا أن يساعد فى أى عمل من أعمال المطبخ كإعداد السلطة وغالبا ما تكون معاونته إعاقة لعمل الزوجة أو أفسادا لما تقوم بعمله كصب الكثير من الزيت أو إضافة كثير من الخل وهنا تتوتر الزوجة وتحس أن مملكتها الصغيرة وهى البيت. أصبحت موضع مزاحمة من الآخرين وبطريقة لا ترضاها وبنتيجة مخيبة للآمال فعملها سابقاً كان موضع رضاه أما الآن فهو محل لانتقاداته ..

فتصبح دوما متوترة وغاضبة .. وتتعدد بينهما الاشتباكات وتتعقد العلاقة بين الزوجين.

وبالرغم من كل هذه الخلافات والمشاحرات فالأمر أخف وطأة على المسن من أن يفقد روجته بالموت فتنهار دعائم الأسرة خصوصاً إذا كان بعض الأبناء ما زالوا صغارا أو فى حاجة إلى رعايتها .

د- المسن والزوجة الثانية

قد يلجأ الزوج الى الزواج مرة أخرى عندما تموت الزوجة وتكون لديه مبررات معلنة كما يكون بداخله أفكار غامضة.

فالأسرة تحتاج إلى من يعتنى بشئونها والأبناء، خاصة الصغار منهم فى حاجة لمن يقوم بخدمته وتلبية متطلباتهم .

والزوج مع ما يصاب به من آلام وما يعانيه من الوحدة لفترة تقصر أو تطول وما يستشعره من حزن لوفاة زوجته .. إلا أن بداخله ما يدفعه للبحث عن زوجة أخرى وحبذا لو كانت صغيرة السن قادرة على خدمته هو والأبناء الصغار وهذا هو السبب المعلن – أما ما هو مطوى فى داخله .. فهو الرغبة فى الارتباط بزوجة شابة تعيد إليه الشباب الذى ولّى محدثا نفسه أنه قادر من الناحية الجنسية تلك الشهوة التى خمدت فى الفترة السابقة .. لعدم تجاوب المرحومة معه لكبر سنها وعزوفها عن هذه المتعة وكثيرا ما كانت تقول له "إحنا كبرنا على الحاجات دى".

وقد يجد الصغيرة التى ترضى به زوجا لظروف خاصة بها .. لا مجال لمناقشتها وتبدأ الحياة الجديدة وفيها من السعادة والألفة الشئ الكثير.

ولكن هذه الحياة لا تسير فى هدوء فالأولاد يشكون ويتصارعون مع الوافدة الجديدة التى حلت محل أمهم ويتضررون لأنها استولت على أبيهم

وحرمتهم من محبته ورعايته .. وعموما فهم غير راضين عنها مهما قدمت من خدمات.

ومع هذه المتاعب والصراعات تبدأ معاناته ويكتشف متأخرا أنه غير قادر على أن يرضى رغبات هذه الزوجة الشابة وأنه كان واهما حين ظن أن التقصير السابق فى هذه الناحية كان بسبب الزوجة الأولى وتأكد له أنه هو نفسه غير قادر فهو وإن كان لديه الرغبة .. إلا أنه فى واقع الأمر لا يملك القدرة، وتزداد الحياة تعقيداً .

وفى قليل من الحالات قد يكون الزوج أكثر صدقا مع نفسه وعلى يقين من أن صحته وقدرته الجنسية ليست على المستوى المناسب للارتباط بزوجة صغيرة السن .. فيختار الزوجة الثانية التى يتراوح عمرها بين الأربعين والخمسين وتكون فى حالة صحية جيدة تجعلها قادرة على رعايته هو والأبناء وفى نفس الوقت يجد فيها ما يرضيه من الناحية الجنسية وفى حدود امكاناته وقدراته الحالية .

ولعله يجد فى الزوجة المختارة – ذات السن المشار إليه والتى تكون أصغر منه بفترة قد تقارب العشرين عاما أقول يجد فيها الجديد والإقبال والرغبة فى العطاء خصوصاً إذا كانت لم يسبق لها الزواج. وقد تكون ظروفها أفضل من ناحية رعاية الأبناء إذا كانت لم تتزوج من قبل .. أو ترملت دون أن تنجب .. أو أن أولادها من الزوج السابق قد تركوها واستقل كل منهم بحياته الخاصة فإن حياة المسن فى هذه الحالة تكون أفضل وأكثر سعادة .

وهناك البعض الذى يتزوج أمرأة من نفس سنه أو ما يقاربه، حيث لا أولاد عنده ولا قدرة جنسية لديه ولها نفس ظروفه وكل منهما يبحث عن رفيق وأنيس .. يعيش معه ويخفف عنه آلام الوحدة والمعاناة .

ولكن معظم هذه الزيجات لا يكتب لها النجاح لأن طرفيها. فى هذه السن المتقدمة. تأصلت لديهما عادات وأنماط سلوكية – يكون من الصعب عليهما تعديلها أو تغييرها. ولا يقبلا أن يتعايشا مع غيرها خصوصا وأن المسنين رجالا ونساءاً فى هذه السن يتميز سلوكهم بالعناد .. كما أنهم غير قادرين على تعديل سلوكهم أو اكتساب عادات جديدة .

هـ- المسن والأبناء

غالبا ما يكون الأبناء عند تقاعد الآباء، قد أنهوا دراستهم والبعض منهم وجد عملاً وأثث مسكنا وكون أسرة وقد يكون بعضهم قد أنهى دراسته والتحق بعمل ولكنه لم يكون أسرة خاصة به بعد ولم يترك منزل الأسرة، وقد ينهى الابن دراسته – ولا يجد عملاً – فهو باق فى مكانه مع الوالدين .. منتظرا الوظيفة وربما يكون الابن ما زال فى مرحلة التعليم الثانوى أو الاعدادى وذلك بسبب الزواج المتأخر للأب غالبا وبعد أن يكون قد جاوز الخمسين وهؤلاء يشكلون على الآباء المسنين عبئا ثقيلاً .

• ***الابن الذى كون اسرته*** :

يشغله عمله ومتطلبات زوجته وأولاده يعيش مشكلات الحياة المتعددة والصعبة ومن ثم تصبح علاقته بالأب والأم ضحلة ليس فيها الدفء الذى ينشده الآباء المسنون فهو يكتفى بمكالمة تليفونية .. عابرة تقليدية قاصرة على أسئلة مكررة .. صباح الخير .. مش عاوزين حاجة .. ودون أن يعطى الوالدين الفرصة للإجابة .. ينهى الحديث متمنيا لهما الخير ومن ثم تقتصر العلاقة معهما على هذه المكالمة التى قد تكون مرة كل ثلاثة أيام وربما تتأخر أسبوعاً كاملاً أو أكثر مصحوبة بالاعتذار المتكرر لتأخره فى السؤال عنهما .

• ***الإبن الذى انهى دراسته والتحق بعمل ولم يترك اسرته بعد***

والابن فى هذه الحالة يعيش مع الوالدين ولكنه مشغول عنهم يبحث عن الشقة والعروسة ويحتاج لتكوين نفسه ويعيش مع أسرته دون أن يساهم فى

مصروفات البيت وغالبا ما يكون متطلعا إلى المعاونة المادية من الوالد خصوصا إذا كان يعلم أن للوالد بعض المدخرات .

وبالطبع تتحمل الأم أعباء خدمته – مع تنوع طلباته فى الأكل وفى تجهيز ملابسه وغير ذلك من ضرورات الحياة .

وحين يوفق إلى الشقة والعروسة .. يصبح كأخيه الذى سبقه .. ويصبح التليفون وسيلة الاتصال .

• ***الإبن الذى انهى الدراسة ويبحث عن عمل***

وهذا الابن يحمل الأسرة والأب على الخصوص الكثير من العنت فقد انهى دراسته وتسلم شهادته ولكنه ينتظر أن يجد عملاً وربما ألقى عبء البحث عن العمل للوالد بحكم اتصالاته وتعدد معارفه ناسياً أن الوالد بعد أن تقاعد بخروجه إلى المعاش، قد انقطعت اتصالاته وانصرف عنه الكثيرون من معارفه وربما من أصدقاؤه بل أن معظمهم شأنهم كشأنه "أحيلوا إلى المعاش" .

نعود فنقول أن مشكلة هذا الإبن لا تقتصر على انتظار الوظيفة فهو خريج جامعة يجب أن تكون ملابسه من أحدث وأجود الأصناف ومصروف جيبه يتناسب مع وضعه الجديد باعتباره قد أنهى حياة الدراسة وأصبح رجلا وتزداد المتاعب لأن مصاريف السجائر تكلفه الشئ الكثير وقد يشارك فى الموضة الجديدة بالتردد على المقاهى وتدخين الشيشة وكثيرا ما يتناول الوجبات السريعة خارج المنزل لأنه ليس أقل من أصدقائه وأن الأكل الذى يقدم إليه فى المنزل لا يعجبه .

وعلى الأب المسن أن يدفع صاغرا .. وتذهب توجيهاته واحتياجاته واعتراضاته ادراج الرياح .

• ***الابناء الصغار***

وهم نتاج الزواج المتأخر أو الزواج بزوجة ثانية شابة فى سن الخصوبة وهذه وإن كانت حالات قليلة إلا أنها موجودة ومع ما يتطلبه هؤلاء الأطفال من

مصروفات كثيرة ودروس خصوصية ومع الفارق الكبير فى السن بين الوالد والطفل الصغير تختلف بينهما الرؤى والإتجاهات ومع ايقاع الحياة الذى أصبح سريعاً ومع التقدم التكنولوجى الهائل تزداد معاناة الأب المسن مع الأبناء الصغار فهو يشعر بالضعف أمامهم وينتابه الخوف عليهم ويعيش القلق بسببهم فربما داهمه الموت وهم صغارا ويؤنب نفسه لأنه تزوج متأخراً أو لأنه تزوج بثانية بالزوجة الشابة .. ولا يبقى أمامه سوى التدليل الزائد الذى يفسد هؤلاء الصغار .

• المسن والأحفاد

والحقيقة أن كثيرا من المسنين يجدون السعادة مع أحفادهم خصوصا الأحفاد الذين تتراوح أعمارهم بين الرابعة والثانية عشر من عمرهم، فالمسن لا يجد من أفراد أسرته من يجلس معه أو يصغى إلى حديثه إلا حفيده يلعب معه ويؤنس وحدته وعلى استعداد لتلبية طلبات الجد فى حدود طاقته .

وغالبا ما تكون العلاقة بين الجد والحفيد أكثر من ممتازة لأنه يجد فى الحفيد الصغير أنيسا مسليا ظريفاً.

ولكن قد تصبح العلاقة سيئة حين يلجأ الأبناء لانشغالهم أو رغبة فى الخروج لسهرة لا يسمح فيها باصطحاب الأطفال أو تخلصا من أعبائهم فيتركون الأطفال فى رعاية الجد وبصورة أدق فى رعاية الجدة ولظروفها الشخصية ومشاكلها الصحية فى هذه السن ومع ما تعانيه من ضعف ووهن تكون غير قادرة على تقديم الخدمة المطلوبة. فيضيق المسنون بالأطفال ذرعا وتسوء العلاقة بين المسن والصغار .

و- المسن والأصدقاء :

لقد أصبح أصدقاء المسن قليلين، فمن بقى منهم على قيد الحياة تحاصره الأمراض وتقعده الشيخوخة، فالمسن بعد أن تعدى السبعين يفتقد معظم أصدقائه

وإن وجد بعضهم فالاتصال التليفونى هو الوسيلة المتاحة للاطئمنان عليهم، ولا تخلو اتصالات المسنين من تبادل الشكوى ومراجعة أنواع الأدوية التى يتعاطونها والسؤال عن الجديد فى الطب والعلاج والدواء، مع تبادل التنميات الطيبة كل للآخر ومع الدعاء بحسن الختام .

ز- المسن والطبيب

بداية، لابد أن أسجل أسفى لأن مصر حتى الآن لم تهتم بطب المسنين، كتخصص يُعد له الأطباء الإعداد الأكاديمى والتطبيقى السليم .

وقد سبق أن شاهدت منذ أكثر من عامين برنامج تلفزيونيا استضاف أحد كبار الأساتذة الأطباء والذى تحدث عن بعثته إلى انجلترا منذ خمسة وعشرين عاما للتخصص فى مجال طب المسنين وشرح كيف أنه بعد أن عاد من البعثة شرع فى إنشاء قسم لطب المسنين وقد انتهى اعداد المبنى منذ عدة سنوات اللهم إلا بعض التشطيبات غير أنه لم يجد حتى تاريخ اللقاء التليفزيونى العدد الكافى من الأطباء الذين يرغبون العمل فى تخصص طب المسنين .

والأمر الغريب أننى سألت مجموعة من أصدقائى الأطباء عن علاقتهم بالمترددين على عياداتهم من المسنين فكان الجواب بعد تردد وعلى استحياء أنهم لا يرغبون فى علاج المسنين لكثرة ما يشكونه من أمراض وتضارب الأدوية اللازمة لكل مرض يعالجون منه علاوة على ارهاقهم للطبيب بكثرة اسئلتهم ومناقشاتهم لطبيبهم وكأنهم خبراء فى العلاج بالإضافة إلى ما يظهرونه من عناد فى تنفيذ تعليمات الطبيب المعالج .

والسادة الأطباء – لهم عذرهم – ليس لديهم الوقت كى يعطوا المريض المسن الوقت الذى يغطى تساؤلاته واستفساراته والتى غالبا ما تكون متكررة فيسارعون بتحرير الروشتة فى عجالة ويعطون المسن الأحساس بأن الوقت المخصص له قد انتهى.

مشكلة أخرى تواجه المسن فى علاقته مع الطبيب وهى المواعيد المتـــأخرة وغير المنتظمة بالنسبة لكثير من العيادات وعلى المسن الانتظـــار الطويـــل .. والذى يمتد إلى الساعات المتأخرة من الليل رغم ظروفهم الصحية وحاجتهم إلى النوم المبكر.

ح- المسن والصيدلى

ودور الصيدلى رئيسى ومكمل لعمل الطبيب، فالطبيب يحـــدد الـــدواء، والصيدلى يقوم بصرفه والمفارقة أن معظم السادة الأطباء كتابتهم غير واضحة ومن الصعب قراءتها .

وحسب القانون يجب أن يكون لكل صيدلية مدير مؤهل ومسئول ولكن فى كثير من الأوقات لا نجد فى الصيدلية إلا مجرد بائع يحفظ مكان الأدويـــة وما عليه إلا أن يقرأ الروشتة فيقدم الدواء وذلك على افتراض أنه استطاع فــك طلاسمها.

والخطورة أن هؤلاء المساعدين عرضة للوقوع فى الخطأ وقــد نشــر مؤخرا أن إحدى الصيدليات قد صرفت بالخطأ وبغير قصد دواء لطفل مـــريض مختلفا عن الدواء الذى حدده الطبيب ... وكانت الكارثة .

وهناك مخاطرة أخرى نسببها نحن المسنين حين نذهب إلى الصـــيدلى ونشكو له ما نعانيه ونطلب منه أن يعطينا الدواء المناسب للحالة. وغالبـــا مـــا يصرف لنا هذا الدواء دون روشتة من الطبيب .

وفى ذلك خطورة كبيرة ننبه إليها لأن هذا الدواء وإن كان يفيد الـــبعض إلا أنه قد يضر بالآخرين .

والصيدلى وإن كان شريكا للطبيب فى العلاج. فإن دوره يقتصر علـــى صرف ما أشار به الطبيب من دواء وقد يتفضل مشكورا بتقديم مزيد من الشرح

لكيفية تعاطى هذا الدواء والجرعة فى المواعيد وغير ذلك من إرشادات ولكن ليس من حقه أن يستمع للشكوى الشفهية ويصرف الدواء .

ط- المسن والممرضة أو المعاونة

بعض المسنين يجدون أنفسهم، وحدهم بعد أن هجرهم الأبناء، وفقدوا الطرف الآخر من طرفى العلاقة الزوجية، فأصبحوا فى حاجة إلى ممرضة ترعاهم، أو معاونة تساعدهم فى حياتهم الصعبة نتيجة الوحدة والمرض .

وقد راقبت عن كثب بعض أصدقائى من المسنين وتابعت العلاقة بينهم وبين الممرضة أو المعاونة فلاحظت أن العلاقة فى معظم الأحيان ليست على ما يرام فالممرضة تشعر بالضيق من كثرة طلبات المسن وعناده وخصوصا فى مسألة تناول الدواء بالإضافة إلى حدة الطبع وسرعة الغضب وسهولة الاستثارة علاوة على الشك الذى يلازم المسن .

ولقد حضرت كثيرا من المشاجرات بين المسن والمعاونة لأنه يؤكد أنه أعطاها عشرين جنيها مثلاً لشراء بعض الاحتياجات وهو فى الحقيقة لم يعطها سوى عشرة جنيهات ويبدأ الحساب وتتطور المناقشة وتتكرر مثل هذه المواقف وفى كل مرة يعتذر شاكيا من النسيان وتقبل هى الاعتذار على مضض .

ك- المسنون والجليس :

إن المسن فى حاجة إلى جليس يحدثه ويستمع إليه، يؤنس وحدته ويعاونه فى تلبية طلباته، وقد يصاحبه أثناء خروجه من المنزل فيحقق له الأمن والأمان. ولما كان شبابنا يعانى البطالة. وفى حاجة إلى الالتحاق بعمل شريف يتكسب منه، فإننا نرى أن نظام الجليس مع المسنين له فائدة مزدوجة لكل منهم، وتحتاج إلى صبر ونفس طويل ومهارة خاصة فى التعامل، وهى فى ذات الوقت نوع من الرحمة ورد الجميل.

رابعا - أنماط سوء معاملة كبار السن

1- سوء المعاملة البدنى

يتضمن هذا النمط مختلف صور الإيذاء البدنى الذى يمكن أن يتراوح ما بين الصفع، والدفع، إلى الضرب الشديد أو التقييد بالحبال أو السلاسل، عندما يستخدم الخادم أو أى شخص آخر قوة كافية لإحداث ألم وجرح دون داع، حتى لو انعقدت النية أصلا على مساعدة كبير السن، ومن ثم فإن مثل هذا التصرف يمر إليه سلوك إيذائى أو من أساليب الإيذاء البدنى: الضرب والعض والدفع، والركل والقرص، الحرق أو اللدغ، يمكن أن يشمل أيضا أفعالا أخرى كالعلاج الزائد عن الحد أو الناقص عنه، وحرمان كبير السن من الطعام أو تعرضه للضرب القاسى بقصد أو بدون قصد .

ولقد أكد الباحثون أن ما يتعرض له كبار السن من إيذاء بدنى يشكل محنة متعمدة تتوافر أركانها من خلال إيقاع الإيذاء البدنى بهم، وأن للإيذاء الجسدى مؤشرات وعلامات تشتمل على الخدوش والكدمات والقطع والإصابات وبخاصة الإلتواءات والكسور والإنفصال الشبكى، والخلع، والشلل، وأشاروا إلى وجود مؤشرات مادية أخرى مثل ارتفاع ضغط الدم، والإصابات الغامضة المتكررة، والألم عند لمس الجسم لعدم قدرته على التحمل .

2- سوء المعاملة النفسى.

يتضمن هذا النمط صورة الإيذاء العاطفى والنفسى التى يقترفها المحيطين بكبير السن وتشمل التجريح اللفظى، وفرض العزلة الاجتماعية، والضن عليه بالمحبة، وعدم مساعدته على المشاركة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بحياته الخاصة، ويتراوح هذا الإيذاء بين الشتم أو القهر الصامت، والتهديد، عندما يقوم أحد أفراد الأسرة أو الخدم أو شخص آخر بتصرف غير إنسانى تجاه هؤلاء الكبار، مما يسبب الخوف أو الألم الوجدانى والنفسى أو الحزن أو الكمد،

وكل هدا يعتبر إيذاء، ويجوز أن تشتمل الإهانة أو الإيذاء العقلى أو الإستخفاف والتسفيه، أو الوعيد، ويمكن أن تشمل أيضا معاملة كبير السن كطفل، أو عزله عن العائلة، والأصدقاء والأنشطة الاعتيادية المنظمة، أما بالقوة أو التهديد أو من خلال المناورة .

ويعنى الاستغلال النفسى ارتكاب فعل الإيذاء عمدا، مثل إرهاق الذهن أو إرباكه، أو المضايقة النفسية، ويمكن أن يتراوح الاستغلال النفسى بين الإهانة، أو الوعيد، بألحاق الأذى البدنى أو فرض العزلة الاجتماعية .

3- **الإستغلال المالى**

يتضمن سوء التصرف المالى فى الملكية الخاصة بكبار السن، ويحوى أيضا الاحتيال والتلاعب والنصب أو استعمال اعتمادات كبار السن لغير أغراضهم وحاجاتهم واهتماماتهم. ويتراوح مابين سوء التصرف فى مال الكبار، إلى الإختلاس والإبتزاز، والاستغلال والخداع، وانتزاع المال بالقوة والتزوير والبهتان فى التحويلات المملوكة لهم، واقتناء المشتريات الباهظة من أموال كبير السن دون معرفته أو إذنه، أو إنكار سلب أمواله، إلى جانب ذلك فإن الاستغلال المالى يتضمن الاستخدام الخاطئ لترتيبات الحصانة القانونية وهى أيضا مجموعة من الأساليب غير السوية التى يقوم بها الموظفون الماليون فى إدارة الخدمات الصحية، وشركات المراهنات، والمديرون الماليون الذين عادة ما يعرفون بالإصدقاء لدى كبار السن، ويتضمن سوء الاستغلال المالى جانبين – هما الجانب المادى، والجانب المالى – الذى عادة ما تتورط فيه الزوجة أو ربة البيت أو المشرفة على خدمة كبير السن، أو الاختلاس وسوء التصرف فى الاعتمادات أو المخصصات المالية، أو الممتلكات، أو وضع اليد على هذه الملكية، أو الأصول المادية".

ولقد أشارت دراسات عدة خاصة بسوء الاستغلال المادى والمالى إلى ما يمكن أن نطلق عليه القرصنة غير الطبيعية على سبيل المثال سحب مقادير ضخمة من أموال كبار السن خلال فترة قصيرة، وظهور عديد من الوثائق والمستندات التى يتم تحريرها لكبار السن للتوقيع عليها فى الوقت الذى لايمكن لهؤلاء الكبار فهم الغرض من هذه الأوراق وتفسيره، فى ضوء المواقف المعيشية والحياتية التى يعشونها فضلا عن توانى المسؤولين عن ممتلكاتهم فى دفع فواتير تليفوناتهم أو استهلاكهم للكهرباء .

ودائما ما يعبر القائمون على مسؤولية مملتكاتهم عن القلق فيما يتعلق بوضعهم المالى، ولا يظهرون ما يعكس الإشفاق على حالتهم البدنية، ولا يبالون أو يأبهون بوضعهم الصحى أو العقلى، ومن مظاهر الانتهاكات المالية، فقدان الكثير من المتعلقات الشخصية لكبار السن، مثل مجوهراتهم، لوحاتهم الفنية، إلى جانب ظهور الإمضاءات على الشيكات والمستندات التى دائما ما يثبت أنها تزوير لأمضاء الشخص المسن".

4- الإهمال :

ويشير إلى القصور فى إنجاز الواجبات الخاصة بكبار السن واقتراف أنماط أخرى من سوء المعاملة، مثل التأخير فى إمدادهم بالطعام، أو فى خدمات الرعاية الصحية، أو منع السماعات أو النظارات عنهم، وتركهم مهجورين ومعزولين" .

ولعل إهمال الخدم لكبار السن يمثل أحد الأنماط الملموسة، ويمكن أن يتراوح بين حجب الرعاية واللامبالاة إلى الفشل والتغاضى المتعمد عن تلبية الاحتياجات الجسدية والاجتماعية والعاطفية للشخص الكبير . .

وقد يكون الأهمال نشيطا أو سلبيا، وهما يختلفان من ناحية القصد أو النية، فالإهمال النشيط يؤكد أن المخولين بالمساعدة الخاصة يفشلون فىأداء الالتزامات

المتوقعة منهم تجاه المسنين والمسنات. أما الإهمال السلبى، فهو الفشل غير المقصود، وهو دائماً ما يأتى نتاجاً للعبء الزائد على القائم بالرعاية، أو نقص المعلومات التى لديه حول استراتيجيات هذه الرعاية، ولا سيما كيفية أدائها.

ولقد أوضح الباحثون أن الإهمال ينعكس بآثار عدة على كبار السن؛ كسوء التغذية، وفقدان الوزن، والآثار السوداء أسفل العين مما يجعلهما باهتتين، وعديد من المشكلات البدنية أو النفسية .

ولما كانت مشكلة سوء معاملة كبارالسن قد ظهرت حديثا وأصبحت مثارا للاهتمام العام، فإنه توجد إحصاءات قليلة تشير إلى مدى تكرارها وانتشارها، حتى إن الأرقام المتاحة أقل مما تقتضيه الحقيقة. ويعود ذلك إلى أن كثير من الضحايا كارهون أو ممانعون أن يعرفوا أنفسهم، أو أن يتمكن أحد من إدراك هويتهم على الرغم من ضعفهم أو فشلهم فى إشباع حاجاتهم وأوضاعهم النفسية والجسدية، وربما يعود ذلك إلى محاولتهم أخفاء ما يعانونه كتعبير رمزى عن اختزال المصائب، أو لخوفهم من الإيذاء الزائد والمستمر الذى يزاولونه القائمون بالرعاية أو المسؤولون عن الاهتمام بهم .

ويمكن تأكيد أن الإنعكاسات السلبية لسوء المعاملة والإنتهاكات التى تظهر أعراضها على كبار السن وضحاياها تتضح فى عديد من المؤشرات النفسية والسلوكية، فدائما ما تظهر لدى الضحايا الازدواجية والتناقض والتضارب فى ابداء الآراء والتأرجح فى اتخاذ القرارات، أو الاذعان، أو الخجل والسلبية، بالإضافة إلى ظهور التفكير فى الإنتحار، ومن ثم يتكون لديهم الشعور الدائم بالحيرة وعدم وضوح الهدف، ولقد أشار المقربون من الضحايا إلى ملاحظات سلوكية متعددة يعانيها هؤلاء الضحايا كالارتعاش أو محاولة التعلق بفكرة أو التشبث بأمل أو ذكرى، أو التقهقر، أو قصر التفكير، أو الإنفعال والقلق، أو فرط الحساسية .

مجالات الإساءة لكبار السن

1- المجال العائلى

يشير سوء معاملة كبار السن العائلى إلى صور مختلفة من سوء المعاملة يقع فيها أشخاص تربطهم بهم علاقة خاصة، مثل: الزوجة، الأخ، الأبناء، الأطفال، الأصدقاء، أو شخص ما يقوم برعاية كبير السن فى بيت يملكه المسن، أو يملكه القائم بالرعاية .

2- المجال المؤسسى

ويشير إلى الألفاظ البذيئة التى يسمعها كبار السن فى مؤسسات رعاية المسنين، ومن ناحية أخرى يشير إلى أى من الصور المشار إليها سابقاً عن سوء المعاملة، والتى قد تحدث فى المرافق السكنية، ويكون مرتكبو سوء المعاملة المؤسساتية عادة أشخاصاً يقومون بأدوار تعاقدية أو قانونية توكيلا عن كبار السن، أو يقومون برعايتهم وحمايتهم، ومنهم على سبيل المثال من يقومون بالدفع المالى للقائمين بالرعاية، والموظفون، ومحترفو الرعاية.

3- المجال الذاتى :

يتمثل فى صور مختلفة من الهجر والإهمال، ويعنى الإهمال رفض تلبية احتياجات الشخص كبير السن أو الإخفاق فى ذلك، ويتضمن الفشل فى دفع مقابل للخدمات الخاصة بكبار السن، وفشل مسؤول الخدمة المحلى فى إبداء الاهتمام الكافى، ويعتبر الإهمال، واضحا ملموسا من خلال رفض امداد الشخص الكبير السن بضرورات الحياة أو الفشل فى ذلك .

ويمكن تعريف الهجر، بأنه هروب الشخص الكبير السن من الفرد الذى يتولى مسؤوليته، وتتضمن علامات الهجر، هروب كبير السن من المشافى أو مؤسسات رعاية المسنين، ودائما ما يصير هروبهم إلى أماكن عامة أو بعيدة، حيث يعبرون عن امتعاضهم من هذه الحياة المأساوية .

أما اهمال الذات فيمكن وصفه باعتباره سلوكا خاصا بالشحص المسن الذى تم تهديده فى صحته أو أمنه، ويظهر إهمال الذات من خلال رفضه أو فشله فى تزويد نفسه بالطعام الكافى، أو الماء، أو الملابس، أو المأوى، أو النظافة الشخصية أو الدواء .

خامسا - اتجاهات التغير من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية :

تتأثر الأسرة - شأن أى نسق أو جهاز اجتماعى آخر - بما يحدث فى المجتمع من تغير فى خصائصه الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية، فما يحدث من تغيرات فى التركيب العمرى للسكان وفى مستوى الحضرية وفى معدلات العمالة والبطالة ومستوى الإستخدام التكنولوجى وغير ذلك من العوامل والخصائص المجتمعية على تأثير على شكل الأسرة وعلى كفائتها فى أداء أدوارها ومواجهتها لمسئولياتها نحو أعضائها ونحو المجتمع .

ولعل من أوضح الآثار التى ظهرت على الأسرة المصرية خلال النصف الأخير من القرن العشرين هو ذلك التحول من شكل - الأسرة الممتدة - والتى تتميز بامتداد مسئولياتها المعيشية إلى عدة أجيال وزيجات تتعايش داخل الأسرة الواحدة إلى شكل - الأسرة النووية - التى تقتصر مسئولياتها المعيشية عادة على الزوج والزوجة وأطفالهما، وإذا كان هناك هذا الإتجاه فى التغير فى شكل الأسرة قد ظهر أولاً فى أسرة الحضر نتيجة لتأثير ظاهرة التحضر، فإن الإتجاه نفسه قد أخذ طريقه بعد ذلك إلى الأسرة الريفية ذاتها نتيجة لضغوط مشكلة ندرة الأرض الزراعية، وأثرها على نظام استغلال وحيازة الأراضى الزراعية، وكذا نظم توزيع الملكيات الزراعية الجديدة وفقا لقانون الإصلاح الزراعى.

وقد كانت الأسرة الممتدة تترابط أجيالها بما يحكمها من تقاليد وعادات ويسودها التماسك والترابط الذى يزيد من قوته وحده، المكان الذى يضمها، فقد

كانت تقطن فى مسكن واحد، ووحدة الهدف فقد شارك كل أفرادها فى عمل واحد كالزراعة أو الرعى، ووحدة الموقف أو الإتجاه والرأى الذى كان يبدو فى مواقفها التعاملية مع الغير والدفاع العنيف عن أفرادها إذا اختلفوا مع الغير، وكان للمسنين فى هذه الأسر دور القيادة والمكانة العالية بين أفرادها كحلقة للتماسك بين أجزاء هذا الكيان الاجتماعى الممتد .

أما الأسرة النووية، فعلى الرغم مما وفرته لأفرادها من الاستقلال وتحقيق الذات، وما سهمت به نحو المجتمع من إضعاف للتكتلات والعصبيات تهيئة لظهور المواطن السياسى بمفهومه السياسى الحديث ككيان متفاعل مستقل. فإن مكانة الأفراد وعند الكبر ورعاية هؤلاء الكبار ودورهم فى حياة الأسرة النووية مدخلا لتتصل مسئولية الأسرة نحو تكريم ورعاية كبار السن بها .

إن هذا الكيان الاجتماعى الصغير الذى أصبح لا يضم عادة سوى الأب والأم والأولاد كيان له وجوده وحركته، ينفعل ويتفاعل كالخلية فى الجسم، وإن صحت صح المجتمع وإن مرض عانى المجتمع، والاسرة هى الوعاء الأمين لنمو ورعاية أفراده أطفالا وبالغين وكبار ومسنين، فالطفل الصغير له أن ينعم بالحنان والرعاية الواجبة، فالشاب والشابة لهما أن ينالا حقهما من الإعداد السوى لمستقبل مشرق، والأم والأب - كما منحا بغير حدود - أن ينعما فى خريف العمر أو ربيعه بما سبق أن منحاه من حنان ورعاية واهتمام وأمان .

وقد كانت قيم المجتمع الدينية والحضارية دائما موجهاً لمسئولية الأسرة فى رعاية الكبار من أفرادها وتكريمهم وكان لا زال للكبار فى تقاليدنا مكان خاص، فهم مصدر فخرنا وإحساسنا بما يضخونه لنا من بركة وحكمة وحب خالص.

سادسا - *التكافل الاجتماعى* :

لقد نادى الإسلام الحنيف بالتكافل الاجتماعى حيث دعا إلى كفالة القادر لغير القادر، سواء كانت قدرة مالية أو جسمية أو اجتماعية أو ذهنية .

وما أعظم أن يتكفل الأبناء آبائهم فى الكبر كما سبق أن تكفل الأباء بأبنائهم فى الصغر، وما أعظم أن يكون نبع الحنان تيار جارى متبادل بين الأباء والأبناء، وهكذا يتجسد مفهوم التكافل الاجتماعى فى الأسرة كما جاء به الإسلام ويشعر الإنسان أن سنوات عمره لو طالت لاتشكل له عبئا فكما أعطى وهو فى صباه لأسرته وبلده فإنه ينال الاحترام والرعاية فى الكبر .

كما أن أفراد الأسرة القادرين على العمل عليهم أن يقدموا جهدهم وحصيلة عملهم لخير أفراد الأسرة الآخرين، وليس على المسن التزام بالعمل ولكن له كل مغانم وخير العاملين يوجهونها ويوزعونها على الجميع بالعدل والقسطاس ومن ثم للمسن الكبير فى الأسرة ما يلى :

1- الاحترام والاعتبار الكبير بين أفراد الأسرة الآخرين .

2- الضمان والأمان الاقتصادى بحيث لا يواجه حاجة مادية، فالكل ملزمون بالعمل والعطاء من أجل كبار السن والنساء والأطفال .

3- على الأبناء والأحفاد من الذكور وزوجاتهم وبناتهم تقديم سبل الرعاية والخدمة الشخصية التى يحتاج إليها المسن إذا حرم من كفالة أو رعاية شريك حياته أو حرم من أقرب المقربين إليه .

4- أنه حتى مع نظام الميراث واستحقاق كل فرد لما يستحقه بعد وفاة مورثة طبقا لأنظمة المواريث وبخاصة النظام الوحيد الذى أتت به الشريعة الإسلامية فإنه يظل مع ذلك طبقا لنظام الأسرة الممتدة والتقاليد والعادات الاجتماعية الموروثة فى الريف فى علاقات الأسرة المترابطة، يظل مع ذلك نظام الملكية الشائعة التى لا يكون للفرد فيها حيازة محدودة وإنما نصيب من الدخل الذى يأتى من الأرض الزراعية أو العقارية الذى يسيطر أو يشرف على استغلالها وادارتها والتوجيه فيها لكبار السن فى

الأسرة رغم عدم اسهامهم بمجهود كامل فى هذا الاستغلال والجهود فى الإدارة .

5- ويضاف إلى ما سبق أن نظام التكافل الاجتماعى الذى أتى به الإسلام قد أعطى لكل فرد من أفراد الأسرة وبخاصة غير القادرين على العمل ومنهم المسنين مثلا بدون شك. أعطى لهم الحق على القادر ذو المورد المادى والاقتصادى فى الحصول على النفقة تبعا لدرجة القرابة وتسلسلها.

على أنه مما يلزم الإشارة إليه أن التكافل هو رباط اجتماعى أكثر منه التزام قانونى، لأن روح التكافل والتضامن الاجتماعى هى أقوى من كل الروابط وأنه إذا اختل نظام الروابط والعلاقات الأسرية فليس من سبيل لتحقيق هذا الترابط والتكافل، حيث لا يمكن أن تقوم علاقات الناس وروابطهم والحفاظ على تماسكهم واستقرار أحوالهم المعيشية على مقتضى الإلزام بالتقاضى، وهوالأمر الذى يخشى حدوثه مع التطورات والتغيرات الاجتماعية التى يسير نحوها المجتمع بحكم عوامل التغير الجارية من تحضر وتصنيع وتفكك فى العلاقات من الاسرة الممتدة والإتجاه نحو الأسرة الزوجية .

سابعا - مسئولية أجهزة الدولة فى تدعيم دور الاسرة :

إن الشعور بالطمأنينة والأمان لمرحلة كبر السن والتقدم فى العمر هى مسئولية الأسرة وأيضا مسئولية الدولة، وذلك من خلال ما تساهم به أجهزتها المختلفة فى تدعيم القيم الأصيلة التى ما زالت يشع بريقها فى مجتمعنا الشرقى فى مواجهة التيار الجارف من القيم الغربية والتى لا تتمشى مع تقاليدنا وظروفنا.

1- أجهزة الإعلام :

أ- تستطيع أجهزة الإعلام (الإذاعة - التلفزيون - الصحافة) أن تقدم العون الكبير للأسرة من توعية بالدور الهام الذى يجب أن يتولاه أفرادها من

الأبناء تجاه مسنيهم من الآباء والامهات مع توضيح مدى عمق هذا الموقف الإنسانى التبادلى بين شباب الأسرة ومسنيها .

ب- توعية المسن نفسه بضرورة الإستجابة لما يطرأ على حياته بصفة عامة من تغيرات جسمية فى القدرات والأمكانيات، وتغيرات انفعالية ونفسية، كذلك تغيرات اجتماعية مثل الإحالة على المعاش أو عدم القدرة على المشاركة فى العمل والإنتاج .

جـ- المساهمة فى إلقاء الضوء على حجم المشكلة التى تواجه الأسرة ومسنيها حين تضيق الحلقة على كليهما ولا يكون هناك مخرجا سوى دار المسنين التى يندر تواجدها أو تواجد مكان خال فيها، هنا يقوم الأعلام بدوره الفعال فى توجيه الاهتمام نحو ضرورة التوسع فى إقامة هذه الدور مع تبصير المسنين أنفسهم بتقبل فكرة الانتقال إليها أن أعيتهم الحيلة.

د- التوعية من خلال برامج وأبواب ثابتة يشرف عليها متخصصون ويشارك فى إعدادها وتقديمها المسنين أنفسهم بما لهم من خبرات طويلة فى مختلف المجالات وقدرة على تحديد مشاكلهم الحقيقية. والتركيز على ما يعانونه من صعاب.

2- اجهزة الدولة المسئولة عن الخدمات :

أ- ولأن أفراد أسرة المسن هم الأبناء والأحفاد والأقرباء ممن فى سن العمل والإنتاج، فلابد من تقديم يد العون لهؤلاء الأفراد فى رعايتهم لذويهم من المسنين، وذلك بتخفيف مشقة حصولهم على متطلباتهم الحياتية ومتطلبات مسنيهم من غذاء وكساء ودواء .

ب- تخصيص بطاقات خاصة وأماكن معينة ومواعيد محددة للمسنين تيسر لهم قضاء مطالبهم وتعفيهم من الوقوف فى طوابير الانتظار عند شرائهم لوازمهم.

جـ- كما أن تخصيص بطاقات مختصة لركوب وسائل النقل المختلفة، وتخصيص أماكن للمسنين فى مركبات المواصلات العامة يخفف عنهم العبء المضنى فى تحركاتهم .

3- وزارة التضامن الاجتماعى

أ- تقوم الدولة بالدور الأساسى والحيوى فى حل مشكلة المسنين المادية، وهى أم المشكلات وذلك عن طريق استمرارية تحقيق التوازن بين مستوى المعاشات ونسبته إلى مرتبات العاملين ومستوى الأسعار السائد .

ب- كما تستطيع الدولة من خلال الأجهزة المسئولة بوزارة التضامن الاجتماعى أن تعمل على تدعيم وتشجيع إقامة دور المسنين فى مختلف المحافظات وذلك بتقديم الدعم المادى والفنى، وتخصيص مساحات مناسبة من الأراضى لإقامة المنشآت عليها، مع مراعاة ضرورة تواجد تلك المنشآت وسط العمران .

4- اجهزة التعليم والبحث العلمى:

أ- يتعرض المسن لمجموعة من التغيرات الفسيولوجية مثل ضعف الحواس، وصعوبة السير، وضعف الأمكانات، لذلك فإن إقامة مركز طبى للمسنين يصبح ضرورة لأنه يلعب دوراً هاما فى هذا المجال، فمن المعروف أن أمراض الشيخوخة لها سمات خاصة وكذلك علاجها يتطلب تخصيص معين.

ب- وأيضا فإن انشاء معهد للتعليم والتدريب يتولى إعداد متخصصين فى رعاية وتأهيل المسنين اجتماعيا ونفسيا ومهنيا يصبح من الأهمية بمكان حتى يستطيع أن يزود مؤسسات ودور المسنين بالكوادر والكفاءات البشرية المدربة.

جـ- ضرورة إدراج الدروس المستفادة من تراثنا الإسلامى وقيمنا العربية الأصيلة ضمن مناهج التعليم فى مراحله المختلفة مما يساهم فى تدعيم

صورة الموقف الإنسانى الرحيم بين المسن وأسرته وتمسك النشئ بتلك القيم والأصالة .

د- الأجهزة المسئولة عن السياحة والترويج: عندما يصل الإنسان لمرحلة الكبر فى السن، فإن هذا يعنى أنه خلف ورائه سنوات طوال أمضاها فى العمل والإنتاج والعطاء لخلق أجيال جديدة وأن له فى هذا العمر أن يهنأ وينعم سنواته المقبلة .

وليس بمطلب كبير أن تعمل الأجهزة المسئولة فى جهات العمل الحكومية وغير الحكومية بأن تنظم بالتعاون مع الشركات السياحية رحلات خاصة للمسنين ترويحية وسياحية داخل القطر وخارجه، ويراعى فيها المسن وإمكانياته وراحته، كذلك تنظيم رحلات خاصة بالحج والعمرة .

على أن تكون تلك الرحلات مخفضة السعر من قبل الشركات السياحية، كما تساهم فى تكلفتها جهة العمل بشكل معقول، ويفضل أن تشمل تلك التيسيرات أفراد أسرة المسن المقربين حتى يكون فى هذا تشجيعا لهم لمرافقته وتولى رعايته بالإضافة إلى ما ينتج عن هذا من زيادة إقبال على تلك الرحلات.

كما أن التسهيلات والتخفيضات الملائمة التى تتيحها النوادى الرياضية والاجتماعية لقبول عضوية المسنين فيها، تكون مشاركة ايجابية فى حل مشكلة قضاء أوقات الفراغ الطويلة القاسية خاصة فى تلك المرحلة من العمر .

ثامنا - مسئولية النشاط الأهلى فى تدعيم دور الأسرة :

حين يبلغ المرء سن الستين يطالبه المجتمع بالتنحى عن مكانه وإخلاء الطريق لمن يليه فى السلم الوظيفى، ثم الأنزواء والتقوقع على هامش الحياة.

ومن المعروف أن معدل العمر فى ارتفاع مستمر نتيجة للتقدم الصحى المطرد، أى على المرء أن يعيش سنوات بعد هذا السن فى عزلة بعيدا عن

الحياة العملية، بينما تكون المرحلة هى مرحلة نضوج الخبرة العلمية والعملية وازدهار الفكر والحكمة، وبينما هذا هو حال عدد كبير لايستهان به فى مجتمعنا، نجد أن كثير من أجهزتنا الحكومية والأهلية تعانى من عجز شديد من ذوى الخبرة والمعرفة، ولكن المطالبة برفع سن المعاش ينتج عنها بلا شك اختلال فى الهرم الوظيفى ويتكدس عند قمته العاملين مما يعوق تقدم غيرهم فى التدرج الوظيفى السائد .

ومن هذا نجد أن للنشاط الأهلى المتمثل فى الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة وشركات الاستثمار دور كبير فى دعم دور الأسرة نحو رعاية مسنيها، هذا الدور يمكن أن نعرضه فى النقاط الآتية:-

1- منح الفرصة لمن يرغب من المسنين فى استمرارية العمل والعطاء والإنتاج، وذلك بالاستعانة بهم فى الجمعيات والمؤسسات الخاصة المنتشرة فى أنحاء الجمهورية والتى تساهم فى كافة المجالات المتخصصة بصورة تطوعية أو بمكافآت رمزية .

2- يمكن الجمعيات والمؤسسات الأهلية أن تساهم فى حل كثير من مشكلات المسنين، حيث أن تفاعلها وتعاملها المباشر مع المواطنين يتيح لها التعرف عن قرب بالصعاب والمشكلات التى يعانى منها المسنين فى المجتمع المحلى، وتستطيع بإمكانياتها التصرف السريع والمرونة فى الحركة وتقوم بدورها كحلقة اتصال بين المسنين والجهات الرسمية والمسئولة عن حلها.

3- تستطيع الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنتشرة فى المحافظات بطبيعة تواجدها وسط الأهالى أن تشارك بطريقة مباشرة فى التعرف على المشكلات والصعاب التى قد تواجه الأسرة التى تضم بين أعضائها مسنين، وتساعدهم فى التغلب على تلك الصعاب وتيسر لهم الحصول

على الاحتياجات والخدمات الضرورية مساهمة منها مع أفراد الأسـرة في رعاية مسنيها.

4- وحين تقهر الظروف امكانية الأسرة فى احتضان كبار السن بها، وحـين يفقد المسن الوعاء الاجتماعى الطبيعى الذى يرعاه، فـيمكن للجمعيـات الأهلية أن تيسر السبيل إلى التحاق المسن بإحدى دور المسـنين كبـديل للأسرة لاحتضانه ورعايته .

5- وأن كان استمرار الصلة بين الأسرة ومسنيها فى دور المسنين له أهمية كبيرة فى عملية الرعاية التى يحتاج إليها المسن، فإن استمرار الصلة بين تلك الجمعيات ودور المسنين فى البيئة الواحدة لا يقل أهمية كأحد مهامها ومسئولياتها الرئيسية حيث تستطيع الجمعيات أن تساهم فى إيجاد حلـول لما يواجه تلك الدور من مشكلات وأن توفر لها ما قد يلزمها من امكانات وخدمات تساعدها على أداء دورها الحيوى فى رعاية واحتضان المسنين.

6- ومن خلال عمل تلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية أيضا مـع الأهـالى ومع الأجهزة الحكومية المسئولة، فإنه يمكن التعرف على مـدى حاجـة المجتمع إلى انشاء دور لرعاية المسنين فيه، بل ويمكنها أيضا القيام بدور ايجابى فى انشاء مثل تلك الدور بالفعل وذلك بالحصول علـى أراضـى واعتمادات مالية مناسبة من الدولة وأيضا جمع التبرعات مـن الأهـالى وتوجيهها إلى انشاء دور للمسنين أوتحسين خدمة تلك الدور القائمة.

أن كل جهد يبذل من أجل رعاية تلك الفئة من فئات المجتمع لهو اسهام رائع حيث تتضافر الجهود من أجل تحويل تلك المرحلة من العمر مـن عقـاب ينتظر المرء بعد طول جهاد وعناء إلى ثواب ورحمة ينعم بها بين ذويه .

جهود مبذولة وآليات مقترحة لمواجهة العنف الأسرى

اولاً - جهود المنظمات الحكومية والأهلية

1- الإعلام.

الاتجاه العام للإعلام يكرس بشكل واضح ثقافة التمييز ضد المرأة، ويظهر ذلك فى كثير من الأعمال الدرامية التى تعمق السلبية فى معاملة المرأة مثل تعدد الزوجات وتبعية المرأة للرجل، واستكانتها فى مواجهة العنف اللفظى أو الجسدى الموجه ضدها ... وغيرها من القيم.

2- دور وزارة الشئون الاجتماعية فى مواجهة ظاهرة العنف

اقتصر دور وزارة الشئون الاجتماعية فى مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة على تنظيم حملات اليوم الواحد لمنع الممارسات الضارة ضد المرأة وذلك بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، والتى تهدف إلى نبذ العادات والتقاليد الموروثة الخاصة بختان الإناث والزواج المبكر، وعقد مجموعات للنقاش بين المتخصصين لتوعية الأمهات والآباء والشباب بخطورة تلك العادات وتأثيراتها السلبية على المجتمع.

3- دور المجلس القومي للمرأة فى مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة:

تم إنشاء المجلس القومى للمرأة فى 8 فبراير عام 2000 بقرار جمهورى رقم 90 كمؤسسة دستورية تابعة لرئاسة الجمهورية وتهدف إلى النهوض بالمرأة المصرية، وقد اهتم المجلس بالعمل على إدماج شئون المرأة فى الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2002/ 2007 ووضع هدف تقليل الفجوة النوعية بين الرجل والمرأة ضمن خطة الدولة، وذلك من منطلق أن تحجيم التمييز القائم ضد المرأة إنما يؤدى عملياً إلى تحجيم العنف الواقع عليها.

وفى هذا الإطار تم إنشاء مكتب شكاوى المرأة بهدف التعرف على المشكلات التى تحول دون مشاركة المرأة بفاعلية فى عملية التنمية والعمل على تعبئة الرأى العام لإجراء إصلاحات تشريعية وتبنى سياسات عامة مساندة

لقضايا المرأة، كما يقوم المجلس بإجراء بعض الأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية للتعرف على وضع المرأة المصرية ورسم صورة دقيقة عن واقعها.

وتتلخص اختصاصات مكتب شكاوى المرأة فى:

- دراسة وتحليل المشاكل التى تواجه المرأة بالتعاون مع اللجان الدائمة بالمجلس القومى للمرأة والجهات الأخرى المعنية.
- الحصول على معلومات وافية عما تعانيه المرأة من تمييز ضدها.
- التنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية بشتى المحافظات حتى يتاح للمرأة التعبير عن مشاكلها.
- تعبئة أجهزة الإعلام لخلق رأى عام مساند لحل مشاكل المرأة التى تعوق تطورها ومساهمتها الإيجابية فى المجتمع.

وقد رصد المجلس العديد من نماذج العنف الموجه للمرأة العاملة داخل أماكن العمل سواء لارتداء الحجاب أو لعدم ارتدائه أو فيما يتعلق بعدم دفع أجر المرأة العاملة أثناء فترة المرض أو بسبب التعسف فى عدم ترقيتها، كما توجد حالات عنف ضد المرأة فى الريف تتعلق بمنعها من الحصول على الإرث ... الخ.

4- دور المنظمات غير الحكومية فى مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة:

- تقديم المساعدة الطبية للمرأة ضحية العنف:

تضطلع منظمات المجتمع المدنى بدور جوهرى فى مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة، خاصة فيما يتعلق بتقديم بعض هذه المنظمات للمعونة الطبية الشاملة للنساء ضحايا العنف والتعذيب.

وعلى رأس هذه المنظمات التى تقوم بهذا العمل مركز النديم الذى يعمد إلى تغطية نفقات علاج حالات العنف والتعذيب التى تتسبب الدولة فى حدوثها

سواء داخل أقسام الشرطة أو السجون، كما يقوم هذا المركز بتقديم كافة أنـــواع المساعدة القانونية لضحايا العنف من خلال تحويل هذه الحالات إلى مركز هشام مبارك للقانون.

ويسهم المركز كذلك فى شن حملات مكثفة لمواجهـــة ظـــاهرة العنـــف المؤسسى الذى تمارسه الدولة داخل أقسام الشرطة، فيقوم بنشر تقارير متابعـــة لما يرصده من حالات عنف الدولة.

ويعمد المركز أيضاً إلى المشاركة فى النـــدوات والمـــؤتمرات وورش العمل التى تعنى بمواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة. وقدم شهادته حول العنـــف الاجتماعى الواقع على النساء أمام المحكمة التى نظمها منتدى المنظمات غيـــر الحكومية خلال مؤتمر السكان والتنمية الذى عقد فى القاهرة فى سبتمبر ســـنة 1994. كما قدم المركز شهادة عن حالات انتهاك كثيرة ضد المرأة، وذلك أمام مؤتمر محكمة النساء العربية ببيروت فى يونيو 1995. وساهم مركز النديم مع مركز المرأة الجديدة وجمعية نهضة مصر الطبية فى بحث تناول مختلف أشكال العنف ضد النساء وأماكن حدوثها وإدراك النساء لها وتم عرض هذا البحث فى مؤتمر المرأة الرابع فى بكين.

كما شارك المركز أيضاً فى مشروع مناهضة العنـــف والتمييـــز ضـــد المرأة إلى جانب كل من مركز دراسات المرأة الجديـــدة ومركـــز الاتصـــالات الملائمة من أجل التنمية (الت).

هذا وقد استطاع مركز النديم التصدى لظاهرة العنف ضـــد المـــرأة مـــن خلال:

* برنامج التأهيل النفسى لضحايا العنف ومنهم النساء الذى بدأ عـــام 1993، وقام من خلاله بتقديم المساعدة القانونية للراغبات من النساء ممن تعرضن للعنف، إضافة إلى قيامه بحملات إعلامية لعرض حالات من العنف الذى

تتعرض له النساء وذلك لتوعية الرأى العام، وقد رصد مركز النديم خلال عام 1993 لحالات متعددة من العنف المجتمعى والعنف الأسرى والمؤسسى ضد النساء.

* بدأ المركز منذ أكتوبر 2001 ببرنامج استماع وإرشاد للنساء ضحايا العنف، حيث قام المركز بتدريب مجموعة من الناشطات المصريات على كيفية دعم ومساندة المرأة التى تتعرض للعنف، وقام المركز باستقبال الزائرات وتقديم الدعم النفسى والاجتماعى والصحى والقانونى لهن. ولاحظ المركز خلال هذا البرنامج تزايد أعداد النساء اللائى يتعرضن للعنف باضطراد. واهتم المركز بإعداد الندوات بشكل ثابت للنساء فى الجمعيات التى تقدم خدمات مباشرة للنساء.

كما شارك المركز فى بعض المشروعات التى تناهض العنف ضد المرأة بمشاركة عدد كبير من المنظمات حيث ساهم المركز فى مشروع الدعم الفنى والمؤسسى لتنفيذ توجهات مؤتمر بكين منذ سنة 1998، كما شارك المركز فى إعداد التقرير الموازى لتقرير الدولة حول مدى التزام الحكومة بتنفيذ وتطبيق اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وشارك أيضاً فى مشروع ملتقى الحوار حول اتفاقية "السيداو" والتى ساهم فيها أكثر من 100 جمعية ومؤسسة تحت رعاية مؤسسة "فردريش أيبرت" بالإضافة إلى المشاركة فى الحملات المشتركة مع الجمعيات النسائية المناهضة للختان وللعنف ضد المرأة.

أما **مركز دراسات المرأة الجديدة** فقد تبنى شعار التصدى للعنف ضد النساء خلال الفترة من 2001- 2004، وقام تحت هذا الشعار بإعداد بعض الأبحاث التى تناولت القضية من مختلف جوانبها. كما تناول العدد الرابع من الطبعة العربية لمجلة الصحة الإنجابية – الصادرة عن المركز – قضية العنف المبنى على النوع ضد النساء، وذلك تأكيداً لشعار المركز واتجاه عمله.

وتقوم رابطة المرأة العربية بدور رئيسى فى التصدى للتمييز والعنف ضد المرأة، وذلك من خلال التعاون مع العديد من مؤسسات المجتمع المدنى المهتمة بمواجهة ظواهر التمييز والعنف ضد المرأة والتنسيق معها. وتتمثل أوجه هذا التعاون فيما يلى:

* قيام رابطة المرأة العربية بتوجيه خطاب إلى الجمعية النسائية لتحسين الصحة بطلخا والمنصورة للوقوف على حقيقة أحوال العنف ضد المرأة فى هذه المناطق، وقد قامت الجمعية بالرد على الرابطة بإرسال بيان بأربعة حالات عنف ضد المرأة، كما أرسلت الجمعية رداً بالنسبة لحصر حالات النساء اللائى لا يملكن بطاقات شخصية أو انتخابية.

* كما قامت الجمعية المصرية العامة لحماية الأطفال بمحافظة دمياط بإرسال خطاب إلى رابطة المرأة العربية للإحاطة بمكاتب التوجيه الأسرى الموجودة على مستوى المحافظات وبيان بالحالات التى تتردد على هذه المكاتب خلال الفترة من 1/ 1/ 2002 وحتى 30/ 6/ 2002، وقام مكتب التوجيه والاستشارات الأسرية بفارسكور بإرسال تقرير نصف سنوى عن حالات العنف التى وردت إليه.

* كذلك أرسل مكتب التوجيه والاستشارات الأسرية بالزرقا إلى رابطة المرأة العربية تقرير نصف سنوى عن حالات العنف التى وردت إليه كذلك من دمياط.

* وأرسلت جمعية تنظيم الأسرة بمحافظة السويس إلى رابطة المرأة العربية تقريراً حول حالات العنف ضد المرأة بمحافظة السويس.

* وفى نفس الإطار، عمدت رابطة المرأة العربية بالاشتراك مع مؤسسة "حواء المستقبل" إلى رصد حالات العنف الواردة إلى مركز مساندة المرأة

والحظ الساخن، والتى تنوعت بين حالات عنف أسرى وتحرش جنسى واعتداء وحالات إرغام على البغاء وحالات زواج مبكر ..... الخ.

* ورصدت رابطة المرأة العربية كذلك بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر بمطروح حالات العنف ضد المرأة من واقع مكتب التوجيه والاستشارات الأسرية حيث تم رصد : 5 حالات عام 2000، و 5 حالات أيضاً عام 2001، و 5 حالات عام 2002، وتنوعت هذه الحالات بين عنف أسرى ومجتمعى، ويلاحظ أن معظم هذه الحالات هى حالات طلب الطلاق وحالات سوء المعاملة والضرب.

* أيضاً فى ضوء اهتمام الرابطة بحصر أكبر قدر ممكن من حالات العنف، قامت بالتعاون مع جمعية أسر الشهداء بمحافظة بورسعيد برصد أشكال العنف ضد المرأة فى المحافظة، حيث ظهر أن أهم المشكلات التى تواجه المرأة هى قضايا الاغتصاب وختان الإناث والتمييز بين الذكور والإناث فى الأسرة الواحدة وتشغيل النساء فى سن صغيرة ودوريات العمل المسائية، وزواج الفتيات من أزواج كبار السن خاصة الزيجات التى تتم من أزواج من البلاد العربية، والزواج المبكر عامة، وحوادث العنف الأسرى بين الرجل والمرأة.

* تعاونت رابطة المرأة العربية أيضاً مع جمعية رعاية الفتاة ببورسعيد من خلال مكتب الاستشارات الأسرية التابع لها لرصد حالات العنف ضد المرأة وتنوعت هذه الحالات من سوء معاملة الزوج والسب والإهانة والضرب إلى حالات طلب الطلاق والإنفصال لنفس تلك الأسباب السابقة. وأرسلت الجمعية للرابطة إحصائيات العنف ضد المرأة والتى تضمنت: 34 حالة عام 2000، 16 حالة تم الاستجابة الكلية لها، و 40 حالة استجابة كلية، و 4 حالات عدم استجابة، و 45 حالة عام 2001، منها 43 حالة منها استجابة

كلية، وحالتان فقط عدم استجابة، وفى عام 2002 تم رصد 61 حالة، منها 48 حالة استجابة كلية، و 3 حالات استجابة جزئية، و 10 حـالات عـدم استجابة، وقد أظهرت تلك الاحصائيات أن عدد حالات العنف فى تصاعد.

- ***واستخلص تقرير الجمعية الوارد إلى رابطة المرأة العربية عدداً من الملاحظات الهامة ومنها.***

إن قضايا المرأة تكاد تكون منعدمة فى محافظة بورسعيد إلا حالات فردية لا تمثل أى مؤشرات. وأنه على الرغم من الخطاب الإعلامى النشط ومحاولات التوعية الحادة فإن الكثيرين يحرصون على ختان الإناث، وخاصة فى المناطق الشعبية وبين الأسر التى يتولى أمرها أميين.

وأكد التقرير أيضاً أن زواج الفتيات من أزواج كبار السن هى ظاهرة نادرة داخل محافظة بورسعيد، فى حين أن ظاهرة العنف الأسرى من الرجل تجاه المرأة هى ظاهرة ملفتة للنظر داخل المحافظة، حتى أن حالات الضرب تملأ سجلات الأحوال بأقسام الشرطة.

أما مركز الأرض الذى يهتم بالدفاع عن قضايا الفلاحين فى الريف المصرى من منظور حقوق الإنسان بصفة عامة، فقد عنى برصد الانتهاكات التى تتعرض لها المرأة الريفية على صعيد الأسرة والعمل أو بسبب الأوضاع الاجتماعية العامة، وهو المجال المتعلق بموضوع العنف ضد المرأة حيث يعمل المركز على تمكين المرأة الريفية وخاصة العاملات فى قطاع الزراعة من مواجهة الانتهاكات التى تتعرض لها بسبب وضعها النوعى والاجتماعى، ويعمل المركز على تحقيق ذلك عن طريق تقديم المساعدة القانونية للفلاحات والعاملات الزراعيات فى القضايا ذات الصلة بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية أو المدنية والسياسية.

وقام المركز بإصدار تقرير فى نوفمبر 2002 بعنوان "استغلال الأطفال فى مصر، نصف الحاضر ... وكل المستقبل، وقد جاء التقرير فى 70 صفحة

عرض خلالها لملف الاستغلال الجنسى للأطفال الإناث من اعتداء جنسى وزواج مبكر، كما رصد التقرير الانتهاكات التى تتعرض لها خادمات المنازل من مظاهر الاستغلال الجنسى للأطفال الإناث، وأوضح أيضاً التقرير الإطار القانونى المنظم لاستغلال الأطفال الإناث فى مصر.

ثانيا - آلية مقترحة لمواجهة ظاهرة العنف الأسرى:

بما أن العنف الأسرى مشكلة مجتمعية، فلابد من تضافر الجهود وعلى جميع الجهات ذات العلاقة للمساهمة فى التصدى لهذه الظاهرة، وفيما يلى آلية مقترحة ربما تساعد فى التصدى لظاهرة العنف الأسرى تتضمن ما يلى:

1- على المستوى الحكومى

- تشكيل لجنة وطنية عليا خاصة بشؤون الأسرة، على أن يكون من بين أعضائها مختصين فى الخدمة الاجتماعية، علم الاجتماع، علم النفس، التربية والشؤون الدينية أو الإسلامية.
- إنشاء مركز وطنى خاص بدراسة قضايا الأسرة فى المجتمع على أن يتم التنسيق مع اللجنة الوطنية العليا بتزويدها نتائج وتوصيات الدراسة والعمل على تنفيذها.

2- الأسرة:

- العمل أن يشيع جو المودة والتراحم بين أفراد الأسرة بما يساعد على إحساس أفراد الأسرة ببعضهم البعض وباهتمام وتقدير مشاعر كل منهم تجاه الآخر مما يساعد على الحب والتماسك الأسرى والتحصين من أى سلوك عنيف.
- الاحترام المتبادل بين أفراد الأسرة يساعد على تقوية الروابط والعلاقات بين أفراد الأسرة ويساعد أيضاً على حل الخلافات داخل محيط الأسرة بعقلانية وحب.

- القدوة الحسنة فى الأسرة بمعنى أن لا ينتهك الآباء أى سلوك عدوانى بل على العكس يجب أن تكون تصرفاتهم عقلانية حتى يكتسب منهم الأبناء السلوك السوى.
- التوافق الأسرى بين أفراد الأسرة بمعنى أن يكون هناك استقرار وتفاهم أسرى فى مختلف شؤون الأسرة ومعرفة الفرد بحقوقه.
- طلب المساعدة المهنية إذا ما احتاجت الأسرة إلى ذلك.
- الالتحاق بالدورات الخاصة بالتوافق الأسرى وكيفية التعامل بين الزوجين والأبناء.

3- **وزارة العدل (*القضاء*)**:

- تعيين أخصائيين اجتماعيين وأخصائيين نفسيين بالمحاكم التى تتعلق بالقضايا الأسرية.
- إنشاء مكاتب خاصة للأخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم بغرض تقديم الاستشارات الاجتماعية والنفسية والعمل على تسوية الخلافات الأسرية التى تحول إلى المكتب.
- التنسيق مع الجهات الخاصة بالتشريعات على إصدار القوانين واللوائح التى تلزم المقبلين على الزواج بضرورة الالتحاق بدورات خاصة عن كيفية التعامل بين الزوجين.
- أن يقوم الأخصائى الاجتماعى بالمحاكم بتوعية وتبصير المراجعين بالأنظمة والقوانين.
- إجراء الدراسات الدورية الخاصة بالقضايا الأسرية بالمحاكم.
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بقضية العنف الأسرى ومتابعتها إذا اقتضت الحاجة.

4- **وزارة الصحة**

- تعيين أخصائيين اجتماعيين وأخصائيين نفسيين بالمراكز الصحية المنتشرة بالأحياء بغرض تخفيف الضغط عن المستشفيات.
- إقامة الدورات والندوات وورش العمل الدورية الخاصة بقضايا الأسرة بصفة عامة والعنف الأسرى بصفة خاصة.
- إنشاء لجنة دائمة بكل مدينة وقرية تهتم بشؤون الأسرة صحياً.
- فتح خط ساخن لتلقى المكالمات والرد على استفسارات المتصلين فيما يتعلق بشؤون الأسرة صحياً بصفة عامة وقضايا العنف الأسرى بصفة خاصة.
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة فيما يخص قضايا العنف الأسرى.
- إجراء الدراسات الدورية الخاصة بالقضايا الأسرية.

5- **وزارة الثقافة والإعلام** :

- تنظيم حملات توعية تقدم من خلالها برامج تبين آثار العنف الأسرى ومخاطره.
- إقامة ندوات ومحاضرات بقضايا الأسرة والعنف الأسرى.
- تقديم برامج إذاعية تهتم بالأسرة وحل مشاكل العنف الأسرى.
- إنشاء قناة فضائية تتعلق بقضايا الأسرة.
- عمل مسلسلات تليفزيونية تتطرق لقضايا الأسرة بصفة عامة وقضية العنف الأسرى بصفة خاصة.
- حث أو استقطاب الكتاب للتطرق لمشكلة العنف الأسرى من خلال الإعلام المقروء كالصحف اليومية والمجلات الدورية إضافة إلى عمل المطويات والنشرات التى تتعلق بالعنف الأسرى.
- إجراء الدراسات الدورية الخاصة بالقضايا الأسرية.

- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة فيما يخص قضايا العنف الأسرى.
- تسهيل إجراءات الطباعة والنشر.

6- وزارة الشؤون الاجتماعية (التضامن الاجتماعى)

- إنشاء المزيد من بيوت الإيواء والحماية الأسرية.
- إنشاء مراكز استشارات نفسية واجتماعية بالمدن والقرى.
- إقامة الندوات والمحاضرات وورش العمل بقضايا الأسرة والتوعية بمخاطر العنف الأسرى.
- إقامة الدورات الخاصة بقضايا الأسرة والعنف الأسرى.
- تشجيع العمل التطوعى فى المجال الاجتماعى بالنسبة للأسر والأفراد.
- عمل البحوث والدراسات الدورية المتعلقة بالأسرة والعنف الأسرى.
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة فيما يخص قضايا الأسرة وقضايا العنف الأسرى.

7- الجهات الأمنية :

- تعيين أخصائيين اجتماعيين وأخصائيين نفسيين بمراكز الشرطة للتعامل مع القضايا المختلفة المتعلقة بمشاكل الأسرة.
- التنسيق مع الجهات الخاصة بالتشريعات على إصدار القوانين واللوائح التى تتصدى للعنف الأسرى وتكون عقوبات بديلة عن السجن مثل خدمة المجتمع فى أى عمل تطوعى.
- تنظيم حملات أمنية توعوية تحذر بمخاطر العنف الأسرى.
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة فيما يخص قضايا الأسرة وقضايا العنف الأسرى.

8- وزارة التربية والتعليم

- تعيين أخصائيين اجتماعيين وأخصائيين نفسيين بجانب المرشدين الطلابيين بالمدارس المختلفة.
- تنظيم حملات توعوية عن العنف الأسرى بالمدارس وتنبيه الطلاب بمخاطره.
- إقامة الندوات والمحاضرات وورش العمل الدورية التى تتعلق بقضايا الأسرة بالمدارس.
- التشجيع على إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون الأسرة.

9- وزارة التعليم العالى

- إنشاء مراكز الاستشارات النفسية والاجتماعية بالجامعات والكليات المختلفة.
- إقامة الندوات والمحاضرات وورش العمل الدورية التى تتعلق بقضايا الأسرة.
- التشجيع على إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون الأسرة.
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة فيما يخص قضايا الأسرة وقضايا العنف الأسرى.

مراجع الكتاب

اولاً - المراجع العربية :

1- عبد الخالق عفيفى، بناء الأسرة والمشكلات الأسرية المعاصرة، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، 2011.

2- عبد المحيي محمود حسن، الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006.

3- عبد المنصف حسن على، ممارسة الخدمة الاجتماعية فى مجال الأسرة والطفولة، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، 2008.

4- رشدى شحاته أبو زيد، العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته فى ضوء أحكام الفقه الإسلامى، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011.

5- هبة محمد على حسين، الإساءة إلى المرأة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003.

6- أحمد المجدوب وآخرون، ظاهرة العنف داخل الأسرى المصرية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2003.

7- هانى خميس أحمد، سوسيولوجيا الجريمة والانحراف، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2008.

8- إجلال إسماعيل حلمى، العنف الأسرى، القاهرة، دار قباء للنشر، 1999.

9- إبراهيم حسين توفيق، ظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

10- أحمد زايد وآخرون، العنف فى الحياة اليومية فى المجتمع المصرى، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2002.

11- أسماء محمد فريد، ثقافة العنف فى المجتمع المصرى، القاهرة، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2005.

12- حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع - دراسة فى علم اجتماع الأسرة، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003.

13- سعاد إبراهيم صالح، قضايا المرأة المعاصرة، القاهرة، مكتبة التراث الإسلامى، 2003.

14- عبد الحميد على وآخرون، العنف ضد الأطفال، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر، 2009.

15- عدلى السمرى، العنف فى الأسرة، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2001.

16- على عبد الرازق جلبى، المشكلات الاجتماعية (العنف والجريمة المنظمة)، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005.

17- نهاد أبو القمصان، تحليل العنف ضد المرأة من منظور قانونى - مشروع مكافحة العنف ضد المرأة والطفل، القاهرة، المجلس القومى للمرأة، 2008.

18- أحمد زايد، قراءة فى أدبيات العنف - رؤية سوسيولوجية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوى الرابع، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، 2002.

19- عدلى السمرى، علم الإجرام النسوى، مجلة الفكر الشرطى، العدد57، القاهرة، 2006.

20- زينب معوض وناصر عويس، دور الخدمة الاجتماعية فى التعرف على الضغوط التى تدفع الزوجة لممارسة العنف نحو الزوج، بحث للمؤتمر العلمى الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان، 2001.

21- جلال الدين محمد، دراسة للعوامل النفسية التى تكمن وراء جريمة القتل عند القاتلات المصريات، كلية التربية - جامعة عين شمس، 1987.

22- هناء يحيى أو شهبة، الدلالات الاكلينيكية لاستجابات قاتلة الزوج، كلية الدراسات الإنسانية - جامعة الأزهر، 1992.

23- عفاف عبد الرحمن السيد، العوامل الاجتماعية المرتبطة بممارسة الزوجات للعنف ضد الأزواج، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان، 2007.

24- إلهام فرج عشماوى، الإنحرافات الأسرية فى المجتمع المصرى، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1995.

25- سعاد على مصطفى، بعض المتغيرات البيئية المرتبطة بجرائم قتل الأزواج، معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس، 1998.

26- السيد عبد الحميد عطية، العوامل المؤدية لجرائم المرأة، المؤتمر العلمى الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان، 2001.

27- فادية أبو شهبة، النساء مرتكبات جرائم القتل العمدى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2003.

28- يوسف ميخائيل أسعد، سيكولوجية الانتقام، دار نهضة مصر، القاهرة، 1996.

29- عادل صادق، الغيرة والخيانة، القاهرة، دار الشروق، 1995.

30- محمد عبده الزغير، عنف الأطفال، صنعاء، مطابع الشرطة للنشر، 2003.

31- على اسماعيل عبد الرحمن، العنف الأسرى - الأسباب والعلاج، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003.

32- مدحت محمد أبو النصر، ظاهرة العنف ضد الأطفال، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان، العدد23، 2007.

33- ليلى عبد الوهاب، العنف الأسرى، بيروت، دار الهدى للثقافة والنشر، 1994.

34- مصطفى عمر التير، العنف العائلى، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1997.

35- المجلس العربى للطفولة والتنمية، الدليل التدريبى للإعلاميين العرب، حماية الأطفال من العنف، القاهرة، 2008.

36- مدحت محمد أبو النصر، الإعاقة الاجتماعية، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2004.

37- أمينة شفيق، الإعلام والعنف ضد المرأة، المجلس القومى للمرأة بالقاهرة، 2008.

38- خالد بن يوسف برقاوى، العنف الأسرى وإسهامات الخدمة الاجتماعية فى التصدى له، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية – كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، العدد22، أبريل 2007.

ثانيا - المراجع الإنجليزية :

1- Geraldin Terry, Poverty Reduction and Violence Against Women Exploring Links Assessing Impact, Development in Practice, Vol. 14, No. 4, 2004.

2- Charles Zastrow.

3- Diane Follingstas at al, Reputation and behavior of battered Women who Kill their Parteners, Jour of Family Violence, 1996.

4- Sarantakos Satirios, Deconstructing self – Defense in Wife to Husband Violence (Peer Reviewed Journal), 2004.

5- C. R. Ahrons & R. H. Rodgess, Divorced Families, N. Y., Norton, 1998.

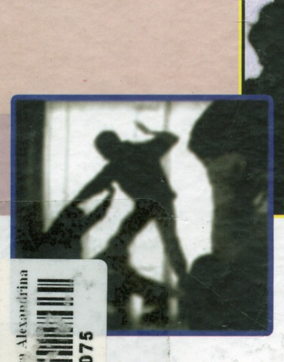
6- Furstenberg & A. Chrlin, Divided Families, Cambridge Madd, Harvard University Press, 1999.

7- Jan Show, Preventing Family Violence London, Longman, 2005.

8- Ronald Walton, Family Violence, Wales University Press, 2005.

محتويات الكتاب

صفحة

المكتب الجامعى الحديث
مساكن سوتير- أمام سيراميكا كليوباترا
عمارة (5) مدخل 2 الأزاريطة - الإسكندرية
تليفاكس : 00203/4865277 - تليفون : 00203/4818707
E-Mail : modernoffice25@yahoo.com